طرق تخريج الحديث

لفضيلة الدكتور
الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد

اعتنى بها
أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك

دار علوم السنة للنشر


بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ٨/ ٤/ ١٤٢٠هـ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

فقد أذنت للشيخ الفاضل أبي عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك بنسخ أشرطة الدروس العلمية التي كنت ألقيتها في موضوع طرق التخريج، وهذا تفويض له مني بطباعتها

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

كتبه

سعد بن عبد الله الحميد



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فإن الكلام عن طرق التخريج يحتاج إلى وقت طويل، ويحتاج إلى تطبيق، وإلى وسائل إيضاح؛ حتى يتوافق الدرس النظري مع التطبيق العملي، ولكن ما لايدرك جُله لا يترك كله. فلعلَّ - إن شاء الله - في هذه الورقات التي أَصف فيها طرق التخريج على وجه الإجمال، ما يُتيح لطالب العلم الانطلاقة بنفسه وفق هذه الضوابط التي سأذكرها، والطرق التي سأشير إليها.

المقصود بالتخريج هو: عزو الحديث إلى من أخرجه من الأئمة؛ فيقال: أخرجه البخاري، أخرجه مسلم، وهكذا.

ولكن حتى نصل إلى المقصود، نبدأ أولاً بالتعريف اللغوي، ثم التعريف الاصطلاحي، ثم نذكر الرابط بينهما، وما يحتاج إليه التعريف الاصطلاحي من الإيضاحات.

التعريف اللغوي :

التخريج أصله مأخوذ من مادة خرج، وهذه المادة في استعمالاتها اللغوية، تطلق على الاستنباط، فيقال مثلاً: استخرج المسألة الفلانية: أي استنبطها.

ويطلق أيضًا على التوجيه، فيقال: خرج المسألة الفلانية: أي بيّن لها وجهًا صحيحًا.



ويطلق أيضًا على التدريب، فيقال مثلاً: خرجه في الحديث فهو خريج: أي دربه وعلمه.

ويستعمل أيضًا التخريج في الظهور والإبراز، فيقال: خرجت خوارج فلان: أي إذا ظهرت نجابته وبرزت، ومنه: خرجت السماء بعد الغيم: إذا ظهرت وبرزت للناس.

ولعل هذا المعنى اللغوي الأخير هو ألصق المعاني بالمعنى الاصطلاحي، الذي سنتكلم عليه.

التعريف الاصطلاحي :

له ثلاثة تعريفات:

التعريف الأول :

إخراج الحديث، وإبرازه للناس، بذكر سنده ومتنه.

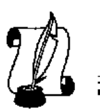
فيقال مثلاً: هذا حديث أخرجه البخاري؛ بمعنى أبرزه وأظهره للناس بذكر سنده ومتنه كاملاً.

التعريف الثاني :

تخريج أحاديث كتاب معين، بذكر سند المخرِّج لذلك الحديث الذي ذكره صاحب كتاب معين.

ومثال ذلك: الأذكار للنووي - رحمه الله تعالى - وجدنا أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - خرّج أحاديث هذا الكتاب، بالرغم من أن النووي لا يذكر الأحاديث في هذا الكتاب بسنده، بل طريقته فيه مثل طريقته تقريبًا في رياض الصالحين.

فجاء الحافظ ابن حجر وأمسك بكل حديث ذكره النووي، ورواه بسنده هو -



أي بسند ابن حجر الطويل - منه إلى النبي ﷺ وإنما قلنا : بسنده الطويل ؛ لأن الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) متأخر عن النووي ، فإسناد يروى من القرن التاسع إلى النبي ﷺ سيكون طويلاً بلا شك ، والنووي لم يذكر السند اكتفاءً بأصحاب الكتب السابقة .

فصنيع الحافظ ابن حجر مع كتاب الأذكار للنووي يُسمى تخريجًا ، وسمَّاه هو : نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للنووي[1] .

التعريف الثالث :

وهو التعريف الذي أصبح الدارج عند متأخري زماننا . عرفه بعضهم[2] بقوله : هو الدلالة على الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده ، مع بيان مرتبته عند الحاجة .

وهذا التعريف يتضمن شيئين :

١ - الدلالة والعزو .   ٢ - بيان المرتبة .

فهل يعتبر بيان المرتبة لابد منه عند بيان تخريج الحديث أو لا؟

نقول : هذا شرط ذكره بعضهم ، ولكنه لا يلزم أي مخرّج .

ونتكلم أولاً عن جزئيات التعريف ، ثم نتكلم عن هذه المسألة .

فحينما نقول : الدلالة على الحديث في مصادره الأصلية : المقصود : عزو الحديث إلى مصادره الأصلية ؛ بمعنى أنك حينما تقول : هذا حديث أخرجه فلان ، فأنت عزوت هذا الحديث للذي أخرجه ، وبمعنى آخر أنت دللت من أراد معرفة

---

(١) طبع منه جزءان ، بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي بمكتبة ابن تيمية . وانتهى الجزء الثاني بالمجلس [٢٢٠] .

(٢) انظر «أصول التخريج» للدكتور محمود الطحان (ص) .



من أخرج هذا الحديث على المصدر الذي خرج فيه هذا الحديث، فهما بمعنى واحد.

وحينما نقول: «**مصادره الأصلية**»، نجد أن ما بعدها بيَّن المراد منها: (مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده)، فإن لم تخرج الحديث تلك المصادر بالسند، فإنها لا تعتبر أصلية حين ذاك، لذلك نحن بحاجة إلى الإرشاد إلى هذه المصادر الأصلية، وأنواعها، وأقسامها.

وهذا لن يتأتى إلا بمعرفة كتب أهل العلم، ومناهج مؤلفيها، وموضوعاتها، وكيفية الاستفادة منها، وذلك يكون بكثرة التعامل مع الكتب.

والإنسان الذي يأتي وهو خالي الذهن من الكتب، يفتقد أشياء أساسية تؤهله لتخريج الأحاديث، فعليه ـ قبل أن يبدأ في التخريج ـ أن يعرف تلك الكتب، وأن يتيح لنفسه الفرصة للتعرف على كتب أهل العلم؛ حتى يستطيع بمجرد مجيء الحديث إليه أو إلقائه عليه تحديد تلك المصادر التي يمكن أن يوجد ذلك الحديث فيها.

أنواع المصادر الحديثية:

إما أن تكون كتبًا تَرْوي بالسند، أو لا تَرْوي بالسند.

فإذا ذكر صاحب الكتاب حديثًا، أو أثرًا، أو حكاية، أو خبرًا، وذكر من أخبره به، وذلك الذي أخبره ذكر أيضًا من الذي أخبره، وهكذا حتى يصل إلى منتهاه؛ هذا يسمى السند، ويقال: إن صاحب الكتاب يروي بسنده، ويعتبر كتابه هذا مصدرًا أصليًا.

ولذلك قلنا في تعريف المصادر الأصلية: الدلالة على الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده.



أما إذا لم تكن الكتب مخرجة بالسند، فإنها لا تعتبر مصادر أصلية، فرياض الصالحين لا يعتبر مصدرًا أصليًا؛ لأنه لا يخرج الحديث بسنده، أما مسند الإمام أحمد فيعتبر مصدرًا أصليًا.

أقسام المصادر الأصلية: تنقسم المصادر الأصلية إلى قسمين:

القسم الأول :

الكتب الحديثية التي ألفها مؤلفوها وذكروا فيها الأحاديث والآثار بأسانيدهم هم، عن طريق التلقي عن شيوخهم الذين تلقوا أيضًا عن شيوخهم، وهكذا إلى أن يصلوا إلى النبي ﷺ أو مَن دونه؛ كالكتب الستة: الصحيحين، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وكمسند الإمام أحمد، وموطأ الإمام مالك، ونحو هذه الكتب.

القسم الثاني :

كتب الفنون الأخرى؛ أي غير الحديثية، التي يروي فيها مؤلفوها الأحاديث والآثار والحكايات بأسانيدهم أيضًا، عن طريق التلقي عن شيوخهم فمن فوقهم إلى المنتهى، وهو إما أن يكون النبي ﷺ أو من دونه.

وهذه الفنون الأخرى نجد أنها متعددة، فعُلوم الإسلام، والعلوم الخادمة للكتاب والسنة كثيرة. فمن هذه الفنون الأخرى: كتب التفسير، والفقه، والأصول، واللغة، والأدب، والسير، والتاريخ، وتواريخ البلدان، وتراجم الرجال. . . ، وغيرها.

كل هذه الكتب تعتبر فنونًا أخرى، فلو أخذنا مثلاً كتب التفسير لوجدنا أن ما ألف فيها، منه ما يعتبر من المصادر الأصلية، ومنها ما لا يعتبر كذلك.

فإذا نظرنا إلى تفسير عبد الرزاق أو تفسير ابن جرير الطبري أو تفسير ابن أبي حاتم، نجد أن هذه الكتب كل ما يروى فيها يروى بالإسناد؛ فعبد الرزاق يبدأ في تفسير الآية بذكر الأحاديث والآثار عن شيوخه فمن فوقهم، إلى أن يصل إلى المنتهى، وهكذا يصنع ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم، فهذه الكتب تعتبر مصادر أصلية؛ لأن الأحاديث والآثار التي تروى فيها تروى بالسند.

لكن لو جئنا مثلاً لزاد المسير لابن الجوزي، وتفسير القرطبي، وتفسير ابن كثير، وغيرها من التفاسير - نجد أنها لا تعتبر مصادر أصلية؛ لأن أصحابها لا يروون الأحاديث والآثار التي فيها بسندهم.

وبالنسبة للفقه، نجده كذلك، منه ما تروى الأحاديث فيه بالسند، ومنه ما ليس كذلك. فكتاب الأم للشافعي يعتبر مصدرًا أصليًا؛ لأن الشافعي رحمه الله إذا روى حديثًا أو أثرًا رواه بسنده، كذلك كتاب المحلى لابن حزم يعتبر أيضًا مصدرًا أصليًا.

لكن لو جئنا لكتاب المغني[١] مثلاً، أو المجموع[٢]، أو غيرهما من الكتب الفقهية التي لا تروي الحديث بالسند، نجد أن هذه الكتب لا تعتبر من المصادر الأصلية.

كذلك كتب الأصول هي في معظمها لا تعتبر مصادر أصلية، ولكن كتاب الرسالة للشافعي رحمه الله يعتبر مصدرًا أصليًا؛ حيث إن الشافعي إذا روى منه شيئًا رواه بسنده.

كذلك لو جئنا لكتب اللغة، نجد منها بعض الكتب التي تعتبر مصادر أصلية،

(١) اسمه: المغني في الفقه لابن قدامة، طبع عدة طبعات.

(٢) هو: المجموع شرح المهذب، للإمام النووي.



ككتاب تهذيب اللغة للأزهري[1] ؛ لأن الأزهري رحمه الله يروي ما يذكره فيه من الأحاديث والآثار بسنده.

لكن لو جئنا لكتاب لسان العرب لابن منظور لوجدنا أن ذلك الكتاب ليس من المصادر الأصلية؛ لأن ابن منظور لا يسند الأحاديث والآثار التي فيه.

ولو جئنا لكتب الأدب نجد أيضًا أنها كذلك، فمثلاً كتاب الأخبار الموفقيات للزبير بن بَكَّار يعتبر من كتب الأدب، ومن المصادر الأصلية؛ لأن الزبير بن بَكَّار يروي الأحاديث والآثار فيه بسنده، لكن لو جئنا لما سواه من كتب الأدب الأخرى التي لا تروي الأحاديث والأخبار بالسند، فإننا لا نعتبرها من المصادر الأصلية.

وهكذا كتب التاريخ؛ كالبداية والنهاية مثلاً، لا نعتبره مصدرًا أصليًا، لكن تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري نعتبره مصدرًا أصليًا؛ لأن ابن جرير الطبري إذا ذكر فيه شيئًا ذكره بالسند.

كذلك تواريخ البلدان؛ كتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، أو تاريخ دمشق لابن عساكر، هذه تعتبر مصادر أصلية؛ لأنها تروي ما ترويه بالسند.

لكن لو جئنا لكتب تواريخ أخرى لا تروي بالسند فإنا لا نعتبر تلك الكتب مصادر أصلية.

وهكذا كتب الرجال كالتاريخ الكبير للبخاري، أو الطبقات الكبرى لابن سعد، هذه نعتبرها مصادر أصلية؛ لأن مؤلفيها يروون ما يروون بالسند.

---

(١) يُعدّ هذا الكتاب من الكتب المهمة في شرح الكلمات الصعبة في اللغة العربية، وعلى نمطه سار العلماء، منهم: الزمخشري، والفيومي، وأخيرًا ابن منظور في كتابه «لسان العرب». وكتاب تهذيب اللغة مطبوع بتحقيق العلامة الراحل/ عبد السلام محمد هارون ـ رحمه الله ـ.



ولكن لو جئنا لمثل تهذيب التهذيب[1]، فإنا لا نعتبره مصدراً أصليًا؛ لأنه لا يروي ما يرويه بسنده هو.

وهكذا أيضًا المغازي؛ كمغازي ابن إسحاق، هذا يعتبر مصدراً أصليًا، لكن غيره من الكتب التي في موضوعه ولا تذكر السند، لا تُعتبر مصادر أصلية.

إذن يمكن أن تستخدم كتب الفنون الأخرى في التخريج، فلا يكون الجهد مقتصراً على الكتب الحديثية، بل ينتبه إلى أن هذا الأثر يمكن أن يرد في الكتاب الفلاني، بحكم معرفته لموضوع ذلك الكتاب وطريقة مؤلفه فيه.

الحال عند عدم توفر المصادر الأصلية:

أحيانًا قد نضطر إلى جعل وسيط بيننا وبين الكتاب الأصلي أو المصدر الأصلي؛ إمَّا لفقدانه أو لعدم الظفر به، أو لغير ذلك من الأسباب. فنحن الآن نفتقد بعض الكتب الحديثية، وكذلك بعض كتب الفنون الأخرى. فلو نظرنا مثلاً لسنن سعيد ابن منصور، هذه من الكتب الحديثية، ولكن فُقدَ جزء كبير منها، ومثله بعض التفاسير مثل: تفسير ابن مردويه، أو تفسير ابن المَنذر، أو تفسير عبد ابن حميد، فإنها أيضًا مفقودة.

وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى عدم توفر الكتب، منها الظروف السياسية التي تضيق على العلماء وتمنع انتشار الكتب، وكذلك الفقر في الناحية العلمية في بعض المناطق.

---

(١) هو: تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لابن حجر العسقلاني، وهو مشهور بين طلبة العلم بـ(تهذيب التهذيب)، طبع عدة طبعات، وهو في [١٢] مجلداً. ومُصنف على الحروف الأبجدية، ويسهل البحث فيه عن رواة الكتب الستة. ويُعد من أهم الكتب في علم الجرح والتعديل.



الحل عندئذ أن نجعل وسائط وبدائل عن هذه المصادر الأصلية، فمثلاً إذا جئنا لنُخرج حديثًا أو أثرًا من تفسير ابن المنذر أو تفسير ابن مردويه، فإنه يمكننا أن ننظر في كتب التفاسير التي تعزو هذا الحديث أو ذلك الأثر إلى ذلك الكتاب، يمكننا أن ننظر إلى الدر المنثور للسيوطي؛ فهو عبارة عن كتاب تخريج للأحاديث والآثار التي تتعلق بالتفسير، فيقول: أخرج فلان وفلان، وابن المنذر، وابن مردويه، وعبد بن حميد، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في قوله تعالى كذا وكذا، ثم يذكر ما عنده.

وقد نجد الحافظ ابن كثير في تفسيره يقول: وقال ابن مردويه: حدثنا سليمان ابن أحمد، حدثنا فلان، ثم يذكر السند والمتن كاملاً، نقلاً عن كتاب التفسير لابن مردويه.

فهذا الكتاب المفقود نحن ننظر للوسائط التي يمكن أن تدلنا على وجود الحديث فيه، ولكن هناك فروق بين كتب الوسائط، فمثلاً الدر المنثور وتفسير ابن كثير بينهما فرق، وهذا الفرق يتلخص في أن ابن كثير يذكر السند، أما السيوطي فلا يذكر السند.

والكتاب الذي يذكر السند يعتبر نسخة من ذلك الكتاب المفقود بالنسبة لذلك الحديث، أما الكتاب الذي لا يذكر السند، فإن التخريج بواسطته يعتبر تخريجًا ناقصًا، فإذا أردنا أن نخرج حديثًا موجوداً عند ابن كثير وعند السيوطي، الأولى والأحسن والأكمل أن نأخذه من ابن كثير ولا نأخذه من السيوطي، وإن أخذناه من السيوطي فإنا نأخذه بالتبع، لكن نجعل الأصل هو ابن كثير؛ لأننا سنكون محتاجين إلى دراسة الإسناد.

ودراسة الإسناد هذه هي التي يمكن معرفة الحكم على ذلك الحديث من

خلالها، فإذا لم يذكر الإسناد فلا نستطيع أن نعرف: هل هذا الحديث صحيح أو غير صحيح؟

وهذه الكتب التي نعتبرها وسائط وبدائل في حالة الحاجة، منها ما يعني بنقل الحديث بسنده؛ كالبداية والنهاية، والتفسير لابن كثير، فمن ميزة كتب ابن كثير رحمه الله أنه إذا نقل عن كتاب آخر نقل السند والمتن كاملاً في الأعم الأغلب، وهذه الميزة جعلت لكتب ابن كثير قيمة علمية في أوساط من يعنون بالحديث من حيث الصناعة الحديثية.

وكذلك كتب الأطراف؛ ككتاب تحفة الأشراف للمزي رحمه الله، فهو وإن كان كتابًا يجمع أطراف الكتب الستة المعروفة لدينا، إلا أن فائدته تظهر في سنن النسائي فسنن النسائي المشهورة والمتداولة بأيدي الناس والتي يقال لها: «السنن الصغرى أو المجتبى»، ملخصة من السنن الكبرى، أما السنن الكبرى فهي كبيرة الحجم، وأحاديثها كثيرة، وكتبها متعددة، حتى إن بعض تلك الكتب أفرد ككتاب مستقل، فكتاب التفسير مثلاً من سنن النسائي الكبرى أفرد على حدة، وطبع - كما ترونه في الأسواق - في مجلدين.

وكتاب السنن الكبرى للنسائي هذا عبارة عن روايات متعددة، فرواية ابن الأحمر، ورواية ابن زياد، وغيرهما من الروايات، ونجد أن بينها فَرقًا، فهذه الرواية ترد فيها زيادة لا توجد في الرواية الأخرى، وتلك الرواية توجد فيها زيادة لا توجد في تلك الرواية، وهلمَّ جراً. ومجموع تلك الروايات يشكل السنن الكبرى للنسائي بمجموعها.

لكن السنن الكبرى - بسبب اختلاف رواياتها، وبسبب كبر حجمها - انصرف عنها كثير من العلماء واكتفوا بالسنن الصغرى؛ فأصبحت هي المشهورة، وأما



السنن الكبرى فلا تكاد تُذكر، حتى إن بعض العلماء إذا عزى حديثًا إلى سنن النسائي قد يخطئ أحيانًا ويقول: هذا الحديث لا يوجد في سنن النسائي، والسبب أنه لا يعرف سنن النسائي الكبرى، أو ليست في متناول يده.

فنجد مثلاً الخطابي رحمه الله في كتابه معالم السنن ـ الذي هو شرح لسنن أبي داود ـ يعزو أحاديث سنن أبي داود إلى الكتب الأخرى التي خرجته، فأحيانًا يقول: أخرجه النسائي، لكن الذي لا يعرف السنن الكبرى يذهب فيبحث عن الحديث في سنن النسائي فلا يجده؛ وذلك لأنه اقتصر على سنن النسائي الصغرى، ولم يعرف الكبرى، فهذا الحديث حينما عزاه الخطابي قصد سنن النسائي الكبرى.

وهذه السنن ضمّنها الحافظ ابن عساكر كتاب؛ أطراف السنن الأربع، لكن انتقد عليه المزي أو استدرك عليه أشياء كثيرة فاتته بسبب اختلاف الروايات، فالروايات التي توفرت عند ابن عساكر لا تشكل سنن النسائي كاملة، لذلك جاء المزي في كتابه تحفة الأشراف فاستدرك عليه أحاديث فاتته.

لكن جاء أيضًا من يستدرك على المزي «كمغلطاي»، فإن المزي أيضًا فاتته بعض الروايات، التي مَن جرائها حصل له فوت لبعض الأحاديث.

ونحن محتاجون لكتاب تحفة الأشراف؛ لأننا حينما نريد أن نخرِّج حديثًا من سنن النسائي الكبرى، وهي ليست في متناول أيدينا لا نستطيع أن نخرِّج ذلك الحديث إلا بواسطة كتاب تحفة الأشراف؛ لأنه يذكر السند كاملاً، وهذا هو بغية المحدث وبغية طالب علم الحديث.

فيمكن أن يقول: الحديث أخرجه النسائي في الكتاب الفلاني من كتبه مثلاً ككتاب الزينة من سننه الكبرى كما في تحفة الأشراف، ويعطي رقم الجزء

والصفحة من كتاب تحفة الأشراف، فإذن هو جعل تحفة الأشراف وسيطًا بينه وبين سنن النسائي، أو بالمعنى الأصح بديلاً عن سنن النسائي حينما افتقدها. فبسبب فَقْد سنن النسائي الكبرى أصبحت الحاجة مشتدة إلى تحفة الأشراف للعزو إليها.

لكن أخيرًا طبعت سنن النسائي الكبرى بتحقيق خفيف جدًا، ومع ذلك ظللنا محتاجين إلى تحفة الأشراف وذلك بسبب أن سنن النسائي الكبرى هذه عندما طبعت لم تطبع كاملة، فأحيانًا قد يُعزَى الحديث إلى سنن النسائي، ولكن عند البحث عنه في السنن الكبرى المطبوعة لا نجده، فإذا بحثنا عنه في تحفة الأشراف وجدنا الحديث وذلك لأن السنن المطبوعة ينقصها بعض الكتب لا تُوجد في السنن الكبرى التي طبعت، فإذن حاجتنا إلى تحفة الأشراف كوسيط وبديل لا تزال موجودة.

فوائد تخريج الحديث:

الفوائد التي نجنيها من خلال التخريج كثيرة جدًا، أوصلها بعضهم إلى حوالي اثنتين وعشرين فائدة، سألقي الضوء على أهمها، وهي الأسباب التي تدعونا للتخريج:

الفائدة الأولى:

لو أراد الواحد منا أن يعرف الحكم على حديث معين أصحيح هو أم ضعيف؟ يحكم أنه لا يجوز للمسلم أن يتعبد الله عز وجل بحديث ضعيف، أو على الأقل بحديث لا يعرف صحته فلابد أن يتأكد من صحته ليعمل به، أو يتوقف.

ولقد بين ذلك الإمامان مسلم وابن حبان في مقدمتي صحيحيهما؛ فإنهما رحمهما الله تعالى أشارا إلى سبب تأليف هذين الكتابين؛ وهو وجود طائفة من



الناس لا يميزون بين الغث والسَّمين، وبين الصحيح والسقيم، فيأخذون الموضوعات والمكذوبات ويعملون بها، ووجدا طائفة من أهل العلم يروون الأحاديث المكذوبة والموضوعة والمناكير، وكأن الرسول ﷺ قد قالها حقًا وصدقًا.

وحتى نستطيع معرفة صحيح الحديث من سقيمه فلابد لنا من وجود السند، الذي يمكن من خلاله أن نعرف أهذا الحديث صحيح أم غير صحيح؟

لكن قد يحكم أحيانًا على حديث من الأحاديث أنه ضعيف، بسبب وجود راو مضعَّف في ذلك السند، فهذا الحكم يعتبر حكمًا متعجلاً متسرعًا، ويكون الحديث في حقيقته صحيحًا؛ حيث إنه لم يرد من تلك الطريق فقط، بل ورد من طرق أخرى.

وإما أن تكون تلك الطرق بعضها صحيحة لذاتها - أي بمفردها - فيصح الحديث التحاقًا بها، وإما أن تكون تلك الطرق فيها شيء من الضعف، لكن إذا ما ضمت هذه الطرق بعضها إلى بعض تقوى الحديث بها وانجبر ضعفه، وأصبح إما حسنًا لغيره أو صحيحًا لغيره بمجموع تلك الطرق بحسب كثرتها وقوتها.

لكن لا نستطيع الوصول إلى هذه النتيجة إلا بعد معرفة التخريج والتوسع فيه، فهذه ثمرة من ثمار التخريج، وتعتبر سببًا داعيًا لنا لمعرفة تخريج الحديث.

الفائدة الثانية :

سبب آخر عكس ما سبق تمامًا؛ حيث إنه قد يوجد حديث صحيح سنده ولكنه في حقيقة الأمر يعتبر حديثًا ضعيفًا.

وهنا إشكال؛ كيف يمكن أن يكون صحيحًا من هذا الطريق وهو في الحقيقة ضعيف؟

نقول: نعم، إذا ما جمعت طرق الحديث بينت العلل الموجودة في بعض تلك الطرق، فالسند قد يكون رجاله كلهم ثقات، وقد يكون متصلاً، ولكن بعض الثقات قد يخطئ ويروي هذا الحديث على أنه موصول إلى النبي ﷺ، ولكن إذا جمعت طرق الحديث الأخرى وجدت أن ذلك الراوي قد خالفه باقي الرواة الآخرون في الطرق الأخرى، وهم ثقات وأكثر عدداً منه، فيجعلون هذا الحديث مرسلاً، والمرسل لم يتوفر فيه شرط من شروط صحة الحديث؛ وهو اتصال السند، إذن فهو حديث مرسل، فيكون حديثًا ضعيفًا.

ونحن نتكلم الآن بناءً على قواعد أهل الحديث، أما من يتساهل ولا يجري على قواعدهم كبعض الفقهاء، فلا يوافَقُون؛ فكل فنٍّ يُرجع فيه إلى أهله ولا يأخذ من غيرهم.

وينبغي للمشتغل بعلم الحديث ألا يقف على إسناد واحد ويحكم من خلاله على أن هذا الحديث صحيح، بل لابد أن يجمع طرق الحديث؛ إذ لعله يكون في بعضها علة قادحة ولم يتنبه لها، وهذا كثير في كتب الحديث.

الفائدة الثالثة:

أننا نجد أحيانًا حديثًا من الأحاديث فيه راوٍ موصوف بالتدليس؛ أي يسقط أحيانًا بعض رجال الإسناد عمداً ويخفي العيبَ في ذلك الإسناد؛ فقد يسقط رجلاً مجروحًا من الإسناد ويجعل الإسناد فيما بينه وبين شيخه، أو بين شيخه فمن فوقه ـ كأنه إسناد صحيح، وهو في الحقيقة غير صحيح.

وموقف العلماء مع هذا الراوي الذي عُرف عنه التدليس: أنه إذا رُوى حديثًا بصيغة العنعنة غَير مُصرح بسماعه له من شيخه مثلاً، فلا يقول: حدثني أو أخبرني أو سمعت أو نحو هذه العبارات التي تفيد أخذه مباشرة لهذا الحديث من



ذلك الشيخ ، بل استعمل صيغة موهمة ؛ كأن يقول عن فلان ، أو قال فلان .

وذلك مثل أن يسأل أحد عن حكم مسألة ، فيجيب بالحكم قائلاً : قال الشيخ ابن باز كذا ، فهذه الإجابة توهم أنه أخذ الفتوى من الشيخ ابن باز مباشرة ، بينما هو أخذها بواسطة شخص آخر ، وربما كانت الواسطة أكثر من واحد ؛ فيكون ذلك الواحد أخذها عن واحد آخر ، وهكذا .

هذه الصيغ الموهمة إذا صدرت عن شخص معروف بالتدليس عند علماء الحديث ، توقفوا عن رواية ذلك الحديث أو عن تصحيحه حتى يتبين تصريحه بالسماع عدا بعض الرواة الذين قبلت عنعنتهم في الأعم الأغلب ، وليس هذا موضع التفصيل فيهم .

فقد نجد رواية من الروايات ، وفيها يقول ذلك المدلس : عن ، أو : قال ، أو نحو تلك العبارات ، فنتوقف عن قبول ذلك الحديث ، وربما حكمنا عليه بالضعف لأجل تلك العنعنة ، لكن إذا توسعنا في التخريج وجمعنا الطرق وحصرناها ، فقد نجد بعض الكتب تورد ذلك الحديث وفيه تصريح ذلك الراوي المدلس بالسماع ، وهذا شيء لم يتحصل لنا إلا من خلال التوسع في التخريج ، ولولا ذلك لما استطعنا أن نتعرف على أن هذا المدلس قد صرح بالتحديث .

الفائدة الرابعة :

حالة الاختلاط : بعض الرواة تنقسم حياته إلى قسمين ؛ قسم حديثه فيها صحيح ، وقسم حديثه فيها ضعيف ، وهو الراوي الذي يقال عنه إنه اختلط ؛ أي تغيرت حافظته بمؤثر من المؤثرات .

أسباب الاختلاط :

إمّا بسبب تأثير الفجيعة عليه عندما فقد بصره ، أو كان ضبطه ضبط كتاب ،

فاتكل على حافظته بعدما عمي بصره، فخانته الحافظة فاختلطت عليه الأحاديث.

وبعضهم قد يُسرق متاع بيته، وسرقة المتاع هذه مصيبة تؤثر أحيانًا على عقل بعضهم.

وبعضهم تَحترق كُتبه التي كان يعتمد عليها في التحديث، فأصبح يُحدث من حفْظه.

وبعضهم يَسقط عن الدابة.

وبعضهم قد يُضْرَبُ فيؤثر الضرب عليه، وهكذا.

ومن جملة الأسباب: كبر السّن، فبعضهم لما كبرت سنه ضعفت حافظته القوية التي كانت معه في السابق، فربما اختلطت عليه الأحاديث، وربما جعل إسناد هذا الحديث على متن حديث آخر، أو غَيَّرَ في الشيوخ... إلخ.

كيفية معرفة حال الراوي قبل الاختلاط وبعده:

يعرف ذلك بواسطة التلاميذ؛ فبعض التلاميذ يأخذ عن الراوي في حال صحته، فإذا شعر أنه تغير توقف عن الأخذ عنه، فيعتبر حديث هذا التلميذ عن هذا الشيخ صحيحًا، وكأن هذا الشيخ توفي بمجرد حدوث التغير عنده حيث انتهت حياته الحقيقية.

ومَن حدث عنه بعد الاختلاط فهذا الذي يحوم حول روايته الشك.

وبعضهم يُحدث عنه في الحالين، فلا يمسك عنه بعدما اختلط، فهذا تذهب حتى أحاديثه الصحيحة، إلا أن تكون هناك قرينة تدل على أن تلك الرواية مما تلقاه حال صحة شيخه.



فمن فوائد التخريج: أنه قد يأتينا حديث من الأحاديث في سنده راو قد اختلط، والراوي عنه ممن روى عنه بعد الاختلاط، فقد نتسرع ونقول: هذا الحديث ضعيف؛ لأن فيه فلانًا وقد اختلط، وفلانٌ يروي عنه، وهو ممن روى عنه بعد الاختلاط.

لكن لو أطلنا النفس وقلبنا الكتب وجمعنا طرق الحديث لوجدنا أن هناك من روى هذا الحديث عن هذا الشيخ، وهو من الذين رووا عنه قبل الاختلاط، فصح بذلك الحديث، ولم يحكم عليه بالضعف الذي حكم عليه به قبل التوسع في التخريج.

وهناك فوائد أخرى للتخريج؛ كمعرفة أحكام الأئمة، ومعرفة فروق النسخ، ومعرفة الراوي المبهم والراوي المهمل، وغير ذلك من الفروق، ويمكن الرجوع إليها في مقدمة كتاب: «طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ»، فإنه أسهب في تعداد هذه الفوائد، وهي أسباب تدعونا إلى الاهتمام بتخريج الحديث.

المؤلفات التي ألفت في موضوع التخريج:

قد نتساءل فنقول: **ما هي المؤلفات التي ألفت في هذا الموضوع؟**

أقول: المؤلفات التي ألفت كلها قريبة العهد جدًا، أقدمها لا يزيد عن عشرين عامًا، وأما المتأخر منها فربما إلى ما قبل سنة أو نحوها.

أسباب تأخر التصنيف في موضوع التخريج:

وهنا سؤال يفرض نفسه؛ وهو: لماذا تأخر التصنيف في هذا الموضوع؟

والجـــواب: لقد تأخرت الكتابة في هذا الموضوع إلى عصرنا؛ لأن العلماء المتقدمين لم يدر بخلد أحد منهم في يوم من الأيام أن طالب العلم سيحتاج إلى

من يبصره بطرق التخريج، لأن هذه المسألة كانت تأتي بالتبع، وكانت من البداهة بمكان؛ لأن العلماء في ذلك الزمان لم يكن الواحد منهم يقصر نفسه على فن معين بحيث لا يعرف سواه.

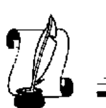
نعم قد يتخصص العالم منهم في فن من الفنون، لكن يكون له إلمام واطلاع على فنون أخرى، ولم يكونوا يتصورون أن طالب العلم بحاجة إلى من يبصره بهذه الطرق؛ لأنه لا أحد يسلك هذا المسلك إلا بعد أن يحصل حصيلة علمية، فالذي لم يكن لديه الإلمام الكافي بحيث يعرف كيفية التخريج؛ يقال له اسلك يا أخي في البداية مسلك طلبة العلم، وتعلم وتفقه، واطلب العلم من جميع مصادره، ثم بعد ذلك تأتي لمرحلة التخريج فأنت الآن تريد أن تصعد السطح بلا سُلم، وهذا خطأ.

كان هذا الذي دفع علماءنا السابقين إلى عدم التأليف في هذا الموضوع، لكن لما جاء عصر الدراسات المنهجية، والدرجات الجامعية، والتخصصات العلمية، والعجلة التي من قبل بعض طلبة العلم في بعض الأحيان، لما وجد هذا وجدت الحاجة إلى من يبصرهم بطرق التخريج؛ حتى يكون هناك انضباط واتزان، ولا يكون هناك شطط.

هذا هو السبب الذي جعل التأليف محصوراً في هذه الأزمان.

ثم إن هذه المؤلفات التي خرجت، هي عبارة عن اجتهادات، وكلٌ يدلي بما يعرفه من وجهة نظره، فقد تجد في كتاب ما لا تجده في الكتاب الآخر، ويستفيد حتمًا المتأخر من المتقدم، فالعيب أكثر شيء ينصب على من ألف في البداية، أما الذي يأتي في الأخير فإنه يتلافى ما عيب به من سبقه.

والمؤلفات التي في هذا المجال قليلة، وكما قلت: هي عبارة عن اجتهادات،



لكن معظمهم يشتركون في تحديد الطرق التي يمكن من خلالها تخريج الحديث.

ولعل أول كتاب طبع في هذا المجال: كتاب «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للشيخ محمود الطحان.

وأيضًا كتاب «كشف اللثام عن طرق تخريج حديث النبي عليه الصلاة والسلام» ولا أذكر اسم الكاتب، ولكن الكتاب ضعيف في مادته العلمية.

كما أن هناك كتابًا اسمه «طرق تخريج حديث النبي ﷺ» للدكتور عبد المُهدي عبد الهادي[1].

ومما أُلِّفَ في هذا المجال كتاب لأخينا الفاضل محمد بازمول وفقه الله، وهو كتاب «الإضافة» أشار فيه إلى طرق التخريج، وإن كانت على عجلة، وكان ينبغي أن يسهب ويطيل فيها، وعلى كل حال نجد في كل جهد ما يكمل الجهد الآخر.

وهناك كتاب «التأصيل» للشيخ بكر أبو زيد، لكن الذي خرج منه لا يبين في طرق التخريج، فلعل ذلك سيكون في الجزء الثاني.

وأحسن ما أعجبني في موضوع التخريج كتابي الشيخ الطحان والشيخ عبد المُهدي، وهما يدوران في فلك واحد تقريبًا.

* * *

(١) وهو محقق كتاب «الجعديات» لأبي القاسم البغوي.



طرق تخريج الحديث

طرق التخريج تكون بواسطة معرفة السند، أو بواسطة معرفة المتن أو بهما كليهما، ولكن الأخير قليل جداً.

ولابد لنا أن نعرف أن الحديث النبوي أو الأثر الذي يُروَى عن صحابي أو تابعي أو غير ذلك من الأخبار، ينقسم إلى متن وسند.

تعريف السند:

يُعرف علماء الحديث السّند على أنه سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن.

فإذا قال البخاري - مثلاً - في حديث من الأحاديث: حدثنا الحميدي، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال كذا وكذا.

فنجد أن قول البخاري: حدثنا الحميدي، وقول الحميدي: حدثنا سفيان بن عيينة، وسفيان يرويه عن الزهري، والزهري يرويه عن سعيد بن المسيب، وسعيد ابن المسيب يرويه عن أبي هريرة، هذا يقال له سند حيث أوصلنا إلى ما بعده؛ وهو المتن.

تعريف المتن:

هو ما ينتهي إليه السند من الكلام. فالمتن كقوله ﷺ: «**إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات**»[1]، فكلام النبي هذا يعتبر المتن؛ لأنه هو ما توصلنا إليه بعد سلسلة رجال السند، ويجب في محاولتنا لتخريج الأحاديث أن

---

(١) أخرجه البخاري [١٧٢]، ومسلم [٢٧٩]، وغيرهما من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعًا به.



نظر إلى السند، وننظر إلى المتن.

فربما توفر السند عندنا أحيانًا، وعندئذ نستطيع أن نخرج الحديث بواسطة الكتب التي تعنى بالتخريج عن طريق السند.

وأحيانًا نعدم السند، فلا يتوفر إلا المتن، وعندئذ سنسلك الطرق التي نستطيع من خلالها تخريج الحديث عن طريق معرفة المتن.

أولاً: التخريج عن طريق معرفة السند:

التخريج عن طريق معرفة السند يمكن أن يكون بواسطة الراوي الأعلى وهو الصحابي، أو التابعي - إذا كان الحديث مرسلاً -، وقد نستطيع أن نخرج بواسطة راوٍ من الرواة في السند.

وهناك كُتب ألفت بناءً على الراوي الأعلى للحديث مثل:

١ - المسانيد:

والمسانيد كان ابتداء تأليفها حوالي سنة مائتين للهجرة، ثم استمر بعد ذلك حتى نهاية القرن الثالث تقريبًا، أي حوالي سنة ثلاثمائة للهجرة أو بعدها بيسير، ثم انقطع التأليف على صفة المسانيد لانقطاع السبب الذي جعلهم يؤلفون الكتب على هذه الصفة.

السبب الداعي للتأليف على صفة المسانيد:

الأحاديث المرتبة على صفة المسانيد أسهل في الحفظ، وهم قوم كانوا يحفظون حديث الرسول ﷺ حفظًا.

فلو ألقيت على واحد من طلبة العلم عشرة أحاديث؛ الأول عن أبي هريرة، والثاني عن ابن مسعود، والثالث عن عائشة، والرابع عن أنس، والخامس عن

أبي سعيد الخدري، والسادس عن ابن عمر، والسابع عن عبد الله بن عمرو بن العاص، والثامن عن جابر بن عبد الله، والتاسع عن أبي الدرداء، والعاشر عن حذيفة بن اليمان، وأردت منه أن يحفظ هذه الأحاديث المتنوعة في متونها وفي رواتها.

أيها أسهل؛ أن يحفظ الأحاديث بهذه الصورة أو أن يُلقىٰ عليه عشرة أحاديث كلها من أحاديث أبي هريرة؟

لاشك أن حفظ عشرة أحاديث كلها يرويها أبو هريرة أسهل حفظًا من حفظ عشرة أحاديث لهؤلاء الصحابة المتعددين المتنوعين؛ لأن تنوعهم يجعل الواحد يحتاج إلى تركيز أكثر في حفظ صحابي الحديث. وإذا طلب منه أن يسرد الأحاديث التي حفظها، ربما ركب متن الحديث على صحابي آخر لم يروه.

لذلك حفظ الأحاديث التي يرويها صحابة مختلفون أصعب من حفظ أحاديث يرويها صحابي واحد.

هذا إذا كان حفظ الراوي الأعلى وهو الصحابي فقط، فكيف لو حفظ أيضًا جزءًا من السند يتكرر دائمًا؛ فإذا كان هناك مثلاً خمسمائة حديث يرويها سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة، وحفظ هذا الرجل هذه الأحاديث التي لأبي هريرة، فيعتبر حفظ جزءًا من السند في خمسمائة حديث بحفظه لسند واحد؛ سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

وهذا ليس بالهين، فهو يختلف عما لو كانت هذه الأحاديث الخمسمائة لأناس متعددين من الصحابة، وكل صحابي يروي عنه راوٍ آخر من التابعين؛ ففي هذه الحال يصعب الحفظ بهذه الصورة.

فكيف لو استطاع أن يظفر بتابعي أو تابع تابعي ممن يروي عن سعيد بن المسيب، ويتكرر في أسانيد متعددة.



لنفرض أن الزهري يروي عن سعيد بن المسيب مائتي حديث؛ فالآن يعتبر حفظ سند مائتي حديث بحفظه لسند واحد؛ الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

فهذا هو السبب الذي جعل علماءنا السابقين يؤلفون هذه الكتب على مسانيد؛ لأنها كما قلت أسهل في الحفظ من الكتب التي ألفت على الموضوعات؛ كصحيح البخاري أو صحيح مسلم.

طريقة تصنيف الكتب على مسانيد:

يجمع مصنفو المسانيد أحاديث الصحابي الواحد في مكان واحد، فيبدءون مثلاً بأبي بكر ويذكرون أحاديثه كلها، فإذا فرغوا منها انتقلوا إلى أحاديث عمر رضي الله تعالى عنه ويأتون بأحاديثه كلها، حتى إذا انتهت انتقلوا إلى أحاديث عثمان، ثم علي، ثم بقية الصحابة بنفس الطريقة؛ كل صحابي تجد أحاديثه مجموعة في مكان معين لا تتفرق.

لكن هذه الأحاديث التي جمعت للصحابي الواحد قد لا تجد بينها تناسقًا وتآلفًا، فقد تجد حديثًا في الطهارة، يتلوه حديثٌ في النكاح، يتلوه حديث في الرقاق، يتلوه حديث في التفسير، وهكذا.

فالأحاديث في موضوعاتها مختلفة، لكنها متحدة في الراوي الذي هو ذلك الصحابي. فإذا عرف المخرِّجُ صحابيَ الحديث استطاع أن يستخدم هذه الكتب المسماة بالمسانيد.

إذا أراد أن يخرج حديثًا لجابر بن عبد الله ذهب إلى الموضع الذي فيه أحاديث جابر من مسند الإمام أحمد مثلاً، فيتتبع الأحاديث حتى يظفر بالحديث الذي يريده.

قد يُقال إن هذا صعب، فنقول: هذا صعب في هذا الزمن، أما في الزمن السابق فقد كانت هذه طريقتهم، لكن هذه الصعوبة التي عندنا في هذا الزمن نجد أنها ذللت ببعض الكتب التي خدمت الكتب الأصلية، وسيأتي الحديث عنها إن شاء الله عندما نتكلم عن بعض الطرق الأخرى.

٢ ـ المعاجم:

ومن الكتب التي ألفت بحسب الراوي الأعلى ـ بخلاف المسانيد ـ المعاجم، كمعجم الطبراني الكبير، فتأليفه لهذا الكتاب شبيه بتأليف الإمام أحمد وغيره من أصحاب المسانيد، فهو يعتبر لصيق الشبه بالمسانيد إلى حد كبير.

ولكن السبب الذي جعل الطبراني يطلق عليه اسم المعجم: أن هناك بعض الاختلافات بينه وبين المسند؛ لأن هذا الكتاب يعتبره الطبراني كتاب معجم صحابة في الأصل؛ أي يترجم للصحابة ويعرف بهم وفق منهج معين، ويأتي ذكر الأحاديث التي لهؤلاء الصحابة بالتبع.

وهناك كتب أُلفت في التعريف بالصحابة؛ كمعجم الصحابة لابن قانع، أو معرفة الصحابة لأبي نعيم، أو الاستيعاب لابن عبد البر، أو الإصابة لابن حجر، وغير ذلك من الكتب.

وهذه الكتب منها ما يعتبر مصدراً أصليًا يروي بالسند، ومنها ما لا يعتبر مصدراً أصليًا.

٣ ـ تحفة الأشراف:

من هذه الكتب التي يمكن الرجوع إليها في حال معرفة الراوي الأعلى:

كتب الأطراف؛ ككتاب تحفة الأشراف، لكن الفرق بينها وبين الكتابين



السابقين: أن الكتابين السابقين يعتبران من المصادر الأصلية، فالإمام أحمد والطبراني يروون الحديث بالسند، بأسانيدهم هم، أما كتاب تحفة الأشراف فهو وسيط وبديل في حال الحاجة إليه.

ولكننا الآن لا نتكلم عنه على أنه وسيط ولا بديل، بل على أنه من كتب التخريج التي تجمع لنا طرق الحديث محصورة في مكان واحد من الكتب الستة، بل من المواضع المتشتتة من الكتاب الواحد من الكتب الستة.

فنجد البخاري رحمه الله أحيانًا يورد الحديث في مواطن متعددة من كتابه، وذلك بحسب استنباطاته الفقهية، فربما استنبط من الحديث الواحد عدة استنباطات، فيعدد مواضع ذلك الحديث بحسب تلك الاستنباطات، فقد يورد الحديث الواحد أحيانًا في ستة وعشرين موضعًا وربما أكثر.

وتخدمنا تحفة الأشراف في معرفة أن الحديث مخرج عند البخاري في هذه المواطن المتعددة، وكذلك نستطيع من خلال تحفة الأشراف معرفة أن هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وكل واحد أخرجه في الكتاب الفلاني، في الباب الفلاني.

ولقد رتبت تحفة الأشراف على ترتيب المسانيد أيضًا بحسب الصحابة، حيث يُورد كل صحابي وتورد أحاديثه تحته، لكن ذلك وفق طريقة بديعة وضعها الحافظ المزي رحمه الله؛ حيث رتب هؤلاء الصحابة، والرواة عنهم، والرواة عن الرواة، والنساء، والمبهمين، وهي طريقة تدل على براعة علماء المسلمين، وعلى أن من سواهم مهما أتعب نفسه لا يستطيع الوصول إلى هذه الدقة.

ولكن ليس كل أحد من طلبة العلم يستطيع استخدام تحفة الأشراف؛ إذ إن لاستخدامها مفتاحًا، إذا عرفه طالب العلم استطاع الاستفادة منها.

وعلى كل حال فتحفة الأشراف من الكتب التي يمكن الرجوع إليها للتخريج بحسب الراوي الأعلى، وهو الصحابي في الدرجة الأولى، والتابعي في الدرجة الثانية؛ لأن المزي رحمه الله قسم هذا الكتاب إلى قسمين: قسم الصحابة، وقسم من سواهم؛ وسماه قسم المراسيل.

وقسم المراسيل يورد فيه الأحاديث التي يرويها التابعون والآثار التي يروونها أو يرويها من بعدهم، وكل قسم يقسمه إلى أقسام.

خلاصة ما سبق:

عرفنا مما سبق أنه يمكننا التخريج عن طريق معرفة السند متى توفر السند كاملاً أو بعضه، فيستطيع الإنسان أن يخرج الحديث عن طريق تلك المعلومات التي توفرت لديه عن السند.

أما إذا عدم السند بتمامه أو صعب التخريج وطال الطريق، فيمكن حينذاك أن يخرج بالمتن.

وفي بعض الأحيان يكون طالب العلم مخيراً بين التخريج عن طريق السند، أو عن طريق المتن، أو الجمع بينهما؛ إذ قد يجد في المصادر التي خرج منها عن طريق السند ما ليس في المصادر التي يخرج منها عن طريق المتن، والعكس كذلك، فربما كمَّل كل منهما الآخر، فالأمر واسع.

ومن كان يريد التخريج عن طريق السند فعليه أن يكون عارفًا بالراوي الأعلى؛ وهو الصحابي، أو التابعي إذا كان الحديث مرسلاً.

ومن الكتب التي تعين في التخريج عن طريق السند بمعرفة الراوي الأعلى، بخلاف المسانيد والمعاجم وكتب الأطراف ـ مسانيد خاصة ألفها مؤلفوها لجمع



أحاديث صحابي معين؛ مثل مسند أبي بكر الصديق للمروزي، أو مثل مسند عائشة لأبي بكر بن أبي داود، ومسند عبد الله بن أبي أوفى ليحيى بن صاعد.

وهكذا غيرها من الأجزاء الحديثية التي تجمع فيها أحاديث صحابي معين، ويطلق على ذلك الجزء مسند كذا.

فهذا ما يتعلق بالراوي الأعلى.

وهناك أوصاف أخرى في السند لا تختص بالراوي الأعلى، ويمكن التخريج عن طريقها، وفي بعضها شيء من الصعوبة أحيانًا، وبعضها ليس فيه تلك الصعوبة.

وكما قلت: هذه الأوصاف لا تتعلق بالصحابي، ولكن بمن دونه، وكذلك سأستثني التابعي إذا روى حديثًا مرسلاً لأنه يلتحق بالراوي الأعلى.

وهذا يكاد يكون منحصرًا تقريبًا في القسم الذي جعله المزي في تحفة الأشراف، وهو قسم المراسيل، وكذلك أيضًا في بعض الكتب التي تُعنى بالمراسيل، كالمراسيل لأبي داود السجستاني، فإذا جاءك حديث مرسل فمن مظنة وجوده كتاب المراسيل لأبي داود السجستاني، إلا أن ترتيبه على الأبواب، لا على الراوي الأعلى.

ومن الأوصاف الأخرى الموجودة في السند والتي يستفيد منها المخرِّج: ورود اسم صاحب كتاب من الكتب المعروفة في السند.

فلو وجدنا الحديث في مستدرك الحاكم مثلاً من طريق ابن خزيمة، فأول ما يتبادر إلى الذهن أن يكون هذا الحديث موجودًا في كتب ابن خزيمة؛ ككتاب

الصحيح، أو كتاب التوحيد.

فنحاول أن ننظر أي الموضوعين يكون متن هذا الحديث أقرب إليه، فهو إما أن يكون متعلقًا بالأحكام، فنذهب إلى الصحيح، أو أن يكون متعلقًا بالعقائد، فنذهب إلى كتاب التوحيد، وقد يكون متعلقًا بالأحكام، ولكنه في الجزء المفقود من صحيح ابن خزيمة.

فإذا علمنا أن ابن خزيمة شيخ شيخ الحاكم، وأن الحاكم في بعض الأحيان يروي من طريق شيخه أبي بكر النيسابوري عن ابن خزيمة، أو من طريق شيخه ابن حبان، عن ابن خزيمة بإسناده، فإذا ورد اسم هذا الإمام في ثنايا السند يتبادر إلى الذهن مباشرة أن هذا الحديث يمكن أن يوجد في بعض كتب ابن خزيمة.

وكذلك الإمام مالك، لو مر اسمه عندنا في إسناد من الأسانيد، أول ما يتبادر إلى الذهن كتابه الموطأ، فنعمد للموطأ؛ لأنه مظنة وجود ذلك الحديث فيه.

وكذلك ابن المبارك، لو ورد اسمه في سند، فعلينا أن نرجع إلى كتبه المطبوعة، مثل: الزهد والرقائق، والجهاد، والبر والصلة، وله مسند أيضًا وجدت قطعة منه، وهي مطبوعة أيضًا ولكن النسخة التي وجدت من هذا المسند لم تكمل.

وكذلك الإمام أحمد، ربما روى الحاكم في مستدركه، أو ابن الجوزي في بعض كتبه ـ أو غيرهما ـ حديثًا، ويرد اسم الإمام أحمد في ثنايا السند، كأن يقول الحاكم: حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبد الله، قال: حدثني أبي، فهذا الحديث في الأعم الأغلب من أحاديث المسند، فنذهب



للمسند.

وكذلك إذا ورد عندنا في إسناد حديث من الأحاديث اسم سعيد بن منصور، فيمكننا أن نرجع إلى سننه التي طبع قسم منها، فغالبًا ما سنجده فيها.

وهكذا كل صاحب كتاب، إذا ورد اسمه في إسناد من الأسانيد، ينصرف الذهن مباشرة إلى تلك الكتب التي ألفها، فننظر ما هو أقرب، أو ننظر في أقرب الموضوعات إلى متن حديثنا الذي نريد تخريجه، فنذهب إلى ذلك الكتاب الذي هو أقرب الكتب إلى موضوع ذلك الحديث.

ومن هذه الأوصاف التي ترد أحيانًا في بعض الأسانيد: بعض الرواة الذين تجمع أحاديثهم.

فهناك بعض الرواة الذين لسبب من الأسباب جمع بعض الأئمة أحاديثهم؛ فمثلاً اعتنى محمد بن يحيى الذهلي بجمع أحاديث الزهري، وما ذاك إلا لأن أحاديث الزهري كانت في غاية الأهمية عند العلماء، وبالذات الاختلاف الذي يرد على الزهري من قبل تلاميذه.

فبعضهم قد يروي الحديث عن الزهري على أنه مرسل، وبعضهم يرويه على أنه موصول، وهكذا، فاعتنى الأئمة بأحاديث الزهري، ولكن ممن تصدى لذلك محمد بن يحيى الذهلي رحمه الله تعالى، حتى إنه أصبح يعرف بمحمد بن يحيى الزهري؛ لأجل تخصصه في أحاديث الزهري.

كذلك من الرواة الذين جمعت أحاديثهم أبو يحيى فراس بن يحيى، حيث جمع أبو نعيم الأصبهاني أحاديثه في جزء حُقق أخيراً وطبع.

فإذا جاءنا في إسناد من الأسانيد مثلاً الزهري، فينبغي أن نذهب لكتاب الزهريات للذهلي لو كان موجودًا، وحسب علمي أنه من الكتب التي هي في عداد المفقود، ويقال: إن هناك قطعة منه موجودة، وأما جزء أبي نعيم الأصبهاني الخاص بالراوي أبي يحيى فراس بن يحيى، فإنه طبع.

ويلاحظ أن أبا نعيم الأصبهاني يروي الأحاديث في ذلك الجزء بسنده هو، من أوله إلى نهاية الإسناد.

وكذلك ألّف أبو نعيم الأصبهاني جزءًا آخر بعنوان: «تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور عاليًا»[1].

فإذا ورد اسم سعيد بن منصور في سند من الأسانيد نذهب إلى الجزء المطبوع من سننه، لكن لو لم نجد الحديث فيه فيمكن أن نذهب لهذا الجزء الذي ألّفه أبو نعيم الأصبهاني الذي هو «تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور عاليًا»؛ لأن أبا نعيم يأتي لهؤلاء الرواة الذين يروون عن سعيد بن منصور فيخرج الأحاديث التي تحصّلت له بعلو عنهم.

والمقصود بالعلو: نقص عدد الرجال فيما بين المصنِّف وبين النبي ﷺ، أو فيما بينه وبين رجل من رجال الإسناد، ويسمى الأول: العلو المطلق، ويسمى الثاني: العلو النسبي؛ فبدلاً من أن يروي أبو نعيم مثلاً الحديث وبينه وبين النبي ﷺ ـ أو فيما بينه وبين أحد رجال الإسناد ـ عشرة أشخاص، يستطيع أن يحصله، وبينه وبين النبي ﷺ مثلاً ثمانية أشخاص، فيعتبر هذا علوًا، وهذا الأمر كان يتبارى فيه المحدثون قديمًا.

---

(١) وهو مطبوع بتحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، طبع دار العاصمة بالرياض، سنة ١٤٠٩هـ.



وهناك من الأوصاف التي للرواة ما يمكن التخريج عن طريقها. فهناك ما يعرف بكتب البلدان حيث ألف عدة من العلماء في تواريخ البلدان، وكان منهم من يُعنى بتاريخ بلده؛ كالخطيب البغدادي الذي ألف كتاب تاريخ بغداد، والحافظ ابن عساكر الذي ألف كتابه تاريخ دمشق، وهكذا غيرهم من العلماء، كتاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، وغيرهم الكثير.

فإذا ورد عندنا في إسناد من الأسانيد راوٍ قيل عنه: فلان البغدادي، ففي هذه الحال ينبغي أن نذهب إلى تاريخ بغداد لننظر في ترجمة هذا الراوي، لأننا من المتوقع أن نجد حديثه في ترجمته من ذلك الكتاب، وبخاصة إذا كان هذا الراوي من المقلين، فإنهم يعنون بذكر الأحاديث التي يرويها في ذلك الموضع من ترجمته.

كذلك أيضًا لو ورد عندنا فلان ابن فلان الدمشقي، يستحسن لطالب العلم أن يذهب إلى تاريخ دمشق، فينظر في ترجمة ذلك الراوي؛ لاحتمال أن يكون ذلك الحديث مذكورًا في ترجمته في تاريخ دمشق، وعلى هذا نسير في بقية تواريخ البلدان، سواء ما يتعلق بتاريخ أصبهان، أو تاريخ دنيسر، أو تاريخ داريا، أو غيرها من التواريخ الموجودة وهي كثيرة.

ومن الأوصاف التي ينبغي مراعاتها في الإسناد أيضًا: الكنى، وهناك كتب الكنى التي ألفها العلماء للتعريف بأسماء الرواة الذين اشتهروا بكناهم، مثل الكنى للدولابي، أو الكنى لأبي أحمد الحاكم.

فإذا كانت أحاديث صاحب الكنية قليلة، فإن صاحب ذلك الكتاب ـ كالدولابي في الكنى ـ في الغالب يروي ذلك الحديث الذي تفرد به ذلك الراوي، أو يروي الأحاديث القليلة التي رواها ذلك الراوي.

أما إذا كان من المكثرين، فيحتمل أيضًا أن يكون ذلك الحديث موجودًا، ويحتمل أن لا يكون موجودًا؛ لأن الأحاديث الكثيرة لا تستوعب في كتب الكنى، ولكن يذكرون ما يدلل في تلك الكتب على أن ذلك الراوي من الرواة المعروفين بتلك الكنية؛ لذلك تجدهم ينتقون ذلك الإسناد الذي يعرف بذلك الراوي الذي اشتهر بكنيته.

والرواة الذين اشتهروا بكناهم كُثر، وأحيانًا يردُون في بعض الأسانيد، فلربما تعذّر على طالب العلم أن يقف على اسم ذلك الراوي بسهولة، لكن إذا ذهب لكتب الكنى فإنه سيجد التعريف بذلك الراوي، ومن خلال التعريف باسمه يستطيع أن ينظر في كتب الرجال، فينظر في اسمه، لكن إذا كان ذلك الحديث رواه صاحب تلك الكنية، فإننا في هذه الحال يستحسن أن نرجع إلى كتب الكنى؛ لأنها من مظنة وجود ذلك الحديث فيها.

ومن الأوصاف الأخرى أيضًا التي في السند كتب المشيخات، وأحيانًا يعبر عنها بالمعاجم، ولكنها ليست المعاجم التي تروي للراوي الأعلى؛ وهو الصحابي، وإنما المعاجم اسم عام، المقصود به الكتاب الذي يُرتب فيه الرواة على حروف المعجم، وربما كان أولئك الرواة هم الرواة الأعلين، وربما كانوا هم الرواة الأدنين.

من ذلك مثلاً كتب الطبراني الثلاثة له؛ المعجم الكبير والأوسط والصغير؛ فالمعجم الكبير يتعلق بالراوي الأعلى؛ وهو الصحابي، أما الأوسط والصغير فيتعلق بالراوي الأدنى وهو شيخه، كذلك أيضًا كتب المشيخات على هذا النمط.



ـ كتب المشيخات هي الكتب التي جمع فيها مصنفوها أحاديث شيوخهم، إما لقصد جمع أحاديث أولئك الشيوخ، أو للتدليل على أنهم رووا عنهم.

وكتب المشيخات هذه كثيرة:

منها ما جاء باسم المعجم؛ ككتاب «المعجم الأوسط للطبراني»، وكتاب «المعجم الصغير له»، و«المعجم لأبي يعلى»، أو «معجم شيوخ أبي يعلى»، و«معجم الشيوخ» للغساني الصيداوي، هذه جاءت بأسماء المعجم.

ومنها ما جاء بلفظ المشيخات؛ وذلك مثل مشيخة القاضي عياض، أو مشيخة ابن الجوزي، أو مشيخة ابن النجار، أو غيرها من كتب المشيخات، كلها بمعنى واحد.

والمقصود أن يأتي مثلاً الطبراني إلى أحد شيوخه، وليكن مثلاً عبدان بن أحمد، ثم يبدأ بذكر الأحاديث التي يرويها عن هذا الشيخ.

فإن ورد عندنا هذا الراوي (عبدان بن أحمد) في إسناد من الأسانيد، وكنا نعرف أنه من شيوخ الطبراني فيستحسن في هذه الحال أن نرجع للمعجم الأوسط أو المعجم الصغير؛ لأنه مظنة وجود حديث ذلك الراوي فيه.

ومن الأوصاف التي تأتي في الأسانيد وتسهل في عملية التخريج: كتب الأسماء المفردة؛ فقد عُني بعض العلماء بجمع الرواة الذين لا يشاركهم في أسمائهم أحد، فجمعوا أسماء هؤلاء الرواة في جزء حديثي، فيخرج عن ذلك الراوي حديثًا أو حديثين وربما أكثر.

وممن عُني بهذا الحافظ البرديجي في كتابه: طبقات الأسماء المفردة؛ حيث جمع هؤلاء الرواة الذين لا يعرف في الدنيا سواهم بهذا الاسم، ويذكر بعض



أحاديثهم.

ويمكن أن يلتحق بهذا كتاب المفاريد لأبي يعلى؛ فأبو يعلى ألف كتابًا أو جزءًا حديثيًا بعنوان المفاريد، لكن هؤلاء المفاريد قصرهم أبو يعلى على الصحابة الذين ليس للواحد منهم إلا حديث واحد.

وشبيه به أيضًا كتاب ابن أبي عاصم: الآحاد والمثاني، فابن أبي عاصم في هذا الكتاب يأتي للصحابة ويُعرِّف بهم تعريفًا موجزًا، والمهم أنه يخرج عن أولئك الصحابة الأحاديث الغرائب التي تأتي من طريق أو طريقين.

فكل إمام له اصطلاح في مفهومه للتفرد، لكن الذي قصدته من الكلام: وصف الراوي الذي لا يعرف في الدنيا إلا هو بهذا الاسم، فإذا جاءنا راوٍ اسمه غريب فينبغي أن نبحث في الكتب التي تعنى بالأسماء المفردة.

ويلتحق بهذه المسألة أو شبيه بها: إذا كان الراوي الذي وجدنا حديثه عندنا أو أردنا تخريج حديثه ليس له سوى ذلك الحديث، فإننا في هذه الحال ينبغي أن نرجع إلى بعض الكتب التي تترجم للراوي، وتذكر ذلك الحديث الذي تفرد به، مثل كتاب التاريخ الكبير للبخاري.

حيث جرت عادة البخاري رحمه الله أنه إذا ترجم لراوٍ في كتابه: التاريخ الكبير أن يورد له أحيانًا بعض الأحاديث، وهذه الأحاديث إما أن تكون أحاديث معلولة، ينبه على علتها البخاري بطريقة خاصة يعرفها أهل هذا الشأن، أو يكون ذلك الراوي تفرد بذلك الحديث، فيأتي به البخاري في ترجمته.

فإذا عرفنا أن ذلك الحديث لم يرو ذلك الراوي غيره، فينبغي في هذه الحال أن نرجع لهذه الكتب؛ لأنها من مظنة وجود ذلك الحديث.



ومن الأوصاف التي توجد في السند: إذا كان الراوي متكلمًا فيه، وبالذات إذا كان ذلك الحديث من الأحاديث التي يمكن أن تنتقد عليه؛ لوجود بعض النكارة فيه.

فمن مظنة وجود ذلك الحديث في هذه الحال: كتب الرجال التي ألفت في الضعفاء، وبخاصة كتاب الكامل لابن عدي، أو المجروحين لابن حبان، أو الضعفاء للعقيلي؛ فإنهم يأتون للراوي المضعف الذي تكلم فيه ويوردون الأحاديث التي انتقدت عليه؛ ويروونها بأسانيدهم.

وهذه تعتبر من المصادر الأصلية التي ينبغي التخريج منها.

ومن الأوصاف التي ينبغي التنبه لها إذا وردت في بعض الأسانيد: ذكر الاسم بطريقة معينة، كمن وافقت كنيته كنية زوجته، مثل أبي أيوب وأم أيوب.

هناك بعض العلماء ألف جزءًا حديثيًا فيمن وافقت كنيته كنية زوجته، فإذا جاءك حديثٌ ترويه أم أيوب عن أبي أيوب -رضي الله تعالى عنهما-، عن النبي ﷺ «في فضل قراءة قل هو الله أحد، وأنها تعدل ثلث القرآن»[1]، هذا الحديث ستجده في مثل هذا الكتاب: من وافقت كنيته كنية زوجته.

وشبيه بذلك أيضًا من روى عن أبيه عن جده، إذا جاءك حديث يرويه عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده، أو بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده، أو طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده وهكذا، فيستحسن في هذه الحال أن ترجع لكتاب: من

(١) صحيح: أخرجه الترمذي [٢٨٩٣]، والنسائي [٢/ ١٧٢]، وفي «عمل اليوم والليلة» [٦٨١]، وأحمد [٥/ ٤١٨-٤١٩]، وعبد بن حميد في «مسنده» [٢٢٢-المنتخب]، والدارمي [٢/ ٤٦١]، والطبراني في «المعجم الكبير» [٤ برقم ٤٠٢٦]، وأبو نعيم في الحلية [٢/ ١١٧، ٧/ ١٦٨-١٦٩].

روى عن أبيه عن جده لابن قطلوبغا، ففي هذا الكتاب يورد هؤلاء الرواة، ويورد بعض أحاديثهم بأسانيده هو.

فهذه الأوصاف التي ذكرناها، وما هو أكثر منها مما لا يحضرني ذكره، كلها مما ينبغي لطالب العلم التنبه له: يتنبه لكل اسم في السند، ولكل وصف فيه، فيستطيع من خلال هذه الحيثيات أن ترتبط معلوماته بهذه الجزئية التي في السند، فينظر في المصادر التي ألفت لهذا الوصف الذي جاء عنده في هذا السند، فمن خلاله يستطيع أن ينطلق في التخريج.

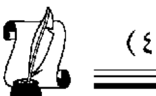
هذا ما يحضرني بالنسبة للكلام على الكتب التي يُستحسن الرجوع إليها إذا ما خرجنا عن طريق السند.

ثانيًا: التخريج عن طريق المتن:

التخريج عن طريق متون الأحاديث أسهل من التخريج عن طريق الأسانيد، ولكل منهما ميزة وخصيصة.

فوجود الإسناد بكامله قد لا يكون متهيئًا لطالب العلم في كثير من الأحيان؛ لاحتمال أن يرد عنده متن الحديث فقط، وربما ذُكر الصحابي فقط. ومجرد ذكر الصحابي لا يعني أنه من السهولة بمكان العثور على الحديث في الكتب التي ذكرناها.

وأحيانًا ربما كان هناك شيء من الصعوبة في التعامل مع الكتاب الذي ألف بناءً على المسانيد. فمثلاً لو أردنا تخريج حديث لأبي هريرة رضي الله تعالى عنه، من مسند الإمام أحمد، وكانت الأحاديث التي لأبي هريرة أربعة آلاف حديث أو أكثر، فمن الصعوبة بمكان أن يتتبع طالب العلم أربعة آلاف حديث ليعثر على



حديث واحد .

لكن ينبغي لطالب العلم في هذه الأحوال أن يعرف الكتب التي ذللت صعوبة التعامل مع هذا الكتاب ؛ كالفهارس التي خُدم بها ، أو الكتب التي رتبت أحاديث هذا الكتاب على الموضوعات . وأن يعرف الكتب التي تأخذ لفظة من ألفاظ الحديث في هذا الكتاب ، فتدل على مواضع الحديث في الكتاب من خلالها ، وهذا ما سنتكلم عنه إن شاء الله في كلامنا عن التخريج عن طريق معرفة متن الحديث .

إن معرفتنا لمتن الحديث نسبية ، فربما عرفناه بتمامه ، وربما عرفنا جزئية منه ، وربما غابت عنا ألفاظه واستحضرنا معناه .

ثم إننا إذا كان عندنا الحديث بتمامه ، ربما كان ذلك اللفظ الذي ورد به ذلك الحديث متفقًا عليه ، وربما كان هناك تغاير في بعض ألفاظه ، ومن خلالها يتغير مطلع الحديث . فمثلاً لو جاءنا حديث بدايته : «**أيها الناس، قولوا : لا إله إلا الله تفلحوا**»[1] ، وجاءنا بلفظ آخر : «**يا أيها الناس، قولوا : لا إله إلا الله تفلحوا**»[2] .

فاللفظ الأول أوَّله الهمزة ، واللفظ الثاني أوله الياء ، وهناك كتب رتبت الأحاديث على حروف المعجم ، فهذا حديث واحد ، لكنه مرة يكون في أول تلك

---

(١) صحيح : أخرجه أحمد [٣/ ٤٩٢ ، ٤/ ٣٤١]، وابنه في «زيادات المسند» [٣/ ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤/ ٣٤١-٣٤٢]، والطبراني في «المعجم الكبير» [ج ٥ برقم ٤٥٨٢]، من حديث ربيعة بن عباد الديلي - رضي الله عنه - .

(٢) صحيح : أخرجه الدارقطني [٣/ ٤٤-٤٥]، والطبراني في «المعجم الكبير» [ج ٨ برقم ٨١٧٥]، من حديث طارق بن عبد الله المحاربي - رضي الله عنه - .



الكتب، ومرة يكون في آخرها، لذلك عند البحث في هذه الكتب ينبغي أن تكون هناك مرونة في تقليب هذه الألفاظ، ووضع الاحتمالات.

فربما كان الحديث يحتمل لفظًا آخر، لذلك على طالب العلم أن يضع ذلك التوقع في ذهنه، ويبحث بحسب هذا التوقع.

فعلينا - إذا كان اللفظ عندنا بتمامه - أن نأخذ أول لفظة من ألفاظ ذلك الحديث، ثم نحصر في أذهاننا المراجع التي نرجع إليها لتخريج هذا الحديث من خلالها، وهي تلك المراجع التي رتبت أحاديثها بناءً على أول ألفاظها، مثل الجامع الكبير والجامع الصغير للسيوطي، ومثل الفهارس الحديثية التي خرجت في الفترة الأخيرة، وما أكثرها!

فكرة البحث في هذه الكتب :

فكرة أطراف الأحاديث هذه فكرة سهلة وميسورة، فبمجرد الحرف الأول تستطيع أن تخرج الحديث، وإذا اشتبه حديث بحديث في المطلع فنأخذ اللفظ الثاني، وربما الثالث، وهكذا، فهذه الكتب رتبت الأحاديث فيها تقريبًا بدقة في الحرف الأول والثاني والثالث، والكلمة الأولى والثانية والثالثة . . . إلخ.

لكن هذه الكتب لا نجد فيها كتابًا يعتبر مصدرًا أصليًا، وإنما هي كتب تخريج تدلك على الحديث في المصادر الأصلية التي أخرجته، فمثلاً إذا وجدت حديثًا في الجامع الصغير للسيوطي وبجواره وجدت السيوطي يرمز لهذا الحديث بهذه الرموز (ق د ت س حم).

فالسيوطي يريد بذلك أن يقول: إن هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والإمام أحمد.



وهكذا، فهو يدلك على الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته، ولذلك قلنا: إن هذا الكتاب لا يعتبر مصدرًا أصليًا؛ لأنه لا يروي بالسند، وإنما هو كتاب تخريج يدلك على موضع الحديث في المصادر الأصلية التي أخرجته.

ومن أهم الكتب التي نستطيع أن نستخدمها في هذا الزمن: كتب الفهارس الحديثية، وهذه الفهارس منها ما هو مقصور على كتاب معين، ومنها ما هو عام لكتب متعددة، فلو جئنا مثلاً لكتاب صحيح البخاري نجد الشيخ عبد الله الغنيمان حفظه الله فهرس أحاديثه في كتاب سماه: دليل القارئ إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري.

فأنت إذا أردت أن تجمع أطراف الحديث، أو طرق الحديث، أو مواضع الحديث في صحيح البخاري، أو تعرف مظنة أو موضع الحديث في صحيح البخاري، يمكن أن ترجع لهذا الكتاب، فهو مرتب على حروف المعجم، وهو يدلك على مواضع الحديث في صحيح البخاري.

أما صحيح مسلم، فإننا نجد الطبعة التي حققها محمد فؤاد عبد الباقي في آخرها فهرس لأحاديث صحيح مسلم، يمكن أن ننظر في هذا الفهرس بناءً على أطراف الحديث، ويدلك على موضع الحديث في هذا الكتاب.

كما أن الطبعة التي بشرح النووي وضع لها فهرس في آخره يمكن الرجوع إليه.

وما من كتاب من كتب السنة إلا وقد خدم بفهرسٍ من هذه الفهارس الحديثية.

ويمكن لطالب العلم أن يستغني عن هذه الفهارس بالموسوعات التي ألفت،

مثل موسوعة أطراف الحديث النبوي للبسيوني زغلول، هذا الكتاب جمع فيه مفهرسه أحاديث عدة كتب، ولكن هذه الكتب منها مصادر أصلية ومنها مصادر غير أصلية.

فالمصادر الأصلية هي بغيتك يا طالب العلم؛ لأنك تريد أن تخرج هذا الحديث في مصدره الأصلي الذي يرويه بسنده.

وإن أحالك على مصدر غير أصلي فأنت تستطيع أن تستعين به أيضًا في تخريج الحديث، وربما في معرفة الحكم على ذلك الحديث، أو على الأقل التوسع في تخريجه، وذكر علله وما يتعلق به، فربما أحالك مثلاً على بعض كتب الشيخ الألباني حفظه الله كإرواء الغليل، أو السلسلة الصحيحة، وما إلى ذلك.

وربما أحالك على كتاب إتحاف السادة المتقين للزبيدي، والزبيدي يخرج الحديث ويتوسع أحيانًا في الكلام عليه بطريقة تفيد طالب العلم، وربما أحالك على الترغيب والترهيب للمنذري، وتستطيع أن تستفيد من أحكام المنذري، وربما أحالك على مجمع الزوائد.

وهكذا، يحيلك على كتب متعددة لا تعتبر مصادر أصلية، ولكنها تفيدك في تخريجك للحديث ومعرفة أحكام الأئمة على ذلك الحديث.

هذا بالنسبة للتخريج على أساس أول لفظة من ألفاظ الحديث.

فإن لم تستطع التخريج بواسطة أول لفظة من ألفاظ الحديث، فيمكن أن تسلك الطرق الأخرى التي تكلمنا عنها فيما يتعلق بالإسناد إن وجد، أو الطرق الأخرى التي سنتكلم عنها، ومن جملتها مثلاً معرفة أي لفظة من ألفاظ الحديث، وذلك في حالة عدم معرفة أول لفظة من ألفاظ الحديث، فيمكن من خلال هذه



اللفظة أن تخرج الحديث، وبالذات إذا كانت تلك اللفظة من الألفاظ التي يقل دورانها على الألسنة، وهي الألفاظ الغريبة.

فالألفاظ الغريبة إذا وردت في متن حديث من الأحاديث؛ فإن ذلك يمكننا من تخريج الحديث من ثلاثة أنواع من الكتب على الأقل:

النوع الأول:

كتب غريب الحديث، وقد عني الأئمة بالتصنيف في غريب الحديث؛ لأن بعض الأحاديث ترد فيها بعض الألفاظ التي يقل استعمالها، وتعتبر غريبة على الناس، فربما احتاجوا إلى بيان معناها، وربما حصل خلاف بين الأئمة في معنى تلك الألفاظ.

فلو ورد عندك مثلاً حديث: «**شيطان الردهة يحتدره رجلٌ من جهينة**»[1] نجد أن هذا اللفظ غريب؛ فهاتان اللفظتان: «الردهة» و: «يحتدره» بحاجة إلى بيان، فتخيَّرْ أنت أي لفظة: إما «الردهة» وإما «يحتدره»، وأرجعها إلى أصلها الذي هو الفعل الماضي الثلاثي، وخذ تلك اللفظة وخرج الحديث بواسطتها.

ولقد ألف أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله كتابًا في غريب الحديث يروي

(١) **ضعيف**: أخرجه أحمد [١/ ١٧٩]، والحميدي [٧٤]، كلاهما في «المسند»، والحاكم [٤/ ٥٢١]، وابن أبي عاصم في «السنة» برقم [٩٢٠]، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة» [٣/ ٣١٥]، وأبو يعلى [٧٥٣، ٧٨٤]، وابن أبي شيبة [١٥/ ٣٢٣]، والعقيلي في «الضعفاء» [١/ ١٥١]، وابن عدي [٢/ ٤٦٢]، والبيهقي في «دلائل النبوة» [٦/ ٤٣٣ - ٤٣٤]، من طريق سفيان بن عيينة، عن العلاء بن أبي العباس، عن أبي الطفيل، عن بكر بن قرواش، عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - مرفوعًا به. وصححه الحاكم، فرده الذهبي بقوله: «ما أبعده من الصحة وأنكره». قلت: وبكر، قال: فيه الذهبي في «الميزان» [١/ ٣٤٧]: «لا يُعرف، والحديث منكر» اهـ.

فيه الحديث بسنده. وكذلك إبراهيم الحربي، وابن قتيبة الدينوري، والخطابي، كلهم ألّف كتابًا في غريب الحديث يوردون فيه الحديث بأسانيدهم.

فهذه الكتب تعتبر مصادر أصلية؛ لأنها تروي بالإسناد، لكن مشكلة هذه الكتب: ترتيب المادة اللغوية فيها، حيث لم ترتب على حروف المعجم، ولكنها منثورة بطريقة تكاد تكون عشوائية، لكن هذه الكتب حينما حققت وأخرجت بالطباعة الحديثة، وضعت لها فهارس تسهل على طالب العلم الرجوع إلى أي لفظة من الألفاظ التي يريدها؛ حيث قام محققو هذه الكتب بترتيب مواد الألفاظ لغويًا.

إذًا نعرف أن كتب غريب الحديث هذه من مظنات التخريج، ولكن بشرط أن تكون تلك اللفظة غريبة، أما إذا كانت تلك اللفظة مستعملة، ففي الغالب أنك لا تجد هذا الحديث في ذلك الكتاب.

كذلك أيضًا إذا كانت تلك اللفظة غريبة يمكن أن ترجع إلى كتب اللغة، وبالذات إذا كانت من المصادر الأصلية؛ ككتاب تهذيب اللغة للأزهري، فإذا أردنا البحث عن مادة حَذَرَ في هذا الكتاب؛ نبحث في باب الراء، فصل الحاء، فالمعاجم اللغوية طريقة ترتيبها تختلف عن فهارس الأحاديث.

وفي هذا الكتاب تجد الأزهري رحمه الله يذكر الحديث بسنده ومتنه، ويبدأ يبين ما يحتاج إلى بيان من ألفاظ ذلك الحديث أما كتب اللغة الأخرى ككتاب لسان العرب لابن منظور، فهي لا تعتبر مصادر أصلية.

لكن قد تكون محتاجًا إلى تخريج الحديث من طريقها، وذلك في حالة عدم معرفة من أخرجه، فتأخذ لفظة من الألفاظ الغريبة لذلك الحديث، وترجع إلى كتاب لسان العرب إذا وجدته فيه، فيمكن أن تقول هذا الحديث لم أجد من



أخرجه، ولكن وجدت ابن منظور ذكره في لسان العرب في مادة كذا في الجزء الفلاني والصفحة الفلانية، فأنت بصنيعك هذا تدلل على أن هذا الحديث ذكر، ولكن ما عرف من الذي أخرجه.

هذا بالنسبة لكتب غريب الحديث وكتب اللغة.

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث :

ومن أهم ما يخدم طالب العلم في هذا: الكتب التي ألفت في العصر الحديث وتجمع أحاديث مصادر متعددة؛ ككتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، الذي ألفه لفيف من المستشرقين لأغراض دنيئة يهدفون من خلالها إلى الطعن في الإسلام عن طريق دراسة العلوم الإسلامية، هذا هدف المستشرقين في الأساس، وإن كان بعضهم لا يكون عنده ذلك الهدف، ولكن قد يكون يبحث لذات العلم فقط، وللرغبة في المعرفة، لكن هؤلاء قلة، أما الغالبية العظمى من المستشرقين فأهدافهم الطعن في الإسلام؛ ولذلك ألفوا هذا الكتاب ليخدمهم في مهامهم وفي بحوثهم الاستشراقية.

ويمكن التخريج من خلال هذا الكتاب بمعرفة أية لفظة من ألفاظ الحديث، سواء من الأول، أو من الآخر، أو من الوسط، وسواء كانت اللفظة غريبة أو ليست غريبة.

لكن يستحسن إذا أردت أن تخرج بواسطة هذا الكتاب، أن تأخذ لفظة غريبة يقل دورانها على الألسنة، لأن الغالب أن الأحاديث التي ذكرت فيها هذه اللفظة قليلة؛ فتستطيع أن تصل إلى بغيتك بسرعة أكثر مما لو أخذت لفظة أخرى مستعملة كثيراً؛ فالأحاديث الواردة كثيرة.

والتعريف بهذا الكتاب في الحقيقة مهم ولابد منه؛ لأنه يختلف عما كنت أرجأته من الكلام عن المسانيد أو المعاجم أو غير ذلك، فالكلام في تلك في الأعم الأغلب سهل وميسور وطريقتها واضحة إلى حد ما، أما هذا الكتاب وطريقة التخريج منه فهي بحاجة إلى إيضاح، فلا يسعنا أن نشير إليه مجرد إشارة.

فأقول: المستشرقون رتبوا أحاديث الكتب التسعة؛ وهي الكتب الستة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وأضافوا إليها ثلاثة كتب وهي: مسند الإمام أحمد، وموطأ مالك، وسنن الدارمي.

هذه الكتب التسعة اعتبروها دواوين السنة المشهورة، التي لا يكاد يغادرها حديث من الأحاديث، فعمدوا إلى هذه الأحاديث وجزءوها إلى أجزاء، كل لفظة من ألفاظ أي حديث من هذه الأحاديث التي في هذه الكتب يرجعونها إلى أصلها اللغوي، وهو الماضي الثلاثي، ويصرفونها تصريفًا لغويًا ـ سأشير إليه ـ، وتحت كل تصريف لغوي يوردون الأحاديث التي جاءت أو جاء فيها ذلك التصريف اللغوي، فإذا ذكروا الحديث أشاروا بجانبه إلى من أخرجه من أصحاب هذه الكتب التسعة، فربما كان الحديث مخرجًا عندهم جميعًا، وربما كان الحديث مخرجًا عند بعضهم، فيدلونك على موضع الحديث في هذه الكتب التسعة، وبدقة، ربما برقم الجزء والصفحة، وربما برقم الحديث، وربما برقم الباب.



فلو أخذنا مثلاً حديث النبي عليه الصلاة والسلام: «**لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول**»(١)، فينبغي أن نأخذ أغرب لفظة في هذا الحديث حتى تكون الأحاديث التي نبحث فيها أقل من سواها، وهي لفظة: «غلول»، ونرجعها إلى أصلها الماضي وهو «غَلَّ»، ثم نبحث في أول حرف من هذه الكلمة وهو حرف الغين، فننظر في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ونجد أنه مكون من ثمان مجلدات، المجلد الثامن هذا تقريبًا لأسماء الأماكن، والسبع المجلدات الأول تجد على كعب كل مجلد كلمتين على جهة اليمين: كلمة ثم خط صغير، ثم كلمة أخرى.

والمقصود بذلك: أن هذا المجلد يبدأ بتلك الكلمة كـ: [طعن - غمر] في المجلد الرابع، فأول كلمة في هذا المجلد هي: [طعن]، وآخر كلمة هي: [غمر]. فحرف الطاء، وبعده عين، وبعده نون، ثم ما يتلوه من الحروف، وهي الظاء، والعين، ثم الغين بعدها ميم ثم راء، كل هذه الحروف موجودة في هذا المجلد.

فإذا جاءت عندك اللفظة ما بين هاتين اللفظتين، فاعمد إلى هذا المجلد وخذه، وافتح عليه بحسب الترتيب الأبجدي، وبطبيعة الحال لن يكون حديثنا في الأول، وإنما يكون تقريبًا في الآخر، فإذا وجدنا مثلاً حرف العين نمشي قليلاً إلى الأمام حتى نجد حرف الغين، وحرف الغين يتضمن عدة كلمات، وليست كلمة «غل» فقط، وإنما غل، غلب، وهكذا. ثم ننظر إلى الغين وما بعدها، فالذي بعد الغين في هذه الكلمة هو حرف اللام، فنتجاوز ما قبل اللام، حتى نجد

---

(١) أخرجه مسلم [٢٢٤]، والترمذي [١]، وابن ماجه [٢٧٢]، وابن أبي شيبة [٢٦]، وأبو عبيد في «الطهور» برقم [٥٦]، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

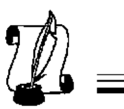
حرف الغين بعده لام.

فإذا وجدنا حرف اللام، ربما وجدنا هناك أيضًا كلمات تشترك في الحرف الثاني مثل غلب، فننظر إلى الحرف الثالث، فاللام هاهنا عبارة عن لامين؛ لأن الحرف المشدد عبارة عن حرفين، فنبحث في حرف الغين، ثم اللام ثم اللام، حتى نجد هذه اللفظة «غَلّ»، فإذا وجدنا هذه اللفظة، نجد أنهم يصرفونها تصريفات لغوية؛ فغل يمكن أن تكون فعلاً ماضيًا، ويمكن أن تكون فعلاً مضارعًا، ويمكن أن تكون أمرًا، ويمكن أن تكون مصدرًا، وهكذا بحسب التصريفات اللغوية، وكل تصريف لغوي تورد تحته الأحاديث التي ورد فيها ذلك التصريف اللغوي.

فالآن كلمة «غلول» هذه من حيث التصريف اللغوي تعتبر مصدرًا؛ فإذا وجدنا كلمة «غل»، لا نبحث في الفعل الماضي، ولا المضارع، ولا الأمر، وإنما نبحث في المصدر، وسنجد حديثنا في ذلك الموضع، ومعه عدة أحاديث جميعها تشترك في كون هذه الكلمة بهذا التصريف من مركباتها، وسنجد اللفظ الذي نريده معروضًا أمامنا، ولا يذكرونه بتمامه، وإنما يذكرون موضع الشاهد منه، فإذا وجدنا الحديث أو اللفظة التي تدل على أن هذا هو الحديث الذي نريده، ننظر بجانبه، فنجدهم يذكرون الكتب التي خرجت ذلك الحديث، مثلاً: (م الطهارة ٥) يعني أن هذا الحديث أخرجه مسلم في كتاب الطهارة الحديث رقم ٥.

وهنا يحسن أن أعرِّف بطريقتهم في الإحالة على تلك الكتب؛ فهذه الكتب التسعة:

منها بعض الكتب يحيلون على اسم الكتاب ورقم الباب.



ومنها كتب يحيلون على اسم الكتاب ورقم الحديث.

ومنها كتب يحيلون على الجزء والصفحة بحسب طبعات تلك الكتب.

فمعظم الكتب التسعة المذكورة يحيلون فيها على اسم الكتاب ورقم الباب، وهذا يتعلق بصحيح البخاري، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارمي؛ هذه الكتب الستة يحيلون على اسم الكتاب ورقم الباب.

أما بالنسبة لصحيح مسلم وموطأ الإمام مالك فهم يحيلون على اسم الكتاب ورقم الحديث في ذلك الباب.

وأما مسند الإمام أحمد فيحيلون على رقم الجزء ورقم الصفحة من ذلك الجزء.

والطبعات التي يمكن الرجوع إليها طبعات محددة، وبإمكانك أن تستخدم طبعات أخرى لكن يلحقك شيء من التعب في ذلك، فبالنسبة لصحيح البخاري: الطبعة التي يستحسن الرجوع إليها هي الطبعة السلفية التي مع فتح الباري شرح صحيح البخاري، التي حقق أولها الشيخ عبد العزيز بن باز، وأيضًا ممن ضبط نصوصها محب الدين الخطيب رحمه الله، ورقَّمَ أحاديثها «محمد فؤاد عبد الباقي». هذه الطبعة هي التي يحسن الرجوع إليها؛ لأنها تنضبط تمامًا مع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

فإذا قال لك مثلاً: (خ طهارة ١٠).

فمعنى ذلك: ارجع لكتاب صحيح البخاري، ولكتاب الطهارة منه، والباب العاشر، افتح على هذا الباب فستجد حديثك موجودًا في ذلك الباب.



نعم لم يعطك رقم الحديث بالتحديد، لكن لا يلحقك تعب كثير في هذه الأثناء؛ لأن الغالب في هذا الباب، أن يكون فيه إما حديث أو حديثان أو ثلاثة، لا تتجاوز إلى حد كبير يزعجك أو يأخذ منك وقتًا.

كذلك أيضًا سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وسنن الدارمي؛ كلها بهذه الصفة، الكتاب ورقم الباب، وتبحث عن الحديث تحت ذلك الباب.

أما بالنسبة لموطأ مالك وصحيح مسلم فيعطونك إياه بدقة، اسم الكتاب ورقم الحديث في ذلك الكتاب، وهذا يجعلك تحدد حديثك دون أن تذهب يمنةً أو يسرة.

ولسائل أن يقول: **لماذا لم يُعاملوا تلك الكتب معاملة صحيح مسلم وموطأ مالك.**

والجواب: أن محمد فواد عبد الباقي - رحمه الله - كان نشيطًا معهم في تقريب كتب السنة لتتلاءم مع المعجم المفهرس، فاستطاع أن يقرب ما استطاع، وما لم يستطعه، قربه إلى حد ما.

فبالنسبة لصحيح مسلم وموطأ مالك استطاع باتفاقه معهم أن يحدد الأحاديث بهذه الدقة التي أشرنا إليها.

أما بالنسبة لباقي الكتب فقد عمل فيها فرقم أحاديث صحيح البخاري، واشتغل في سنن الترمذي بعد الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله -؛ لأن الشيخ أحمد شاكر حقق المجلد الأول والثاني ثم أدركته المنية، فجاء هو وحقق الثالث ثم أدركته الوفاة بعد ذلك، فجاء بعده إبراهيم عطوة عوض، فأكمل الرابع والخامس.



وهذه الطبعة التي تتكون من خمسة مجلدات هي التي يمكن الرجوع إليها بالنسبة لسنن الترمذي.

أما سنن أبي داود فلم يعمل فيها محمد فؤاد عبد الباقي، ولكن الطبعة التي تتفق تمامًا مع المعجم المفهرس هي التي حققها محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله -، أما الطبعات الأخرى، ربما أصابك شيء من التعب؛ كالطبعة التي بتحقيق عزت عبيد الدعاس، فقد تحتاج إلى التقديم أو التأخير أحيانًا، بالنسبة لأرقام الأبواب.

فإن لم يكن بين يديك إلا هذه الطبعة ليكن عندك شيء من المرونة؛ اسم الكتاب متحد، ولكن رقم الباب قد يختلف، ربما أعطاك مثلاً (الصلاة ٨٥) يعني كتاب الصلاة الباب الخامس والثمانون في الطبعة التي حققها عزت عبيد الدعاس، فلا تجد الحديث في ذلك الباب، لكن قدم أو أخر قليلاً، فربما وجدت الحديث في الباب الخامس والتسعين في هذه الطبعة.

فهذا يضطر إليه طالب العلم أحيانًا إذا لم يكن عنده سوى هذه الطبعة، أما إذا كانت عنده الطبعة التي بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، فهي التي يحسن الرجوع إليها في هذه الحالة.

أما بالنسبة لسنن النسائي فهي الطبعة التي عليها حاشية السندي مع تعليقات السيوطي، وهي الطبعة التي رقَّم أحاديثها وفهرسها عبد الفتاح أبو غدة، هذه هي الطبعة التي يحسن الرجوع إليها في هذه الحال؛ لأنها تنضبط مع المعجم المفهرس.

أما بالنسبة لسنن ابن ماجه فقد خدمها محمد فؤاد عبد الباقي ورقمها ترقيمًا لتتفق مع المعجم المفهرس بالنسبة للكتاب ورقم الباب.

وبالنسبة لسنن الدارمي لم يعمل فيها محمد فؤاد عبد الباقي، ولكن الطبعة التي تتفق مع المعجم المفهرس هي التي بتحقيق عبد الله هاشم اليماني، وهي طبعة مشهورة ومتداولة بأيدي طلبة العلم.

بقي موطأ الإمام مالك، فقد حققه أيضًا محمد فؤاد عبد الباقي فهي الطبعة التي يحسن الرجوع إليها.

وبالنسبة لمسند الإمام أحمد فالطبعة التي يحسن الرجوع إليها هي طبعة المطبعة الميمنية القديمة التي في ستة مجلدات، وصورت في مطابع شتى كالمكتب الإسلامي، ودار صادر ببيروت، وغيرها، المهم أنها الطبعة التي تقع في ستة مجلدات وهي الطبعة الكاملة الوحيدة، فهي التي يحسن الرجوع إليها للتعامل مع المعجم المفهرس، فهم يعطونك رقم الجزء، ورقم الصفحة من هذا الكتاب.

* * *



بعض التنبيهات التي نحتاجها في التعامل مع المعجم المفهرس

التنبيه الأول :

(أ) ربما طلبت الحديث بحسب لفظة من ألفاظه، فلا تجدُ ذلك الحديث تحت تلك اللفظة، فإذا لم تجده، فينبغي لك في هذه الحال أن تأخذ لفظة أخرى، ولا تيأس، ولا تحكم بأن الحديث غير موجود في هذه الكتب أو في بعضها.

فلو نظرنا للمثال الذي ضربناه قبل ذلك «**لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول**»[1]، لو فرضنا أننا بحثنا بحسب لفظة (غلّ) ولم نجد الحديث؛ يمكن أن نأخذ لفظة أخرى من هذا الحديث مثل لفظة (طهور) ونرجعها إلى أصلها الماضي الثلاثي «طهر»، وهكذا أي لفظة من الألفاظ.

(ب) ثم إن الحديث قد يتكرر في لفظتين أو أكثر من ألفاظ ذلك الحديث، فإذا كرر في المعجم المفهرس فإنه يحسن بطالب العلم - ولا يلزمه ذلك - أن يقف على المواضع جميعها التي في المعجم المفهرس، لأنهم في بعض الأحيان يجعلون عزواً في موضع أكثر من العزو الذي في موضع آخر.

فربما وجدت الحديث بحسب لفظة (غلّ) وبحسب لفظة (طهر)، فإذا وجدت الحديث في الموضعين ربما وجدت العزو الذي ذكروه تحت لفظة (غلّ) أكثر من العزو الذي ذكروه تحت لفظة (طهر)، فيمكن أن يكونوا عزو الحديث

(١) سبق تخريجه ص (٤٩).

تحت لفظة (غلَّ) لمسلم وأبي داود والترمذي والنسائي مثلاً، وعزوه بحسب لفظة (طهر) لمسلم والإمام أحمد مثلاً، فأنت تستفيد من هذا الموضع ومن ذاك الموضع، فالإمام أحمد لم يذكر في الموضع الأول، والترمذي والنسائي لم يذكرا في الموضع الثاني، فنستفيد من مجموع هذا العزو كله أن الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والإمام أحمد وهكذا.

وهذه الطريقة قد يكون فيها طول، ولكن طالب العلم إذا كان محتاجًا إليها فينبغي له أن يتسم بسعة الصدر.

ومن التنبيهات التي نحتاجها في التعامل مع المعجم المفهرس.

التنبيه الثاني :

(أ) وهو يتعلق بمسألة الإحالة، فإنك في بعض الأحيان ربما طلبت الحديث بحسب لفظة من ألفاظه، فإذا وقفت على تلك اللفظة وجدتهم يحيلونك على ألفاظ أخرى، وربما وجدت حديثك تحت تلك اللفظة، وربما لم تجده.

مثال ذلك: لو جئنا بحديث أبي الدرداء - رضي الله عنه - في فضل طلب العلم الذي فيه: «**وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضًا بما يصنع**»(١)، وأردنا أن نُخرج الحديث بلفظة (عَلِمَ)، نذهب إلى حرف العين وبعده لام ثم ميم، فإذا فتحنا المعجم المفهرس نجد بجانب كلمة (علم) راجع كذا وكذا، وذكروا ثماني وأربعين كلمة، كلها يحيلونك عليها.

---

(١) حسن: أخرجه أبو داود [٣٦٤١]، وابن ماجه [٢٢٣]، والدارمي [١/ ٩٨]، وابن حبان [٨٨- موارد]، والطحاوي في «مشكل الآثار» [١/ ٤٢٩]، والبيهقي في «الآداب» برقم [١١٨٨]، والخطيب في «الرحلة في طلب العلم» [٧٧-٧٨]، والبزار [١٣٦ - كشف]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ٢٧٥-٢٧٦]، وغيرهم من حديث أبي الدرداء - رضي الله عنه -.



وهذه الإحالة طويلة، وهنا أنت مضطر لأخذ إحالاتهم أو الاعتماد على جهدك الشخصي فتأخذ كلمة أخرى غير الكلمة التي اخترتها سابقًا، ولكن أخذك من إحالاتهم يبدو أنه أضمن، ولكن لا تتبع جميع الألفاظ التي أحالوك عليها، ولكن انظر في هذه الكلمات هل فيها كلمة موجودة في حديثك الذي معك أصلاً أو لا، وابدأ بتتبعها: الأولى ثم الثانية ثم الثالثة.... حتى تجدها في العاشرة.

مثال ذلك: يقول: «**أجنحتها**»، وهذه الكلمة موجودة في الحديث، إذًا هذه اللفظة يغلب على الظن أنها هي التي يكون حديثنا موجودًا تحتها، فنصنع كما نصنع في أي لفظة من الألفاظ، نعيدها إلى أصلها الماضي الذي هو (جنح)، وننظر في تصاريف تلك اللفظة نجد (أجنحتها)، ثم ننظر تحت تلك اللفظة نجد حديثنا موجودًا تحتها، ونجد العزو أيضًا، ونخرج الحديث بهذه الواسطة.

(**ب**) ربما أحيانًا وجدنا الحديث في نفس اللفظة التي نبحث فيها ويحيلون أيضًا إلى ألفاظ أخرى، فننظر في هذه الألفاظ فنجد بعضها موجودًا معنا في نفس الحديث، فيحسن هاهنا أن ننظر في اللفظين كليهما؛ لأننا سنجد في موضع في بعض الأحيان ما ليس في موضع آخر مثل ما أشرتُ إليه في لفظة: (غلّ)، و(طهر)، فلو فرضنا أننا بحثنا في لفظة (غلّ) فوجدناهم يقولون: راجع كذا وكذا، ومن جملتها (طهر) ففي هذه الحال يحسن الرجوع إلى الكلمتين كليهما ويعتبر هذا من المؤاخذات التي تؤخذ على مثل هذا الكتاب.

التنبيه الثالث:

يتعلق بالصحابي، فالمستشرقون لا يعرفون التفريق بين الصحابة في رواياتهم لحديث من الأحاديث، بل يعتبرون الحديث بمتنه، فلو أردنا مثلاً أن نُخرج حديث

«**من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[1] ثم أخذنا أغرب لفظة من هذا الحديث ـ وهو الأفضل ـ وهي لفظة «**فليتبوأ**» وأعدناها إلى أصلها الماضي: (بوأ)، وخرجنا الحديث بواسطتها فسنجد هناك العديد من العزو إلى الكتب حينما نجد هذا الحديث بهذه اللفظة، لكن ربما فتحت صحيح البخاري على الموضع الذي أحالوني عليه ـ وأنا أريد أن أخرِّج حديث المغيرة بن شعبة: «**من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**» ـ فوجدت حديث الزبير بن العوام. فهنا أنا أردت حديث المغيرة وهم أحالوني على حديث الزبير؛ لأنهم ينظرون للمتن فقط ويغضون الطرف عن الصحابي.

وهذه الأشياء موجودة بكثرة في المعجم المفهرس، وينبغي أن يكون طالب العلم في هذه الحال على نباهة فينظر في صحابي الحديث فإن وجده فبها، وإن لم يجده لجأ إلى مرجع آخر لعله يجد الحديث عن طريق الصحابي الذي يريده.

---

(١) صحيح متواتر: ورد عن جمع من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، منهم:
١ ـ عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ:
أخرجه البخاري [١٠٦]، ومسلم [١/ ٧]، وأحمد [٦٢٩ ـ ٦٣٠، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٢٩١]، وابن أبي شيبة [٦٢٩٧]، والطيالسي [ص ١٧]، والترمذي [٢٧٩٧]، وابن ماجه [٣١]، وأبو يعلى [٥١٣]، وغيرهم.
٢ ـ عن الزبير بن العوام ـ رضي الله عنه ـ:
أخرجه البخاري [١٠٧]، وابن ماجه [٣٦]، وأحمد [١٤١٣، ١٤٢٨]، وأبو يعلى [٦٦٧]، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» [٣/ ٧٤ ـ ٧٥]، والقضاعي في مسند الشهاب برقم [٥٤٩]، وأبو داود [٣٦٥١]، وغيرهم.
٣ ـ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ:
أخرجه البخاري [١١٠، ٥٨٤٤]، ومسلم [٢٢٦٦]، والحاكم في «المدخل» [ص ٩١]، والقضاعي في «مسند الشهاب» برقم [٥٥٠]، وغيرهم.
وفي الباب عن غيرهم من الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ.



التنبيه الرابع :

هو عدم تفريقهم في بعض الأحيان بين بعض المتون التي تشترك في ألفاظ متحدة، فمثلاً هناك أحاديث اشتركت في بعض الألفاظ مثل : «**فليتبوأ مقعده من النار**»، من هذه الأحاديث : «**من تقوّل عليَّ ما لم أقله فليتبوأ مقعده من النار**»[١]، ومنها : «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[٢].

ومنها : «**من ادعى ما ليس له فليس منا، وليتبوّأ مقعده من النار**»، وغيرها .

فهذه الأحاديث كلها تشترك في الوعيد المترتب على ذلك الفعل . فحينما تتطلب لفظة «بوأ» وتأتي للمعجم المفهرس تجدهم يعطونك هذا المقدار : «**فليتبوأ مقعده من النار**»، ثم يحيلونك على الكتب، وعندما ترجع للكتب تجد حديثًا غير حديثك الذي تريده، وهذه من الأشياء الموجودة في المعجم المفهرس فتكون أيضًا منتبهًا لها .

فوائد الكتاب :

لاشك أنه يسَّر على طلاب العلم العثور على الحديث بأقصى سرعة ممكنة وبأسهل طريقة، فلا يلزم أن يكون الإنسان عارفًا بأول لفظة، ولا بصحابي الحديث، ولا بموضوع الحديث، ولا شيئًا من ذلك .

---

(١) صحيح : أخرجه ابن ماجه [٣٤] من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ . وأخرجه برقم [٣٥] من حديث أبي قتادة ـ رضي الله عنه ـ .

(٢) سبق تخريجه ص (٥٨).



كما أن هناك بعض الكتب التي كان في الماضي من الصعوبة بمكان أن يُعثَر على الحديث فيها مثل مسند الإمام أحمد وبخاصة في مسانيد الصحابة المكثرين من الحديث كأبي هريرة، فيصعب على طالب العلم أن يُخَرِّج حديثًا من مسند الإمام أحمد من مثل مسند أبي هريرة إلا إذا كانت هناك وسيلة معينة، ولكن حينما وُجد المعجم المفهرس أصبحت تستطيع أن تعثر على الحديث في هذا المسند في أي موضع وفي أي مسند صحابي في فترة وجيزة جدًا.

كما أنك أيضًا بواسطة هذا الكتاب تستطيع أن تبحث في موضوع عام مثل موضوع الوتر، فلو ذهبت إلى لفظة (وتر) وأخذت الأحاديث التي تتعلق بالوتر وأنت لا تريد حديثًا بعينه، فإنك تستطيع أن تجمع جميع الأحاديث التي تتعلق بذلك الموضوع.

مآخذ على الكتاب:

هناك مآخذ أخذَت عليهم ذكرناها آنفًا، مثل:

عدم تفريقهم بين أحاديث الصحابة.

وكذلك عدم تفريقهم بين الأحاديث التي تشترك في لفظ متحد.

وكذلك عندهم بعض الأخطاء أحيانًا في العزو اللغوي أو التفريع اللغوي، وهذا يُوقع طالب العلم في بعض الإشكالات أحيانًا.

ولكن هذه مسألة هينة لأن طالب العلم ينبغي له أن يراجع كل لفظة.

كذلك أيضًا هذا التقسيم اللغوي ليس كل أحد من طلاب العلم يستطيع أن يضبطه؛ لأنهم رتبوا المواد اللغوية في هذا الكتاب بحسب التصريفات اللغوية، فيقدمون الماضي ثمَّ المضارع ثمَّ الأمر ثم اسم الفاعل ثم اسم المفعول ثم المصدر



. . . إلخ فهذه التصريفات اللغوية ليس كل طلاب العلم يستطيعون الإحاطة بها، لكن يبدو أنه لابد من مثل هذه التصريفات؛ لأنه لو لم تصرف لأوردت الأحاديث كلها بدون ترتيب، وفي هذا ما فيه من الإطالة.

على كل حال الكتاب نافع في بابه، وأما المآخذ فطالب العلم يتنبه لها ويجتنبها.

* * *



ثالثا: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

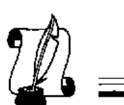
وهذه الطريقة هي الأصل، وهي التي سلكها العلماء السابقون في كثير من الأحوال، لأنه لم تكن بينهم هذه الكتب الميسرة كالمعجم المفهرس والجامع الصغير والجامع الكبير وغيرها، فكانوا في الأعم الأغلب يعتمدون على معرفة موضوع الحديث؛ لأن غالبية كتب السنة صُنِّفَت بناءً على الموضوعات الفقهية وغيرها.

وهذه الطريقة تحتاج من طالب العلم إلى سعة إدراك وفقه للحديث، ومتى اتسع إدراكه واتسع فقهه فإن باستطاعته أن يستحضر المواضع التي يمكن أن يورد الحديث تحتها، وإذا ما استحضر المواضع استطاع أن يستخدم الكتب التي يمكن أن يرجع إليها في هذا الصدد؛ إما أن تكون كتبًا عامة تتضمن العديد من الأبواب أو تكون دونها بقليل أو تكون كتبًا خاصة، كلها مما ينبغي لطالب العلم الرجوع إليها.

فمن الكتب العامة: «**الجوامع**»:

كالجامع الصحيح للبخاري، والجامع الصحيح لمسلم، وجامع الترمذي، فهذه الكتب تضمنت أبواب الفقه وزيادة، فشملت جميع أبواب الدين كالإيمان والزهد والتفسير وأشراط الساعة والتوحيد والاعتصام بالسنة، وغير ذلك من الكتب التي لا تعتبر ملتحقة بالكتب الفقهية أو بالأبواب الفقهية.

هذه تسمى الجوامع، أي هي التي شملت جميع أبواب الدين، وهي التي



ينبغي لطالب العلم أن يكون مستحضرًا لأبوابها ولما تضمنته في طياتها، فحينما يعرض له حديث من الأحاديث يبدأ يصنف هذا الحديث تحت أي كتاب يمكن أن يقع، ثم بعد ذلك تحت أي باب من ذلك الكتاب.

ولو أننا أخذنا مثالاً على ذلك لرأينا كيف يمكن أن تَختلف اجتهاداتنا في تحديد المواضع التي يُمكن أن يَرد تحتها حديث من الأحاديث.

فلو فرضنا أننا أخذنا الحديث الذي يَرويه عروة بن الزبير عن أخيه عبد الله بن الزبير: أن الزبير بن العوام ـ رضي الله عنه ـ خاصم رجلاً من الأنصار في شَرَجٍ[١] من شراج الحرة[٢] ـ والشرج هو الساقي الذي يعبر من خلاله الماء إلى المزارع ـ فاختصما إلى النبي ﷺ فأراد النبي ﷺ أن يصلح بينهما فقال: «**اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك**»، فقال الرجل: أنْ كان ابن عمتك؟ فغضب النبي عليه الصلاة والسلام حتى احمَّر وجهه، ثم قال: «**اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يبلغ الجدر**[٣]، **ثم أرسل الماء إلى جارك**»[٤].

فاستوفى النبي ﷺ للزبير حقه؛ لأن حقه أن يحبس الماء حتى يبلغ الجدر، ثم بعد ذلك يرسله إلى جاره، أما في المرة الأولى فأراد أن يصلح بينهما بأن يسقي الزبير ثم بعد ذلك يرسل الماء إلى جاره دونما تحديد بالجدر.

هذا الحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، والكتب التي

(١) الشرج: مسيل الماء.

(٢) الحرة: أرض بظاهر المدينة ذات حجارة سُود.

(٣) الجدر: الحواجز التي تحبس الماء.

(٤) أخرجه البخاري [٢٣٥٩، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٧٠٨، ٤٥٨٥]، وأبو داود [٣٦٣٧]، والترمذي [١٣٦٣]، والنسائي [٨/ ٢٣٨]، وابن ماجه [٢٤٨٠]، وغيرهم، من حديث عبد الله بن الزبير ـ رضي الله عنه ـ.



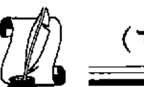
يمكن أن يندرج تحتها هذا الحديث في صحيح البخاري: كتاب القضاء، وكتاب المساقاة والمزارعة، وكتاب الصلح، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة.

وهذا التنويع هو الذي يمكن أن نستخدم ملكتنا الفقهية بموجبه لتخريج حديث من الأحاديث.

ولو نظرنا إلى الأبواب التي يمكن أن يضع البخاري تحتها هذا الحديث يمكن أن تكون أكثر من هذا بكثير، بسبب نزعات فقهية تعرض للبخاري ـ رحمه الله ـ قد لا يدركها إلا القلة من الناس، وربما أعيتهم في بعض الأحيان.

من الكتب التي يمكن أيضًا الرجوع إليها غير الجوامع وهي ترد تحت مسميات (كتب السنن)، وكتب السنن شبيهة بالجوامع إلا أنها أقل كتبًا من الجوامع؛ فنجد كتب السنن في الأعم الأغلب تقتصر على الأبواب الفقهية ولا تشمل جميع أبواب الدين، بحيث إنك لا تجد في بعضها أحيانًا ما يتعلق بالزهد والرقائق وما يتعلق بالتفسير وما يتعلق بالإيمان وما يتعلق بالعلم ونحو ذلك، وبالذات سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه، ونقصد بالنسائي السنن الصغرى، وربما بعض السنن الأخرى كسنن البيهقي.

ولكن نجد هذه السنن تختلف فيما بينها قلة وكثرة، مثلاً سنن النسائي الصغرى موجود فيها كتاب الإيمان، وهو لا يتعلق بالأبواب الفقهية، لكن كتاب الإيمان غير موجود في سنن ابن ماجه، ولا في سنن أبي داود، ويوجد في سنن أبي داود كتاب السنة، وهذا الكتاب لا يوجد عند النسائي مثلاً، وليس هو من الأبواب الفقهية إلا إذا كان هناك شيء من محاولة الربط البعيد، كذلك سنن البيهقي ـ مثلاً ـ قد نجد فيها بعض الكتب التي ليست من الكتب الفقهية، وإن كان هناك شيء من الربط فيما بينها، لكن في الأعم الأغلب أنها ليست من الكتب الفقهية، لكنها لم تشمل جميع



أبواب الدين وإن كانت شملت أكثر مما شملته سنن أبي داود .

ثم إننا لو نظرنا إلى سنن النسائي لوجدنا أن سنن النسائي التي عليها العمدة هي السنن الكبرى ، والسنن الكبرى هي التي تضمنت الكثير من الكتب ، حتى إنها أصبحت شبيهة بالجوامع ، ففيها كتاب التفسير ، وفيها كتاب الفضائل ، ففيها العديد من الكتب التي يمكن أن نجعلها ملتحقةً بالجوامع ، وإن كانت بعض الكتب التي في الجوامع لا توجد فيها ولكنها قلة .

(تنبيه) :

ومن جملة ما يجب التنبيه عليه أن لفظة «السنن» لا ينبغي أن تُقصر على الكتب التي قصرت كتبها على الأبواب الفقهية فقط ، وإنما هذا بسبب بعض الكتب كسنن أبي داود والنسائي وابن ماجه ، لكن لو نظرنا إلى كتب أخرى فإننا سنجد فيها العديد مما تضمنته كتب الجوامع ؛ مثل سنن سعيد بن منصور ـ مثلاً ـ أو سنن الدارمي .

سنن سعيد بن منصور فيها كتاب كبير للزهد والرقائق ، وفيها كتاب كبير للتفسير ، وفيها غير ذلك ، ولكن بعضها ما يزال مفقوداً حتى الآن . والذي يطالع سنن الدارمي يجد أنها تتضمن الكثير من الكتب التي لا تعتبر كتبًا فقهية .

على كل حال لفظة السنن لا ينبغي أن تُحصر في لفظة معينة أو في مفهوم معين كما صنَع الكتاني صاحب الرسالة المستطرفة ؛ فإن صنيعه في تعريفه للسنن يعتبر صنيعًا خاطئًا ؛ لأنه حصرها في الكتب التي ركزت على الأبواب الفقهية ، بل وما هو أدق من ذلك فإنه قال لا يوجد فيها إلا الأحاديث المرفوعة ، وأما الآثار الموقوفة على الصحابة والمقطوعة ـ وهو ما جاء عن التابعين ـ فلا توجد فيها إلا نادراً ، وهذا ليس بصحيح لأن مثل سنن سعيد بن منصور وسنن الدارمي وسنن



البيهقي فيها الكثير من الآثار.

ومن الكتب أيضًا التي يمكن الرجوع إليها في هذا: (**المستخرجات**)، سواء على الجوامع أو على السنن. والمستخرجات كثيرة، فمن جملة المستخرجات - مثلاً - على صحيح البخاري: مستخرج أبي نعيم، ومستخرج الإسماعيلي، والمستخرجات على صحيح مسلم أكثر من المستخرجات على صحيح البخاري كمستخرج أبي نعيم ومستخرج أبي عوانة، وغيرهما من المستخرجات.

والمستخرجات على السنن مثل مستخرج الطوسي على جامع الترمذي أو سنن الترمذي وهو الكتاب الذي خرج مؤخراً جزء منه، وهناك أيضًا العديد من المستخرجات غيره ولكنها أقل من المستخرجات على الصحيحين.

من الكتب أيضًا التي يمكن الرجوع إليها في مثل هذه المواضيع: (**كتب المجاميع**).

و«**المجاميع**»: هي الكتب التي تجمع أحاديث كتب متعددة في كتاب واحد مثل (جامع الأصول) لابن الأثير، فإنه جمع الكتب الستة صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي، ولكنه بدلاً من ابن ماجه وضع موطأ الإمام مالك.

والسبب أن هناك خلافًا بين المشارقة والمغاربة في الكتاب السادس من الكتب الستة، فالمشارقة يعتبرون الكتاب السادس سنن ابن ماجه، والمغاربة يعتبرونه كتاب الموطأ، وابن الأثير من جهة المغرب فسار على ما سار عليه أهل بلده فاعتبر الكتاب السادس موطأ الإمام مالك.

هناك أيضًا (**مجمع الزوائد**)، وهناك (جمع الفوائد من جامع الأصول



ومجمع الزوائد)، وغيرها من الكتب التي تعتبر من المجاميع التي يمكن الرجوع إليها بحسب الأبواب والموضوعات التي أشرنا إليها.

ومن الكتب أيضًا التي ينبغي الرجوع إليها (**المصنفات**) مثل مصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق.

و(**الموطآت**) مثل موطأ الإمام مالك.

هذا بالنسبة للكتب التي تضم العديد من الأبواب والكتب ذات الموضوع الواحد، لكن هناك كتب أفردت لموضوعات خاصة، وهذه ينبغي لطالب العلم أن يكون على دراية بها، وكلما اتسعت مداركه في معرفة هذه المراجع استطاع أن يُخرّج الحديث من مصادر شتّى أوسع مما يخرجه إنسان آخر أقل معرفة ودراية منه، فلو جئنا لحديث من الأحاديث وليكن مثلاً: «**ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر**»[1] . هذا الحديث يتعلق بفضل أبي ذر -رضي الله تعالى عنه-، نجده تحت كتاب فضائل الصحابة.

إذا أردنا أن نخرج هذا الحديث نعمد للكتب التي ذكرناها سابقًا، وننظر ما الذي تضمن منها كتابًا لفضائل الصحابة فنجد -مثلاً- : صحيح البخاري فيه كتاب لفضائل أو مناقب الصحابة، وصحيح مسلم وجامع -أو سنن- الترمذي كذلك، لكنه ليس في سنن أبي داود؛ لأنها -كما قلت- تقتصر في الغالب على الكتب الفقهية.

وأمّا ابن ماجه فإنه عقد في مقدمة سننه بابًا لمناقب الصحابة -وأمّا سنن

---

(١) **ضعيف**: أخرجه الترمذي [٣٨٠١]، وابن ماجه [١٥٦]، من حديث عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما-. وفيه: عثمان بن عمير، ضعيف الحديث. التقريب [٢/ ١٣].

بل الحديث صحيح ينظر تخريجه في صحيح الجامع برقم «٥٥٣٧» ولكن جرأة للتجريح وعدم الأهلية تورد صاحبها المهالك.

النسائي الصغرى ـ المجتبى ـ فلا يوجد فيها باب لمناقب الصحابة، وأما سننه الكبرى ففيها كتاب مُستقل لفضائل الصحابة، وقد طبع أيضًا مفردًا بهذا العنوان.

وأمّا مستدرك الحاكم ففيه كتاب كبير لمناقب الصحابة، وهكذا...

لكن نريد أن نحدد الكتب التي أفردت في مناقب الصحابة خاصة، فنجد منها كتاب «**فضائل الصحابة**» للإمام أحمد وهو كتاب مستقل طبع في مجلدين، وهذا يمكن مباشرة أن يعمد إليه طالب العلم ليخرج مثل هذا الحديث، ويلتحق به الكتب التي عنيت بالتعريف بالصحابة والترجمة لهم؛ ككتاب «**الاستيعاب**» لابن عبد البر في ترجمة أبي ذر ـ رضي الله تعالى عنه ـ، وابن عبد البر يروي الأحاديث بسنده؛ فكتابه يعتبر مصدرًا أصليًا.

وكتاب «**الطبقات**» لابن سعد الذي ترجم فيه لكل الصحابة تقريبًا، فإنه يذكر ما ورد في مناقب أبي ذر في ترجمته في هذا الكتاب، ومن ثم يمكن أن يُرجع إليه في تخريج هذا الحديث.

وكتاب «**معرفة الصحابة**» لأبي نعيم الأصبهاني إذا ما فتحنا على ترجمة أبي ذر في هذا الكتاب فإنه سيورد الأحاديث التي وردت في مناقبه.

وكتاب «**الحلية**» لأبي نعيم يُمكن أن يرد هذا الحديث فيه؛ لأنه ترجم لأبي ذر، فمن الطبيعي أن يورد الأحاديث الواردة في مناقبه.

والمعرفة بهذه المراجع هي التي تسعف طالب العلم في تخريج هذا الحديث، وينبغي أن تجتمع تلك المصادر الحديثية في ذهن طالب العلم الواحد.



هذا بالنسبة لهذه الطريقة والتي يُركز فيها على معرفة الأجزاء الحديثية التي تتعلق بموضوعات محددة، مثل ما لو أراد الواحد منا أن يبحث عن حديث يتعلق بالقراءة في الصلاة مثل: «**إذا قرأ الإمام فأنصتوا**»[1]، يمكن أن يذهب إلى كتاب القراءة خلف الإمام للبخاري.

لو أراد أن يخرج حديثًا في رفع اليدين في الصلاة يجد أن البخاري ألّف كتابًا في هذا بعنوان: «جزء رفع اليدين في الصلاة».

لو أراد أن يُخرج حديثًا في ما يتعلق ـ مثلاً ـ بفضائل القرآن، عليه أن يستحضر الكتب التي ألفت في فضائل القرآن وهي كثيرة مثل: فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام، وفضائل القرآن لابن الضريس، وفضائل القرآن للفريابي، وفضائل القرآن للمستغفري، وغيرها من الكتب التي ألفت في هذا الباب.

لكن من الكتب المهمة التي ينبغي لطالب العلم أن لا يغفل عنها في الكلام عن موضوع التخريج عن طريق موضوع الحديث ـ كتب التخاريج.

وكتب التخاريج هذه كثيرة جداً، لكن من أهمها الكتب المشهورة مثل: كتاب «نصب الراية» الذي خرج فيه أحاديث الهداية.

وكتاب «الهداية» في الفقه الحنفي، وصاحبه هو المرغناني، وجاء الزيلعي فخرج أحاديث هذا الكتاب، وخرجها تخريجًا موسعًا، وتخريجًا متقنًا، وأضاف لهذا التخريج الأحاديث التي تتعلق بالموضوع نفسه وإن لم يذكرها المرغناني، حتى وإن كانت تلك الأحاديث معارضة لذلك الحديث فيفرد ـ بعد أن

---

(١) أخرجه مسلم [٢/ ١٤، ١٥]، وأبو داود [٩٧٢]، والنسائي [٣/ ٤١]، وابن ماجه [٨٤٧]، وأحمد [٤/ ٤٠٩]، والروياني في مسنده برقم [٥٦٥]، من حديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ.

يخرج الحديث ـ بابًا بعنوان: (أحاديث الخصوم)، أي الأحاديث التي تعارض ذلك الحديث الذي ذكره المرغناني؛ فيخرجها أيضًا.

والحقيقة أن كتابه هذا غاية في الأهمية، وهو كتاب بديع جدًا، ومن أهميته أنه حفظ لنا نصوصًا من كتب فقدت، فقد يورد الحديث بسنده من بعض الكتب المفقودة مثل كتاب ابن مردويه، أو المسند الكبير لأبي يعلى الموصلي، أو ما فقد من مسند البزار، أو ما فقد من معجم الطبراني الكبير، أو غير ذلك من النصوص التي فقدت أصولها.

فهذا الكتاب حفظ لنا كثيرًا من هذه الأصول بأسانيدها لأنه ـ رحمه الله ـ في كثير من الأحيان يورد الحديث سندًا ومتنًا مع وجود صناعة حديثية جيدة تفيد طالب العلم؛ لأنه يتكلم عن الرجال ويناقش الأقوال فيهم، ويحكم على الأحاديث، وينقل أيضًا نصوصًا عن بعض الأئمة من كتب أخرى قد لا تكون أيضًا في متناول أيدي طلبة العلم، مثل نقله عن كتاب الإمام لابن دقيق العيد وهكذا.

فهذا الكتاب في الحقيقة درة وغاية ينشدها طلاب العلم، فطالب العلم إذا عثر على الحديث في هذا الكتاب فسيجد المصادر المتعددة التي يعطيه إياها الزيلعي.

وقد كان الزيلعي والعراقي قرينين، وكانا يخرجان أحاديث كتابين، فالزيلعي يخرج أحاديث كتاب «الهداية»، والعراقي كان يخرج أحاديث كتاب «إحياء علوم الدين»، وكانا يشتغلان سويًا، وأحدهما يُعين الآخر فإذا وجد الزيلعي حديثًا يحتاجه العراقي في إحياء علوم الدين أعطاه إياه، وإذا وجد العراقي حديثًا يحتاجه الزيلعي في تخريج أحاديث الهداية أعطاه إياه؛ فتضافرت جهودهما، وهكذا ينبغي للعلماء وطلاب العلم أن يكونوا متعاونين على الخير دائمًا وأبدًا.



ومن الكتب التي يحسن الرجوع إليها أيضًا في مثل هذا كتاب «البدر المنير» لابن الملقن مع تلخيصه «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر، وكتاب «البدر المنير» شبيه بكتاب «نصب الراية» في موضوعه، فهو خرج أحاديث الشرح الكبير للرافعي، والشرح الكبير هذا شرح لكتاب الوجيز الذي هو في فقه الشافعية، وكتاب الوجيز للغزالي، فالغزالي ألَّف «الوجيز» وشرحه الرافعي في كتاب «الشرح الكبير»، وجاء عدد من العلماء من جملتهم ابن الملقن فخرجوا أحاديث هذا الشرح.

وكتاب «البدر المنير» من أجود هذه الكتب التي خرجت أحاديث هذا الكتاب، واختصره الحافظ ابن حجر في كتابه «التلخيص الحبير»، و«التلخيص الحبير» هو المطبوع كاملاً، أما «البدر المنير» فطبعت بعض مجلداته ولم يكمل حتى الآن، لكنه في طريقه للكمال إن شاء الله.

ومن الكتب التي يحسن الرجوع إليها أيضًا كتاب «إرواء الغليل» لشيخنا الشيخ: ناصر الدين الألباني - حفظه الله - حيث خرج الشيخ في هذا الكتاب أحاديث كتاب «منار السبيل» في فقه الحنابلة.

فجميع كتب المذاهب خرجت أحاديثها إلا المذهب الحنبلي والمالكي.

فالحنبلي خرج أحاديثه الشيخ الألباني في كتابه إرواء الغليل، أما المالكي فوجدت بعض الرسائل الجامعية التي خرجت أحاديث المدونة للإمام مالك، وربما غيرها، وكذلك كتاب التمهيد لابن عبد البر، وهو مثل التخريج لموطأ الإمام مالك، وإن لم يكن تخريجًا بالمعنى الذي نريده؛ لأن كتاب ابن عبد البر كتابٌ من الأصول التي يرجع إليها.

فعلى كل حال كتب التخاريج هذه ينبغي لطالب العلم أن يكون وثيق الصلة بها؛ لأنها تسهل له المهمة كثيرًا في الوصول إلى الأحاديث في مواضع قد لا تطرأ



على باله، وبخاصة أن هؤلاء العلماء الذين ألَّفوا هذه الكتب عندهم من الدراية في التخريج ما ليس عندنا، فالواحد منهم إذا عُرض له حديث من الأحاديث ربما تذكر مواضع يذكر هذا الحديث فيها جزمًا وليس من باب التوقع.

فبعضهم يستحضر الحديث استحضاراً في تلك المواضع، فهو إما أن يكون يحفظ بعض هذه الكتب، أو بسبب كثرة قراءته ومطالعته فيها يعرف مواطن الأحاديث فيها.

وبعضهم عمل لنفسه مثل الفهرس. فالشيخ الألباني يذكر أن عنده بطاقات لهذه الأحاديث، فإذا أراد تخريج حديث من الأحاديث رجع لتلك البطاقات التي تساعده في هذه المهمة، فمثل هذا الجهد جهد سنوات طويلة وعمر مديد لا ينبغي أن يُستهان به، لكن نحن نقطف الثمرة من جهود هؤلاء العلماء التي نسأل الله - جلَّ وعلا - أن يبارك فيها، وأن يجعلها في موازين حسناتهم، إنه سبحانه قادر على ذلك.

كذلك أيضًا من الكتب التي ننبه عليها: كتب الشروح الحديثية فهي من الكتب التي رتبت على الموضوعات، وكتب الشروح الحديثية هذه نجد فيها تخريجات نافعة جدًا مثل كتاب «فتح الباري»، وأحيانًا يحفظ لنا أيضًا نصوصًا فقدت أصولها، فنجد الحافظ ابن حجر أحيانًا يقول: وهذا الحديث أخرجه الإسماعيلي في مستخرجه من طريق فلان وفيه الزيادة الفلانية، وينبه عليها، ومستخرج الإسماعيلي نعتبره مفقودًا الآن ولا نعرف له - على الأقل - أصلاً خطيًا.

وأحيانًا يخرج الحافظ ابن حجر من كتب مفقودة أخرى مثل سنن سعيد بن منصور التي فُقِد الكثير منها؛ فهذا الكتاب حفظ لنا نصوصًا كثيرة منه، ويساعدنا



أيضًا في التخريج، فينبغي لطالب العلم دائمًا أن يكون وثيق الصلة به أيضًا.

ومن مهمات الكتب التي ننبه عليها فيما يتعلق بهذه الطريقة كتاب «كنز العمال» الذي هو ترتيب لأصله: «الجامع الكبير» للسيوطي، فينبغي لطالب العلم أن يعنى بكتاب «كنز العمال»، وأما التنبيه عليه فأتركه حينما ننبه على كتاب «الجامع الكبير» للسيوطي لنذكر ما هي صلة كتاب «كنز العمال» بـ«الجامع الكبير» للسيوطي إن شاء الله تعالى، لكن المهم أن هذا الكتاب رتبت المواضيع فيه على حسب الموضوعات التي نحن نتكلم عنها الآن.

فهذا بالنسبة لهذه الطريقة التي هي تخريج الحديث عن طريق معرفة موضوعه.

* * *



الطريقة الأخيرة مما يتعلق بمتن الحديث

يُشيرون إليها بعبارة ليست دقيقة تمامًا، فيقولون: التخريج عن طريق النظر في مَتن الحديث بصفات معينة ومحددة.

(أ) فإذا نظرت في متن الحديث ربما وجدت بعض الصفات التي تجعلك تتذكر بعض المراجع التي يمكن أن يكون هذا الحديث موجودًا فيها، مثل ما لو جاءك حديث النكارة فيه واضحة وبينة، فأنت مباشرة أول ما يطرأ على ذهنك كتب الموضوعات؛ أي الكتب التي ألفت في الأحاديث الموضوعة والمكذوبة المنسوبة للنبي ﷺ، هذا إذا استوحشت من متن الحديث، ووجدت فيه نكارة، وكنت متوقعًا أن يكون هذا الحديث من الأحاديث الموضوعة المكذوبة على النبي ﷺ، فهذه صفة في متن الحديث جعلتك تتذكر موضوعات أخرى أو كتبًا أخرى يحسن الرجوع إليها في التخريج.

(ب) من الصفات أيضًا التي تكون موجودة في المتن وتذكرك ببعض المراجع ما لو وجد في المتن رجل مبهم فإن وجدت فيه مبهمًا تذكرت الكتب التي أُلفت في المبهمات.

مثال ذلك: حديث طلحة بن عبيد الله ـ رضي الله تعالى عنه ـ، وهو الحديث الذي أخرجه الشيخان في صحيحيهما قال: «جاء رجل من أهل نجد ثائر الرأس نسمع دوي صوته، ولا نفقه ما يقول، وإذا هو يسأل عن الإسلام، . . .» إلى



آخر الحديث[1].

(رجل) هذا الرجل مبهم، والمبهم هو الذي لم يُسَمَّ، وكان من عادة بعض العلماء أنهم يهتمون بهؤلاء المبهمين لفوائد يرونها؛ فألفوا كتبًا في محاولة التعرف على المبهمين.

فإذا ما وجدنا مثل هذا الحديث نجد أنهم يجمعون طرق هذا الحديث لينظروا هل وجد في بعض الطرق أن هذا الرجل المبهم سُمي؟ فيجدون هذا المبهم ـ مثلاً ـ في طريق طلحة بن عبيد الله ـ رضي الله عنه ـ لم يُسَمَّ، لكن في طريق أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ جاء في آخره: «أن رجلاً قال: يا رسول الله، أنا ضِمَام بن ثعلبة وافد قومي إليك»[2]؛ فعرف أن هذا المبهم هو ضِمَام بن ثعلبة ـ رضي الله عنه ـ، وهذه هي طريقة العلماء في محاولة التعرف على المبهم، فهم يجمعون طرق الحديث.

وقد ألّف في هذا جمع من الأئمة كعبد الغني بن سعيد الأزدي، ولكن كتابه لم يطبع بعد، لكن من الكتب التي طُبعت كتاب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب البغدادي، والخطيب البغدادي يروي بالسند، فلو جاءنا مثل هذا الحديث مباشرة لا نتردد في الذهاب لكتاب «الأسماء المبهمة» للخطيب البغدادي؛ لأنه مظنة وجود هذا الحديث فيه، كذلك كتاب: «غوامض الأسماء المبهمة» لابن بشكوال، وهذا الكتاب يعتبر مصدرًا أصليًا أيضًا؛ لأن ابن بشكوال

---

(١) أخرجه مالك [١/ ١٧٥]، والبخاري [٤٦، ١٨٩١، ٢٦٧٨، ٦٩٥٦]، ومسلم [١/ ٢٤]، وأبو داود [١/ ١٥٠، ٣/ ٢١٧-٢١٨]، والنسائي [١/ ٢٢٦-٢٢٨، ٤/ ١٢٠-١٢١]، والبزار [٩٣٣ ـ البحر الزخار]، والشاشي في «مسنده» [١٥ ـ ١٧]، من حديث طلحة بن عبيد الله ـ رضي الله عنه ـ.

(٢) هذه الرواية أخرجها النسائي [٤/ ١٢٣ ـ ١٢٤]، وفيها التصريح بأنه ضمام بن ثعلبة ـ رضي الله عنه ـ.

يروي الحديث بسنده، فهو مظنة وجود هذا الحديث فيه، وقد وجد فيه فعلاً، فهذان الكتابان من المصادر الأصلية التي ينبغي الرجوع إليها في مثل هذا الموضوع.

وهناك بعض الكتب الأخرى ولكنها لا تعتبر مصادر أصلية، لكنها تعين؛ مثل كتاب «إيضاح الإشكال» لابن طاهر المقدسي، ففي هذا الكتاب يحاول ابن طاهر المقدسي أن يبين الراوي المبهم، وربما كان في كلامه بعض التخريج الذي نستفيد منه أو على الأقل في تحقيق المحقِّق حينما يخرِّج ذلك الحديث، لكن ابن طاهر المقدسي في هذا الكتاب لا يروي الحديث بسنده.

من ذلك أيضًا كتاب: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لولي الدين أبي زرعة الذي هو ابن الحافظ العراقي، وقد ألف هذا الكتاب الذي جمع فيه شتات الكتب السابقة ورتبه على الموضوعات الفقهية أيضًا، فهذا الكتاب يحسن الرجوع إليه في مثل هذه الحال، وبالذات أنه خرج محققًا في مجلدين كبيرين يمكن أن يستفيد طالب العلم من تخريج ذلك الحديث من جهد المحقق الذي يخرّج فيه تلك الأحاديث. هذا بالنسبة لمثل هذا الوصف.

(جـ) ربما كان الحديث من خلال اطلاع طالب العلم عليه فيه بعض الاختلاف في متنه، فمرة يأتي المتن بصورة معينة، ومرة يذكر بصورة معينة أخرى؛ مما يوحى لطالب العلم بأن في المتن علة، ففي هذه الحال يحسن به الرجوع إلى كتب العلل، مثل «العلل» لابن أبي حاتم، أو «العلل» للدارقطني؛ فإن هذه الكتب تعتبر أيضًا مصادر أصلية فيرجع إليها ويخرج الحديث منها.

وهكذا في أوصاف متعددة في المتن يمكن أن تكون أكثر من هذا، وكلما اتسعت مدارك طالب العلم ومعرفته بالكتب الحديثية وبمناهج مؤلفيها فيها كلما



استطاع إذا عرض له حديث من الأحاديث أن يذهب مباشرة لذلك الكتاب ليعينه في هذا الصدد. فطرق التخريج التي ذكرناها، والتي تنقسم من حيث أصلها إلى طرق تتعلق بالسند، وطرق تتعلق بالمتن، وتعرضنا بإيجاز لكل طريق من هذه الطرق، بما بمجموعه يُعطي صورة واضحة لطالب العلم عن الطريقة المثلى، التي ينبغي أن يسلكها إذا أراد تخريج حديث من الأحاديث.

تعريف ببعض كتب الحديث :

بقي أن نعطي تعريفًا موجزًا ببعض الكتب التي تتعلق بهذه الطرق، فمثلاً ما يتعلق بالتخريج عن طريق النظر في حال السند، ذكرنا من أهم الكتب: مسند الإمام أحمد، ومعجم الطبراني الكبير، وتحفة الأشراف.

* * *



أولا: الكلام على مسند الإمام أحمد

أما بالنسبة لمسند الإمام أحمد، فالإمام أحمد[١] غنيٌ عن التعريف بشخصه، فهو إمام أهل السنة بلا منازع. ولا أظن أحداً من طلبة العلم يجهل من هو الإمام أحمد وما مواقفه وما مكانته في صفوف أهل السنة.

لكن بالنسبة لكتابه المسند فقد ألفه ـ رحمه الله ـ ليكون للناس إماماً، إذا اختلفوا في شيء رجعوا إليه؛ لأنه ـ رحمه الله تعالى ـ كان يكره كتابة الرأي والفتاوى، ويحث الناس على ملازمة الوحيين: الكتاب، والسنة.

ولذلك كان ينهى تلاميذه عن كتابة آرائه وأقواله، بل وينفر من تدوين آراء العلماء الذين يعترف هو بفضلهم، ويثني عليهم؛ كالإمام مالك.

فألف هذا الكتاب ولم يورد فيه سوى الحديث، فلا تجد له فيه رأيًا، فحرص ـ رحمه الله تعالى ـ على أن يكون هذا الكتاب مشتملاً على جميع الأحاديث التي يمكن أن يحتج بها، من أحاديث صحيحة، وما هو ملتحق بها كالأحاديث الحسنة، بل وحتى الأحاديث الضعيفة، التي إما أن تنجبر بتعدد الطرق، أو يمكن الأخذ بها في حين الحاجة إليها، حينما يكون المرء مضطراً: إما إلى الأخذ بآراء

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٥٤ـ٣٥٥)، التاريخ الكبير (٢/ ٥)، التاريخ الصغير (٢/ ٣٧٥)، الجرح والتعديل (١/ ٢٩٢ـ٣١٣)، حلية الأولياء (٩/ ١٦١، ٢٣٣)، تاريخ بغداد (٤/ ٤١٢)، وفيات الأعيان (١/ ٦٣، ٦٥)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣١)، البداية والنهاية (١٠/ ٣٢٥، ٣٤٣)، طبقات الحفاظ: ١٨٦، شذرات الذهب (٢/ ٩٦، ٩٨).
وانظر للأهمية: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٧ ـ ٣٥٨).



الرجال، أو الأخذ بحديث ضعيف، لكن ضعفه ضعف يسير محتمل، فأودع - رحمه الله - جميع الأحاديث التي من هذا القبيل في هذا الكتاب، ورأى أنه شمل جميع الأحاديث التي يمكن أن يحتج بها، ولذلك لما سئل عن حديث من الأحاديث، قال: انظر، فإن كان في كتابي المسند وإلا فليس بحجة.

فأراد - رحمه الله - أن يشمل جميع الأحاديث المحتج بها، مع كونه أيضًا أودع فيه أحاديث لا يحتج بها، وإن احتج بها؛ فإنما يحتج بها في أحوال نادرة.

كما كان من أصوله - رحمه الله تعالى - أنه يأخذ بالحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب غيره، واحتاج إليه.

وهذا أصل معروف من أصول الإمام أحمد، ومَن أراد مزيد تفصيل فيه فليراجع إعلام الموقعين لابن القيم - رحمه الله - ليعرف ما مقصود الإمام أحمد بهذا الأصل.

وقام - رحمه الله تعالى - بترتيب هذا الكتاب على مسانيد الصحابة؛ أي جعل أحاديث كل صحابي مجموعة في موضع واحد؛ فحديث أبي بكر في موضع، وحديث عمر في موضع، وهكذا إلى آخر الصحابة رضي الله عنهم، وكما ذكرنا سابقًا، ليس هناك أي تآلف ولا تناسق بين هذه الأحاديث؛ فقد يوجد حديث يتعلق بباب من أبواب الدين، ويليه حديث يتعلق بباب آخر، لكن الرابط بينها ذلك الصحابي الذي يرويها.

ثم إنه ليس للإمام أحمد - رحمه الله - بعد هذا أي ترتيب يمكن أن يشار إليه على أنه ترتيب مقصود، سواء من حيث ترتيب أسماء الصحابة على ترتيب المعجم، أو ترتيب الطرق عنهم؛ كأن يجعل مثلاً أحاديث علقمة عن ابن مسعود في موضع واحد، وربما أيضًا إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود في



موضع واحد، ولكنه ـ رحمه الله ـ لم يصنع هذا الصنيع ـ كما صنع المزي في تحفة الأشراف، كما سنشير إليه إن شاء الله ـ؛ فقد تجد مثلاً في مسند ابن مسعود حديثًا من رواية علقمة عنه، وهذا الحديث مثلاً يتعلق بالطهارة، ويليه حديث من رواية الأسود بن قيس، ويتعلق بأبواب النكاح، ويليه حديث من رواية مسروق عنه، ويتعلق بالتفسير مثلاً، وهكذا.

فليس هناك إذًا ترتيب لهؤلاء الصحابة، ولا للطرق عنهم، ولا للأحاديث التي رووها، فالأحاديث إذًا منثورة، والطرق أيضًا منثورة.

منهج الإمام أحمد في ترتيب المسند :

ولكن من خلال الاطلاع على هذا الكتاب نجد أن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ راعى بعض الأمور:

فراعى الأفضلية، وراعى القبائل، وراعى البلدان، وراعى النوع والجنس: ذكرًا أو أنثى.

فنجد أنه ـ رحمه الله ـ ابتدأ الكتاب بالعشرة المبشرين بالجنة، وهم معروفون لدينا، وابتدأ بالأربعة الخلفاء من هؤلاء العشرة: ابتدأ بأبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم بعد ذلك باقي العشرة.

فلمَّا انتهى منهم، جاء بمسند عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم، ثم جاء بمسند ثلاثة من الصحابة لا يدرى ما السبب في إتيانه بهم، وهم: زيد بن خارجة، والحارث بن خزمة، وسعد مولى أبي بكر رضي الله عنهما، ثم جاء بمسند أهل البيت رضي الله عنهم.

ومسند أهل البيت يتضمن مسند الحسن والحسين وعقيل بن أبي طالب وأخوه



جعفر وابنه عبد الله بن جعفر. ثم جاء بعد ذلك بمسند بني هاشم، وهو يتضمن مسند العباس بن عبد المطلب، ومسند عبد الله بن عباس، ومسند الفضل بن العباس، وهكذا.

ثم بعد ذلك جاء ببعض مشاهير الصحابة كعبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

ثم بعد ذلك راعى البلدان؛ فجاء بمسند المكيين؛ أي الصحابة الذين كانوا بمكة، ثم مسند المدنيين، ثم الكوفيين، ثم البصريين، ثم المصريين، ثم الشاميين؛ أي الصحابة الذين سكنوا في هذه البلدان، يأتي بهم في موضع واحد.

وراعى بعد ذلك أيضًا القبيلة، فجاء بمسند الأنصار في موضع، ثم بعد ذلك جاء بمسانيد النساء - رضي الله تعالى عنهن - وهذا في الآخر، وإن كان جاء بعد مسانيد النساء بمسانيد بعض الصحابة، ولكنها قليلة، كأبي ذر، وغيره.

مآخذ العلماء على منهج الإمام أحمد في ترتيبه للمسند:

لكن هذا الترتيب لم يرتضه العلماء، فكان الذهبي - رحمه الله - يشير إلى أن عبد الله ابن الإمام أحمد لو أنه صرف جزءًا من وقته لترتيب مسند أبيه لكان أحسن وأجود؛ لأن الكتاب بحاجة إلى ترتيب.

وفعلاً؛ مع هذا الترتيب الذي يصعب أن يعرف له ضابط وأن يستدل على الصحابي فيه - نجد أيضًا أن مسند الصحابي قد يقسم، فيؤتى ببعضه في موضع، ثم يؤتى ببعضه في موضع آخر، إما بعد عدة صفحات أو عدة مجلدات أيضًا.

ونجد أحيانًا أحاديث بعض الصحابة ترد في مسانيد صحابة آخرين؛ كأن يرد مثلاً حديث لعمرو بن العاص في مسند أبي هريرة.



خدمة العلماء للمسند :

فالكتاب حقيقة بحاجة إلى ترتيب ؛ لذلك اهتم العلماء به . فقام الحافظ ابن عساكر بوضع فهرس للصحابة الذين لهم روايات في مسند الإمام أحمد .

وهذا الفهرس قد طبع ، وأفادنا هذا الفهرس في معرفة أن عدد الصحابة الذين في مسند الإمام أحمد ، أكثر من عدد الصحابة الذين وجدوا في طبعات المسند الموجودة بين ظهرانينا الآن ؛ إذ إننا نجد أسماء بعض الصحابة لا توجد في طبعات المسند التي بين أيدينا ، فعرفنا أن نسخ المسند التي بين أيدينا الآن ناقصة لمسانيد بعض الصحابة بأكملها ، بل وحتى الصحابة الموجودين ، هناك بعض الأحاديث التي سقطت من مسانيدهم ؛ كمسند جابر بن عبد الله ؛ أخذ رسالةً علمية فوجد في الطبعة الميمنية ، التي هي أكمل الطبعات ، أنه قد سقط منه اثنا عشر حديثًا ، فغيره من الصحابة يمكن أن يكون أيضًا أكثر من هذا العدد .

كذلك أيضًا قامت كثير من الخدمات التي قدمت لهذا الكتاب ، كل ذلك في محاولة تقريبه بين يدي الأمة ، فقام ابن المحب رحمه الله بترتيب هذا الكتاب ، وأظنه رتبه على الموضوعات الفقهية .

وهناك أيضًا من قام بترتيبه وشرحه شرحًا عجيبًا ، إذ في شروح الحديث تورد كثير من كتب السنة ، وأصبح ذلك الكتاب كتابًا ضخمًا جدًا ، وأصبح موسوعة حديثية ، وهو كتاب : الكواكب الدراري ، وهو موجود في ظاهرية دمشق ، ألفه أحد العلماء في القرن التاسع .

ومن الخدمات التي وصلت إلينا وانتفعنا بها ، كتاب : جامع المسانيد ، للحافظ ابن كثير - رحمه الله - فإنه جعل مسند الإمام أحمد أصلاً ، ثم عطف عليه بقية الكتب ، فأورد الزوائد التي توجد فيها ولا توجد في مسند الإمام أحمد ،



ورتب المسانيد على حروف المعجم ترتيبًا دقيقًا، وإن كان لم يكمله ولكن ما وجد منه فيه خير كثير.

فهذا من الخدمات التي يمكن أن تكون قدمت لهذا المسند.

كذلك أيضًا من الخدمات التي قدمت له، ترتيب أحاديثه على أبواب الفقه بضميمة كتب أخرى أيضًا، مثل ما صنع الهيثمي في مجمع الزوائد؛ فإنه قام بترتيب أحاديث هذا الكتاب الزائدة على أحاديث الكتب الستة على أبواب الفقه في كتابه مجمع الزوائد، وضم إليه خمسة كتب أخرى وهي معاجم الطبراني الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير، ومسندا البزار وأبي يعلى، كذلك أيضًا قام الهيثمي بإفراد زوائد الإمام أحمد فقط على الكتب الستة بمؤلف مستقل، وهذا لعله يرى النور إن شاء الله قريبًا؛ حيث حقق في رسالة علمية.

لكن من الخدمات التي تعتبر حديثة وجيدة كتاب «الفتح الرباني» للساعاتي، الذي هو والد حسن البنا - رحم الله الجميع -؛ فإن هذا الكتاب قام فيه الساعاتي بترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب الفقه ترتيبًا جيدًا، فأي حديث بالإمكان استحضار معناه الفقهي، ثم البحث في هذا الكتاب عنه في مظانه - كما سبق بيانه - عن طريق معرفة الحديث من خلال موضوعه - وذلك بالرجوع إلى كتب الجوامع والسنن والمصنفات، وغيرها من الكتب التي أشرنا إليها.

فهذا الكتاب الذي هو «الفتح الرباني» رتب أحاديث المسند على هذا النسق الذي أشرت إليه، لكنه اعتمد على الطبعة الميمنية، التي قلنا إنها أكمل الطبعات الموجودة الآن، ولكن يبقى فيها من النقص ما أشرت إليه، كما تبين من فهرس الحافظ ابن عساكر، ومن بعض الرسائل العلمية التي تناولت مسانيد بعض الصحابة بعد الرجوع إلى بعض النسخ الخطية.



والساعاتي في هذا الكتاب حينما يورد الحديث في الأصل، لا يورده بسنده، وإنما يذكر سنده في الحاشية فيما يشبه الشرح الذي جعله لهذه الأحاديث، يورد السند وربما تكلم عنه أحيانًا، وبخاصة أنه ينقل كلام الهيثمي من مجمع الزوائد، إن كان الحديث من الزوائد، وربما بين أيضًا بعض غريب الحديث وقد يتكلم عنه بكلام طفيف جدًا.

ومن الخدمات التي قدمت لهذا الكتاب: «المعجم المفهرس» الذي تكلمنا عنه؛ فإن المعجم المفهرس يعتبر مقربًا لهذا الكتاب لأيدي طلبة العلم للاستفادة منه، وذلك عن طريق معرفة أي لفظة من ألفاظ الحديث الذي في ذلك الكتاب.

من الخدمات أيضًا التي قدمت له، وهي من أسرع الخدمات وأجودها، فهرسة أحاديثه على الأطراف؛ أي على أطراف الأحاديث على حروف المعجم، ومن ذلك ثلاثة فهارس:

١ - فهرس وضعه البسيوني زغلول، حيث قام بترتيب أحاديث المسند على حروف المعجم، فإذا أردت تخريج حديث من الأحاديث تذكر أول لفظة من ألفاظه، وافتح هذا الكتاب على الحرف الذي تجد أن ذلك الحديث يبتدئ به، فتجده يعطيك رقم المجلد والصفحة.

لكن هذا الفهرس هناك ما هو أجود منه وهو:

٢ - الفهرس الذي وضعه الشيخ حمدي السلفي، وسماه مرشد المحتار إلى ما في مسند الإمام أحمد من الأحاديث والآثار.

وهذا الفهرس يقع في ثلاث مجلدات بخلاف الفهرس السابق، وميزة هذا الفهرس أنه يربطك بجميع ألفاظ الحديث، فلو جاءك حديث يبتدئ بـ «يا أيها



الناس» وذهبت إلى حرف الألف وبعدها ياء لتعثر على هذا الحديث تجده يعطيك إياه، ويعطيك أيضًا المواضع التي ورد فيها هذا الحديث بغير هذا اللفظ، أو يحيلك عليها؛ كأن يقول: راجع، أو يساوي وهي تعني كلمة راجع: يا أيها الناس، فتذهب إلى حرف الياء مثلاً. وربما أعطاك إحالات على مواضع متعددة.

فهذا فيه فائدة للربط بين طرق الحديث؛ إذ قد تجد الحديث من طريق في موضع، وفي موضع آخر من طريق آخر، لاسيما في مسانيد الصحابة المكثرين من الرواية، فأنت بحاجة إلى هذا الربط بين جميع ألفاظ الحديث.

وأما فهرس البسيوني زغلول، فإنك تجد اللفظ الذي تريده فقط، أما باقي ألفاظ الحديث فلا تجدها إلا إذا كنت متذكرًا لها، أو جردت الكتاب جردًا، والجرد والتتبع يطول ولا يعتبر في الحقيقة من طرق التخريج السليمة؛ لأن بعض الذين تكلموا عن طرق التخريج اعتبروا طريقة الجرد هذه من طرق التخريج؛ أي تمسك الكتاب من أوله وتتبع الأحاديث حتى تصل إلى بغيتك، فلا تعتبر هذه من طرق التخريج إذ هي طريقة بدهية. وإنما نعني بطرق التخريج الطرق التي تعتبر مفاتيح للتعامل مع هذه الكتب.

فهذه ميزة هذا الفهرس الذي وضعه الشيخ حمدي السلفي.

وهناك فهرس آخر وضعه الأخ عبد الله بن ناصر الرحماني أحد طلبة العلم من باكستان، وميزة هذا الفهرس أنه يحيلك على جميع طبعات المسند التي كانت موجودة في حال صدور ذلك الفهرس؛ فيحيل على الطبعة الميمنية التي تقع في ست مجلدات، ويحيل على تحقيق الشيخ أحمد شاكر لما أخرجه من المسند،



ويحيل أيضًا على الفتح الرباني للساعاتي.

فهذه ميزة لهذا الكتاب، لكن أنا لم أتتبع هذا الكتاب بدقة، ولكن أظن أنه لم يُحْظَ بالميزة التي وجدت في فهرس الشيخ حمدي السلفي؛ لذلك يحسن لطالب العلم أن يقتني هذين الفهرسين: فهرس الرحماني، وفهرس الشيخ حمدي؛ ليستفيد من الجهد الذي بذل في هذا الكتاب، والجهد الذي بذل في ذلك الكتاب.

هذه الفهارس في الحقيقة هي التي تجعل طالب العلم يستطيع العثور على الحديث في مسند الإمام أحمد بطريقة أسرع من أي طريقة أخرى، وإن كان هناك بعض الطرق التي تعتبر علمية وجيدة ككتاب: إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي للحافظ ابن حجر، وعرف بأطراف المسند اختصاراً.

وهذا الكتاب رتب فيه الحافظ ابن حجر أحاديث المسند على الأطراف؛ أي كما صنع المزي ـ رحمه الله ـ في تحفة الأشراف التي سيأتي الكلام عنها ـ إن شاء الله تعالى ـ، فالكلام عن كتب الأطراف يعتبر كلامًا واحدًا. فوصف هذا الكتاب أتركه إلى حين الكلام عن تحفة الأشراف، ثم نذكر ما لهذا الكتاب من صفات، وما إلى ذلك بالنسبة لأحاديث المسند.

أنواع الأحاديث التي يحتويها مسند الإمام أحمد:

وينبغي أن نعرف أن المسند الذي بين أيدينا فيه ثلاثة أنواع من الأحاديث:

الأول:

الأحاديث التي يرويها الإمام أحمد، والتي في معظمها تشكل المسند الذي قصد الإمام أحمد تأليفه.



والنوع الثاني:

زوائد عبد الله ابن الإمام أحمد على مسند أبيه وهي أحاديث زادها على المسند.

والنوع الثالث:

زيادات للراوي عن عبد الله ابن الإمام أحمد، وهو القطيعي أحمد بن جعفر ابن حمدان القطيعي - زاد بعض الأحاديث، وإن كانت ليست كثيرة لكنها موجودة في المسند.

فهذه الأنواع الثلاثة نستطيع تمييز بعضها عن بعض بالآتي:

ننظر إلى بداية الإسناد فكل إسناد من الأسانيد نجده يبدأ بقوله: حدثنا عبد الله قال: حدثنا أبي.

فالقائل: حدثنا عبد الله، هو أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي.

والقائل: حدثنا أبي، هو عبد الله. وأبوه هو الإمام أحمد.

فإذا جاء الإسناد هكذا:

حدثنا عبد الله قال: حدثنا أبي.

فاعرف أن هذا الحديث من أحاديث المسند في الأعم الأغلب.

أمّا إذا قال: حدثنا عبد الله قال: حدثنا فلان، وسمّى شيخًا غير أبيه.

فإنك في هذه الحال تعرف أن هذا من زوائد عبد الله على مسند أبيه الإمام أحمد.



ولو قال: حدثنا فلان، ولم يذكر عبد الله ابن الإمام أحمد.

فاعرف أن هذا الحديث من زوائد القطيعي.

هذه هي الطريقة التي تستطيع بها أن تُميز بين هذه الأنواع الثلاثة من الأحاديث.

لكن ينبغي أن نعرف أيضًا، أنه إذا جاءنا الحديث بهذه الصفة:

حدثنا عبد الله قال: حدثنا أبي، فإنه في بعض الأحيان لا يعني أن ذلك الحديث من مسند الإمام أحمد؛ وذلك لأن عبد الله ابن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ اجتهد فأضاف بعض الأحاديث التي أخذها من أبيه، وهي ليست من أحاديث المسند.

وربما كانت تلك الأحاديث من أصل المسند لكنها مما أمر الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ بشطبها وإبعادها عن المسند فبقيت.

مثال ذلك: الحديث الذي رواه الإمام أحمد في أصل المسند، وهو أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «**يهلك أمتي هذا الحي من قريش**».

قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «**لو أن الناس اعتزلوهم**»[1].

فالإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أمر بإبعاد هذا الحديث من المسند، ومع ذلك وجد فيه؛ فوجوده فيه يعني أنه أبقي فيه خطأ، ولا يعني هذا أن هذا الحديث غير صحيح، بل الحديث صحيح، ولكن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ خشي أن يثير هذا

---

(١) انظر: المسند (٢/ ٣٠١)، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح، وهو حديث متفق على صحته أخرجه الشيخان.



الحديث على الناس شرًا عن طريق فهمه فهمًا خاطئًا؛ لأنه خشي أن يكون هذا الحديث من الأحاديث التي يتمسك بها؛ إما الخوارج، أو المعتزلة الذين يرون الخروج على أئمة الجور. فأمر الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ بإبعاده؛ حتى لا يظن ظان أن الإمام أحمد يرى هذا الرأي.

مع العلم أن الحديث ـ بحمد الله ـ لا يشكل هذا الإشكال الذي خشي منه الإمام أحمد، فمسألة الاعتزال لا تعني مسألة الخروج أو المقاتلة؛ هذه مسألة، وتلك مسألة أخرى.

الاعتزال يعني عدم مشاركتهم في ظلمهم، وفي جورهم، وفي إعانتهم على باطلهم، هذا هو مفهوم الاعتزال، فكان الأولى أن يبين للناس المفهوم الصحيح، دون أن يبعد هذا الحديث الذي قد يفهم منه تضعيف الإمام أحمد لذلك الحديث، مع أنه حديث صحيح.

الخلاصة:

على كل حال المقصود من هذا، أن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أمر بإبعاد بعض الأحاديث ومع ذلك وجدت.

فإذًا هذه الأحاديث التي وجدت في المسند، لا تعني أن جميع ما قال فيه عبد الله: حدثنا أبي، أنه من المسند.

كذلك هناك أحاديث يعقب عليها عبد الله فيقول: وجدت بخط أبي، وهذا يعني أنه أخذ أحاديث من غير المسند وجدها بخط أبيه، ولكنها ليست من أصل المسند الذي سمعه على أبيه؛ لأنه هو وأخوه صالح وابن عمه حنبل بن إسحاق،



هؤلاء الثلاثة هم الذين أسمعهم الإمام أحمد المسند.

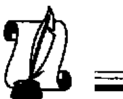
والسبب أن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في فتنة خلق القرآن حصل له ما حصل من الأذى الذي لا يخفى على طالب العلم.

ومن الأذى الذي طاله أنه فُرض عليه أشبه ما يكون بالحظر السياسي في مثل هذا العصر فطُلب منه ألا يحتك بأحد، وأن يلازم بيته.

فانصاع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لهذا الأمر من ولي الأمر في ذلك الوقت، والتزم به فانقطع عن الدروس، وعن حلق العلم؛ فلم يُسمع أحدًا أبدًا بعد ذلك ممن أراد أن يسمع منه، اللهم إلا أهل بيته؛ فإنه رأى أن أهل بيته لا يشملهم هذا المنع؛ لأنه ليس من المعقول أن يمنع الإنسان عن أهل بيته.

وأهل بيته هم هؤلاء الثلاثة، هم الذين طلبوا العلم: ابنه عبد الله، وصالح، وابن عمه حنبل بن إسحاق، وكان يسميه عمي مع العلم أنه ابن عمه، فأسمع هؤلاء هذا المسند؛ ولذلك ضاق مخرج هذا المسند أي لم تتعدد رواياته؛ فلا يوجد الآن إلا من رواية عبد الله ابن الإمام أحمد، ولا يوجد من رواية عبد الله إلا من رواية القطيعي عنه، فعبد الله إذًا سمع هذا الكتاب على أبيه بأكمله، فما يقول فيه: وجدت بخط أبي، هذا يعني أنه لم يسمعه على أبيه، وإنما وجده وجادة فأدخله في المسند.

كما أن هناك أحاديث نقلت من تحت الشطب، مما شطب عليه الإمام أحمد، فنقلت من تحت الشطب؛ لأن شطبهم يختلف عن شطبنا؛ فهم كانوا يخطون خطًا فقط للدلالة على أن هذا الحديث ملغى، ولا يطمسون الحديث طمسًا ـ كما



نصنع في هذا العصر ـ فكتب الحديث من تحت الشطب.

أقول هذا الكلام؛ لأننا نستفيد منه في الدفاع عن المسند، من حيث وجود الأحاديث الموضوعة فيه، وهذا مبحث آخر.

هل يوجد في المسند أحاديث موضوعة أو لا ؟

هذه مسألة أثارت جدلاً بين العلماء، فابن الجوزي في كتاب الموضوعات أورد حوالي تسعة أحاديث، أو ربما أكثر، من الأحاديث التي رأى أنها موضوعة، وهي موجودة في مسند الإمام أحمد، ولم يقصد ابن الجوزي الكلام عن المسند، وإنما جمع في كتابه (الموضوعات) الأحاديث التي يرى أنها موضوعة عمومًا، ومن جملتها بعض الأحاديث في المسند؛ مثل حديث: إن عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه يدخل الجنة حبوًا؛ لأنه حبسه ماله؛ لأنه كان صاحب مال(١).

فابن الجوزي حكم على هذا الحديث بالوضع، وتكلم عنه بقوله: إن هذا الحديث قد يفرح به الصوفية، ومن لا علم عنده. وتكلم أيضًا عن متنه بما يدل على وجهة نظره في الحكم على هذا الحديث بالوضع.

---

(١) منكر: أخرجه أحمد [٦/ ١١٥]، والطبراني في «كبيره» [٢٦٤]، وأبو نعيم في «الحلية» [١/ ٩٨]، وعبد بن حميد في «مسنده» كما في «القول المسدد» [ص ٢٤]، من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ، ونقل ابن الجوزي في «الموضوعات» [٢/ ١٣] عن الإمام أحمد أنه قال: «هذا حديث كذب منكر، وعمارة يروي أحاديث مناكير».

وأورد أحاديث أخرى حكم عليها بالوضع مثل حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ أنه قال: «**يكون في آخر الزمان أقوام يصبغون بالسواد، كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة**»(١).

هذا الحديث من أحاديث المسند، وهو مما أورده ابن الجوزي في الموضوعات وحكم عليه بالوضع، وغيره من الأحاديث.

جاء بعده العراقي فرأى أن في المسند أحاديث موضوعة، وهو الذي جسد هذه القضية، فأورد بعض تلك الأحاديث الموضوعة التي أوردها ابن الجوزي، وزاد عليها أيضًا أحاديث، حكم عليها بالوضع، وهي تبلغ حوالي ثلاثة عشر حديثًا.

وجاء بعد ذلك الحافظ ابن حجر فأراد الدفاع عن أحاديث المسند، أو الدفاع عن المسند عمومًا، فألف كتابه: «القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد». فأتى بهذه الأحاديث، وبما يمكن أيضًا أن يضم إليها، فزاد عليها أحاديث كلها مما يمكن أن يحكم عليها بالوضع، وبدأ يخرج هذه الأحاديث، ويجمع طرقها، ويتكلم عنها بطريق الذب عن مسند الإمام أحمد.

نجد أن وجهات النظر والذب عن المسند تتلخص في الآتي:

---

(١) صحيح: أخرجه أبو داود [٤٢١٢]، والنسائي [٨/ ١٣٨]، من طريق عبد الكريم، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس مرفوعًا به. وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» [٣/ ٥٥]: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، والمتهم به عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري»، ثم نقل تجريحه عن جماعة من الأئمة. قلت: أخطأ ابن الجوزي في حكمه على الحديث والراوي، فالحديث محفوظ ومعروف من رواية عبد الكريم الجزري الثقة المخرج له في «الصحيح». وانظر: القول المسدد لابن حجر [ص ٣٩]، والترغيب والترهيب للمنذري [٣/ ٤٨].



انقسم العلماء بالنسبة لأحاديث المسند إلى ثلاثة أقسام:

فقسم رأى أن أحاديث المسند جميعها دائرة بين الصحيح والحسن، أي المحتج به، وهذا هو الذي ذهب إليه أبو موسى المديني، وذهب إليه أيضًا رجل يُقال له: مغلطاي، تمسك بعبارة أبي موسى المديني.

وكأن السيوطي أيضًا نحى هذا المنحى؛ لأنه في كتابه الجامع الكبير الذي سيأتي الكلام عليه ـ إن شاء الله ـ قسَّم أحاديث هذا الجامع إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

الذي مجرد العزو إليه مُعْلِمٌ بالصحة؛ يعني مجرد ذكر ذلك الكتاب يعني أن الحديث صحيح؛ كالصحيحين وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان وغيرها من الكتب، وذكر أحد عشر كتابًا.

القسم الثاني:

الذي فيه الصحيح، وغيره، وذكر من جملة ما ذكر مسند الإمام أحمد، قال: لأن الضعيف فيه يقرب من الحسن فجميع ما فيه مقبول. هذا الكلام للسيوطي. فكأنه مال إلى أن جميع ما في مسند الإمام أحمد كله في دائرة القبول، فهذا مذهب.

قابل هذا المذهب مذهب مقابل له تمامًا ذهب إليه العراقي ومن نحى نحوه، فقالوا: هذا القول ليس بصحيح، بل مسند الإمام أحمد فيه حتى الأحاديث الموضوعة، والضعيف كثير، وحتى الأحاديث الصحيحة لم يشملها الإمام أحمد؛ لأن هناك أحاديث صحيحة فاتته مثل حديث: «**كنت لك كأبي زرعٍ لأم زرع**»؛ حديث أم زرع، وهو حديث طويل تصف فيه عائشة إحدى عشرة امرأة،



اجتمعن وكل واحدة تذكر صفات زوجها، وواحدة منهن يقال لها: أم زرع أبدت إعجابها بزوجها الذي طلقها، وتتحسر وتتأسف عليه، فقال النبي ﷺ لعائشة: «**كنت لك كأبي زرع لأم زرع**»؛ هذا الحديث لم يخرجه الإمام أحمد في مسنده، وهو من الأحاديث التي أخرجها البخاري في صحيحه[1]. هذه وجهة الحافظ العراقي.

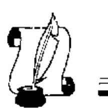
القسم الثالث:

وهناك رأي ثالث يقول: إن أحاديث المسند فيها الكثير من الصحيح والحسن، وفيها الضعيف الذي ضعفه ضعف محتمل، ويورده الإمام أحمد؛ لأن عادة علماء ذلك الزمان أنهم كانوا يوردون مثل هذه الأحاديث التي لا تدخلها النكارة، ولم يتفرد بها وضاعٌ أو كذاب، فهي من الأحاديث التي لو احتيج إليها على رأي بعض العلماء، لأمكن العمل بها؛ فتورد لهذا الغرض، ولا يلحق الإمام أحمد عتب.

وليست وجهة نظر من رأى أن جميع أحاديث المسند دائرة بين الصحيح والحسن بصحيحة، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف الذي بهذه الصورة ضعيف منجبر. وأما الموضوع فلا يوجد في هذا الكتاب.

---

(١) أخرجه البخاري [٥١٨٩]، ومسلم [٢٤٤٨/ ٩٢]، والترمذي في «الشمائل» [٢٥٤]، والنسائي في «عشرة النساء» [٢٥٢-٢٥٦]، وأبو يعلى [٤٧٠١-٤٧٠٣]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١٢٣٨]، والطبراني في «كبيره» [ج ٢٣ برقم ٢٦٥-٢٧٤]، والسهمي في «تاريخ جرجان» [ص ٨٣]، والرافعي في «أخبار قزوين» [١/ ٣٥١-٣٥٣]، والبغوي في «شرح السنة» [٢٣٤٠]، والخطيب في «تاريخ بغداد» [٥/ ٢٨٢، ٨/ ٢٤٥-٢٤٦]، وغيرهم من حديث عائشة - رضي الله عنها -.



وممن نحى هذا المنحى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ، وسار على ذلك أيضًا الحافظ ابن حجر، وأظن الذهبي أيضًا له كلام نحو هذا، لكن يجابهون بالأحاديث الموضوعة، التي لا يختلف في وضعها؛ مثل حديث فضل عسقلان[1]، وفضل مرو[2]، وفضل الكثيب الأحمر عند دمشق، أو نحو ذلك، وعدة أحاديث لا يختلف في وضعها؛ قال المخالفون: فما مصير هذه الأحاديث؟

فأجاب هؤلاء العلماء بجواب جيد في مجمله، وإن كانت المسألة بحاجة إلى تحقيق دقيق، قالوا: هذه الأحاديث الموضوعة محمولة على الآتي:

(أولاً): محمولة على أنها من زيادات القطيعي، فنجد بعض هذه الأحاديث الموضوعة من زيادات القطيعي، أو من زيادات عبد الله ابن الإمام أحمد، وما وجد منها مما رواه عبد الله عن أبيه فهو إما مما أضافه عبد الله في

---

(١) حديث فضل عسقلان، أخرجه أحمد [٣/ ٢٢٥]، وابن عدي في «الكامل» [١/ ٢٩٤]، وابن الجوزي في «الموضوعات» [٢/ ٥٣، ٥٤]، من حديث أنس مرفوعًا ـ بلفظ: «**عسقلان أحد العروسين...**» الحديث. وقال الذهبي في «الميزان» [٤/ ٣١٤]: «حديث باطل». وقال ابن كثير في تفسيره [١/ ٤٣٩]: «وهذا الحديث يُعد من غرائب المسند، ومنهم من يجعله موضوعًا» اهـ.

انظر: «الأسرار المرفوعة» ص (٢٤٦)، و«تنزيه الشريعة» (٢/ ٤٩)، و«اللآلئ».

(٢) وحديث فضل مرو، أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» [٢/ ٥٨ ـ ٦٠] من حديث حذيفة، وقال: «هذا حديث لا يشك في وضعه، وأبو عصمة، اسمه: نوح بن أبي مريم، قال يحيى: ليس بشيء ولا يكتب حديثه، وقال الدارقطني: «متروك»، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال» اهـ.

ـ قال مُلا علي القاري في «الأسرار المرفوعة» ص (٤٥٥): وكل حديث في مدح بغداد وذمها، والبصرة والكوفة، ومرو، وقزوين، وعسقلان، والإسكندرية، ونصيبين، وأنطاكية، فهو كذب...

المسند؛ لأنه وجده ونقله من تحت الشطب، أو وجده بخط أبيه، وهو ليس من أحاديث المسند، أو غير ذلك من التأويلات التي جعلت هذه الأحاديث تلتحق بالمسند.

أما أن يوجد الحديث الموضوع في أصل المسند الذي قصده الإمام أحمد، والذي نقحه، فلا؛ لا يوجد شيء من ذلك.

لكن - كما قلت - مثل وجهة النظر هذه بحاجة إلى من يتتبع جميع الأحاديث التي وصفت بالوضع، وينظر: أفيها حديث مما رواه عبد الله عن أبيه، ولم يكن مشطوبًا عليه، ولم ينقله عبد الله مما وجده بخط أبيه، وليس من زيادات عبد الله، ولا من زيادات القطيعي؟ هل يوجد شيء من هذا حتى يمكن النظر فيه؟ هذا هو الذي بحاجة إلى إجابة.

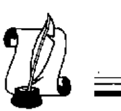
أما الحافظ ابن حجر فإنه - كما قلت - حصر جميع الأحاديث الموضوعة وابتدأ يدافع عنها، ونجد أن هذا الدفاع منه - رحمه الله - أحيانًا يكون دفاعًا جيدًا، بل غاية في الجودة، وأحيانًا دفاعًا يحتمل وجهات نظر مختلفة، وأحيانًا يتبين تساهل الحافظ ابن حجر في ذلك الدفاع.

وأضرب على ذلك بعض الأمثلة:

فمثلاً الحديث الذي ذكرته وهو حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «**يكون في آخر الزمان أقوام يصبغون بالسواد، كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة**»[1].

هذا الحديث حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، فأسهب الحافظ ابن حجر -

(١) سبق تخريجه ص (٩٢).



رحمه الله - في الدفاع عنه بما خلاصته:

أن السبب الذي دعا ابن الجوزي إلى الحكم على هذا الحديث بالوضع وجود رجل في الإسناد يقال له: عبد الكريم. قال ابن الجوزي: عبد الكريم هذا هو عبد الكريم بن أبي المخارق وهو راوٍ ضعيف، فكأن ابن الجوزي ربط بين المتن وبين ضعف الراوي؛ فحكم على الحديث بالوضع، كأنه ما استساغ متن الحديث.

ولكن في حال الدفاع يمكن أن يقال: لو سلم جدلاً بأن عبد الكريم هذا هو ابن أبي المخارق، فلا يليق الحكم على هذا الحديث بالوضع؛ لأن عبد الكريم ما ذكره أحد في الوضاعيين وإنما هو ضعيف من قبل حفظه، وبعض العلماء يروي عنه على أساس أنه ثقة، كالإمام مالك، فهو من شيوخ الإمام مالك، هذا على فرض التسليم بأنه عبد الكريم بن أبي المخارق، مع العلم أن ابن الجوزي أخطأ في القول بأنه عبد الكريم بن أبي المخارق، وإنما عبد الكريم هذا هو عبد الكريم الجزري الثقة؛ فالحديث صحيح الإسناد.

وعرف بأنه عبد الكريم الجزري الثقة من خلال التلاميذ الذين رووا عنه؛ لأن عبد الكريم الجزري، وعبد الكريم بن أبي المخارق يشتركان في بعض الشيوخ وبعض التلاميذ.

فنستطيع تمييز الرواة الذين يتشابهون بهذه الصفة وبخاصة إذا وردوا في السند بدون نسبة، من خلال الشيوخ والتلاميذ؛ فنجد أن عبد الكريم الموجود في هذا الإسناد يروي عن شيخ يشترك فيه الضعيف والثقة، يشترك فيه الجزري وابن أبي المخارق وهو سعيد بن جبير، لكن التلميذ الراوي، وأظنه عبيد الله بن عمر الرَّقِّي لا يروي إلا عن عبد الكريم الجزري، ولا يروي عن عبد الكريم بن أبي المخارق، فتبين بهذا أنه الثقة لا الضعيف.

ويوضح هذا أكثر أنه بعد تخريج الحديث، وجدت في بعض طرقه التصريح بأن عبد الكريم هذا الجزري، وليس بابن أبي المخارق كما في بعض روايات أبي داود في سننه لهذا الحديث، وفي كتاب الآداب للبيهقي، وفي كتاب السنة للبغوي. فانتفى الإشكال، وتبين خطأ ما ذهب إليه ابن الجوزي من الحكم على هذا الحديث بالوضع. فالحديث صحيح وهو من الأحاديث التي تدل على حرمة الصبغ بالسواد.

أما بالنسبة لما يدل على أن المسألة محتملة لوجهات النظر، فهو دفاع الحافظ ابن حجر عن حديث عبد الرحمن بن عوف الذي أشرت إليه بأنه يدخل الجنة حبواً بسبب ماله[1] ـ فالحافظ ابن حجر حاول أن يجمع لهذا الحديث بعض الطرق التي يخلص من خلالها أن الحديث ارتفع عن درجة الوضع بيقين، ولكن بقي أيمكنه أن يلتحق بالمقبول أم لا؟

هذه وجهة نظر، لكن حتى دفاع الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث لرفعه عن درجة الوضع يمكن أن يخالف فيها.

أما المخالفة في دفاعه بيقين فهو في **الأمر الثالث**:

وذلك أن من الأحاديث التي أخرجها الإمام أحمد في مسنده حديث عبد الله ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في قصة هاروت وماروت، وهي قصة طويلة خلاصتها أن هاروت وماروت ملكان من الملائكة أهبطا من السماء لفتنتهما بعد أن تعجب الملائكة من خطايا بني آدم. . . إلى آخر الحديث[2].

---

(١) سبق تخريجه ص (٩١).

(٢) **باطل مرفوعًا**: أخرجه أحمد [٢/ ١٣٤]، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» برقم [٦٥١]، وابن حبان [١٧١٧ ـ موارد]، من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ. وانظر: «السلسلة الضعيفة» للشيخ الألباني برقم [١٧٠].



وفيه أنهما فتنا بامرأة زنيا بها وشربا الخمر إلى غير ذلك مما ذكر في ذلك الحديث، وأن هذه المرأة مسخت وهي كوكب الزهرة الذي نراه الآن.

هذا الحديث من الأحاديث التي من حيث ظاهر السند الذي أخرجه الإمام أحمد، يمكن أن تختلف فيه وجهات النظر، ولكن لا يحكم عليه قطعًا بالوضع - لكن أيحكم عليه بالضعف أم لا؟ تختلف فيه وجهات النظر، لكن بعد التدقيق في هذا الحديث وجمع طرقه، تبين أنه من الأحاديث التي أخذت عن بني إسرائيل، وأسهب في هذا الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في تفسيره، وفي البداية والنهاية، فهذا حديث من أحاديث بني إسرائيل، أخطأ فيه بعض الرواة فجعله مما رُوي عن النبي ﷺ.

فنقول: إن نسبة هذا الحديث للنبي ﷺ نسبة غير صحيحة، فهو من الأحاديث الموضوعة، لكن هل يكون هذا الحديث من الأحاديث التي رواها الصحابة؟

نقول: نعم سنده صحيح، على أنه مما رواه عبد الله بن عمر أو عبد الله ابن عمرو بن العاص عن كعب الأحبار فهو من أحاديث بني إسرائيل.

فيتبين بهذا أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - حتى وإن دافع، فهذا الدفاع قد يخالف فيه.

وبهذا نكون قد انتهينا من الكلام عن مسند الإمام أحمد.

* * *



ثانيا : الكلام على معاجم الطبراني

أما بالنسبة لمعجم الطبراني ، فالطبراني - رحمه الله - ألَّف ثلاثة معاجم : الكبير ، والأوسط ، والصغير .

ولكن منهجه في الكبير يختلف عن منهجه في الأوسط والصغير ؛ لأنه رتب المعجم الكبير بحسب الراوي الأعلى ، وهو الصحابي ، أما بالنسبة للأوسط والصغير فرتبه بحسب الراوي الأدنى وهو شيخه مباشرة .

فإذًا الكلام على الأوسط والصغير لا نريده الآن ، إنما نريد الآن الكلام على المعجم الكبير .

المعجم الكبير :

يُعد المعجم الكبير من موسوعات الحديث ؛ حيث ضم جملة كبيرة من الأحاديث النبوية حتى قيل : إن فيه ما يقرب من ثمانين ألف حديث . وقيل : ما يقرب من ستين ألف حديث . لكن هذا مع مراعاة المكرر والآثار .

ولا نستطيع أن نحكم بحكم جازم على عدد أحاديث معجم الطبراني الكبير ؛ لأن الموجود منه لا يزال ناقصًا ، فلا ندري كم عدد أحاديثه ، لكن المتيقن أن عدد أحاديث مسند الإمام أحمد المرفوعة أكثر من عدد أحاديث معجم الطبراني ؛ لأن مسند الإمام أحمد هو أكبر موسوعة حديثية جاءت عن النبي ﷺ ووجدت .

أما إذا ما ضم إلى ذلك طرق الأحاديث المتعددة والآثار التي جاءت عن الصحابة ، وما قيل في أوصافهم وأخلاقهم ووفياتهم ، إلى غير ذلك مما يمكن أن



يعد حديثًا ـ فعدد أحاديث الطبراني أكثر .

ولكن الكلام الآنُ منْصَبٌ على الأحاديث المرفوعة ، فعدد أحاديث المسند أكثر ؛ لأن عدد أحاديث المسند بالمكرر بلغ حوالي أربعين ألفًا ، وبغير المكرر حوالي ثلاثين ألف حديث ، وهذا عدد كثير جداً .

منهج الطبراني في «المعجم الكبير» :

ومعجم الطبراني الكبير قسم فيه الطبراني رحمه الله الصحابة إلى قسمين :

قسم له رواية عن النبي ﷺ . وقسم ليست له رواية .

فمَا قصده بإيراد القسم الذي ليس له رواية عن النبي ﷺ وما الفائدة من ذكرهم؟

فكما سبق أن قلنا : إن كتابه هذا يعتبر كتاب معجم صحابة ، وليس مسنداً من المسانيد ، فهو يريد بهذا الكتاب أن يعرف بصحابة النبي ﷺ الذين صاحبوه ، سواء كان لهم رواية أو ليس لهم رواية .

فما كانَ من هؤلاء الصحابة الذين ليس لهم رواية ، فإنه يأخذ التعريف بهم من كتب السير والمغازي وغيرها .

وأما الصحابة الذين لهم رواية ، فإنه يقسمهم أيضًا إلى قسمين :

قسم هم المكثرون من الحديث . وقسم هم المقلون من الحديث ؛ أي من الرواية .

فالمكثرون من الحديث في الأعم الأغلب لا يخرِّج له إلا النزر اليسير من الأحاديث ، وربما لم يخرج لهم إطلاقًا ؛ لأنه أفردهم بمسانيد خاصة ؛ مثل أبي



هريرة لم يورد له الطبراني في المعجم الكبير أي حديث ؛ لأنه ألف له مسندًا خاصًا فاكتفى بذلك .

وأما إيراده القليل للمكثرين من الصحابة ، فمثل أنس بن مالك ، فهو من المكثرين من الرواية ، لكن الطبراني إنما أخرج له قريبًا من أربعين حديثًا فقط .

أما بقية أحاديث أنس ، فلم يقصد الطبراني استيفاءها وقد نبه على ذلك في مقدمة كتابه .

مع أننا نجده أحيانًا يأتي ببعض الصحابة المكثرين فيسهب في تخريج أحاديثهم ؛ مثل عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص .

فإذا ما رجعنا إلى مسانيدهم نجد أنه أسهب في ذكر الأحاديث والآثار التي وردت من طريقهم ، لكن القاعدة العامة أنه لا يكثر من تخريج أحاديث المكثرين من الرواة .

أما بالنسبة للمقلين ، فإنه يحرص كل الحرص على استيفاء أحاديثهم التي رووها .

وجميع هؤلاء الصحابة المكثرون والمقلون رتبهم على حروف المعجم الترتيب الآتي :

أولاً : ابتدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ، ـ وهذا يعتبر خروجًا عن الترتيب ـ مثل ما صنع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في المسند ـ أي بحسب أفضليتهم في الحديث ؛ ابتدأ بالخلفاء الراشدين ، ثم بعد ذلك ابتدأ يرتب الصحابة على حروف المعجم ، لكنه يراعي الحرف الأول فقط من الاسم ؛ لذلك تجده يقدم أنسًا على أبيٍّ ، مع العلم



أنه من حيث الترتيب المعجمي المفروض أن يقدم أبيّاً على أنس، فلم يراع إلا الحرف الأول.

ثم لما فرغ منهم وانتهى إلى حرف الياء، جاء بأصحاب الكُنى من الصحابة، أي (من عرف بكنيته واشتهر بها؛ كأبي هريرة وأبي ذر) وغيرهم.

ولما فرغ من أصحاب الكنى من الصحابة ابتدأ بعد ذلك يرتب النسوة، وابتدأ من النسوة ببنات النبي ﷺ ثم بزوجاته عليه الصلاة والسلام ورضي الله تعالى عنهن أجمعين..

ثم ابتدأ بعد ذلك يرتب الصحابيات على حروف المعجم، مع مراعاة الحرف الأول فقط؛ أي من أسماء الصحابيات.

ثم بعد صواحب الأسماء جاء بعد ذلك بصواحب الكُنى.

وفي الأخير أورد بعض الصحابيات المبهمات؛ أي التي لا تعرف باسم وإنما امرأة من الصحابة.

هذا بالنسبة لترتيبه العام.

أما الطريقة في إيراد الأحاديث فإنه يورد الأحاديث في الأعم الأغلب منثورة؛ أي بدون ترتيب إلا في الصحابة المكثرين أي الذين لهم تلاميذ كثر، وهؤلاء التلاميذ أيضًا الواحد منهم يكون مكثرًا؛ فإنه أحيانًا يرتب أحاديث هؤلاء الصحابة بحسب تلاميذهم، مثل ما صنع في مسند عبد الله بن عباس، جعل أحاديث عكرمة عن ابن عباس في موضع، وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس في موضع، وهكذا.

وربما رتب الأحاديث في مسند الصحابي بحسب موضوعها، كما صنع في



مسند أسامة بن زيد رضي الله عنه؛ حينما أورد بعض أحاديثه، ثم قال: «باب ما جاء في المرأة السوء وأنها فتنة ومضرة على زوجها» ثم أورد منه بعض الأحاديث، ثم قال: «باب»، وأورد فيه بعض الأحاديث، ثم قال: «باب في الصرف»، وأورد فيه بعض أحاديث الربا، وهكذا.

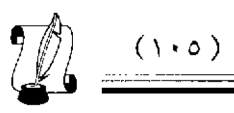
فهذا بالنسبة لترتيبه العام في معجمه الكبير، كما أنه حينما يفتتح مسند الصحابي يبدأ بالتعريف باسمه كاملاً ونسبه وكنيته وأوصافه وأخلاقه، وهل يخضب أو لا؟ طويل أو قصير؟ ونحيف أو بدين؟ وله فضل أو ليس له فضل مما ورد في الأحاديث التي تنص على فضل بعض الصحابة؟ وهل شهد شيئًا من المغازي أو لا؟ وما هي تلك المغازي التي شهدها؟ وما هي أخباره؟ إلى آخر ما يتعلق بالترجمة للصحابي نفسه. ثم بعد ذلك يبدأ بإيراد أحاديث ذلك الصحابي.

فلذلك قلنا: إن هذا الكتاب يعتبر معجمًا أي تعريفًا بالصحابة - رضي الله تعالى عنهم -.

وحينما يتكلم بهذا الكلام في التعريف بالصحابي، كل ذلك يورده بالسند؛ لذلك كل سند يعتبر حديثًا حتى وإن أورد لفظًا عن يونس بن بكير مثلاً بأن معاذ ابن جبل توفي مثلاً سنة ثمان عشرة للهجرة هذا يعتبر حديثًا، مع العلم بأنه قول لأحد الرواة المتأخرين، ولكنه يعتبر حديثًا في عدد أحاديث معجم الطبراني الكبير.

لذلك نستطيع أن نقول: إن هذا الكتاب لا يعتبر مسندًا؛ لأن هناك فرقًا بينه وبين المسانيد، فالمسانيد تُعنى بالأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، وأما هذا فيورد فيه المرفوع وغير المرفوع.

كما أن المسانيد لا يعرف فيها بالصحابة، أما هذا الكتاب فيعرف بالصحابي



بالصورة التي ذكرتها .

وهناك فروق أخرى ، لكن هذه من أهمها .

وقد حظي هذا الكتاب ببعض الاهتمامات ، ومن أهمها اهتمام الهيثمي - رحمه الله - بإيراد زوائد هذا الكتاب على الكتب الستة في كتابه مجمع الزوائد لهذه الكتب الستة ، التي هي معاجم الطبراني الثلاثة ، ومسند الإمام أحمد ، ومسند البزار ، ومسند أبي يعلى ؛ أي الأحاديث الزائدة في هذه الكتب على الكتب الستة ، التي هي الصحيحان ، والسنن الأربع . هذا ما يتعلق بمعجم الطبراني .

* * *



ثالثا: الكلام على كتاب تحفة الأشراف

سنتناول بنوع من البيان كتاب: «تحفة الأشراف» للمزي رحمه الله تعالى، الذي جمع فيه أطراف الكتب الستة وبعض ملحقاتها، هذا الكتاب أُلِّف في موضوع الأطراف، وعلينا أولاً أن نعرف الموضوع حتى نستطيع أن نعرف هذا المُؤَلَّف، وما هي الخدمة التي يمكن أن يقدمها لنا.

أطراف الحديث والمقصود منها:

المقصود بالأطراف: طرف الحديث الذي يدل على باقيه أو يعبر عنه بالمعنى، كأن يقال: حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»(١) مجرد ذكر هذه اللفظة يدل على باقي الحديث «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى...**» إلى آخر الحديث.

فإن ذكر طرفه يدل على باقيه، أو يعبر عنه بالمعنى، كأن يقال: حديث العرنيين. نلاحظ هنا أنه لم يأت بطرف الحديث الذي هو جزء منه، ولكن عُبِّر عن الحديث بمعنى يدل عليه بأجمعه، فهذا هو التعبير بمعنى الحديث، وحديث العرنيين الذي نستشهد به مفاده أن قومًا اجتووا المدينة وأكرمهم النبي عليه الصلاة

(١) أخرجه البخاري [١، ٦٦٨٩]، ومسلم [١٩٠٧]، وأبو داود [٢١٨٦]، والترمذي [١٦٤٧]، والنسائي [١/ ٥٨-٦٠]، وابن ماجه [٤٢٢٧]، وأحمد برقم [١٦٨، ٣٠٠]، والحميدي [٢٨]، ومالك [٩٨٣-رواية محمد بن الحسن]، وابن خزيمة [١٤٢]، وغيرهم كثير من حديث عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-.



والسلام، وسقاهم من أبوال الإبل حتى شفوا من مرض كان بهم[1]، وبعد هذا الإحسان كله ما كان منهم إلا أن سرقوا إبل الصدقة، وسملوا أعين الرعاة؛ فأرسل النبي ﷺ في طلبهم فأمسك بهم فسملت أعينهم كما سملوا أعين الرعاة. والمعروف أن سمل الأعين هو إدخال الحديد المحمى على النار في الأعين؛ عقوبة لهم، وجزاء بما صنعوا.

والخلاصة أنه عبر عن معنى هذا الحديث بهذه اللفظة: [حديث العرنيين] فأحيانًا يذكر طرف الحديث الذي يدل على باقيه، وأحيانًا يذكر معنى الحديث الذي يدل عليه بأجمعه. وهذا هو المقصود بالأطراف.

المقصود من الكتاب:

المتن: ليس هو المقصود بهذه الكتب، وإنما المقصود بها الأسانيد. فإن العلماء حينما ألفوا هذه الكتب حرصوا على أن يكون الإسناد بتمامه، والذي لا يذكر الإسناد بتمامه يكون قد اختزل فكرة الأطراف؛ ولذلك يصبح الكتاب لا قيمة له، ولا فائدة من ورائه، وهناك أمثلة على ذلك مثل [كتاب ذخائر المواريث للنابلسي]، وهو كتابٌ قيمته العلمية لا تقارن بقيمة كتاب تحفة الأشراف؛ لأن قيمة كتب الأطراف تكمن في اعتنائها بالأسانيد، وهذا الكتاب اختصر الأسانيد فضعفت من قيمته العلمية.

إن فكرة الأطراف التركيز على الأسانيد، لكن للتدليل على أن هذا الإسناد يراد به حديث معين، وبما أن المتن غير مقصود؛ فلذلك يذكر جزئية منه لتعبر عن باقيه.

---

(٢) أخرجه البخاري [٥٦٨٦]، ومسلم [١٦٧١]، من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ.

استخدام العلماء السابقين لطريقة الأطراف :

وكانت عادة العلماء السابقين استخدام مثل هذه الطريقة إما للمذاكرة، أو لأخذ الأحاديث التي فاتت المحدث من قرينه أو شيخه، أو ما إلى ذلك.

فيجتمع الاثنان ويقول الواحد منهم للآخر: ما عندك في باب كذا؟ فيقول الآخر: عندي حديث كذا وحديث كذا، حديث [العرنيين] وحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»، ويبدأ بذكر الأحاديث التي عنده في ذلك الباب، فإذا كانت هذه الأحاديث عند السائل تركها، وإن لم تكن عنده تلقاها عنه بالإسناد في مجلس المذاكرة، وكان الآخر يصنع نفس الشيء.

وربما كان قصدهم من ذكر الأطراف تذكر الأحاديث فيقول أحدهما للآخر: ما تحفظ من الأحاديث في باب كذا؟ فيقول الآخر: أحفظ كذا وكذا وكذا، ويذكر الأحاديث بأطرافها، وهذا يساعد على تذكر تلك الأحاديث التي حفظوها.

وكان هذا ديدن العلماء دائمًا. فهذا أبو زرعة يقول لعبد الله بن الإمام أحمد: والدك يحفظ سبعمائة ألف حديث.

قال عبد الله: وما يدريك؟ قال أبو زرعة: ذاكرته بالأبواب.

ومعروف أن المقصود بسبعمائة ألف حديث بما فيه المكرر والآثار الموقوفة على الصحابة، والمقطوعة على التابعين . . . ؛ لذلك كانوا يقولون محدث بلا أطراف كرجل بلا أطراف، أي مقطوع اليدين والرجلين، وهذا يدلل على أهمية الأطراف، وكانوا يسمونها رؤوس الأحاديث أيضًا.

مَن أوّل من ألّف في أطراف الحديث؟

أول من ألّف في أطراف الحديث خلف الواسطي، وأبو مسعود الدمشقي، وكلاهما قرينان، أحدهما توفي سنة أربعمائة للهجرة، والآخر أربعمائة وواحد،



والاثنان قاما بالتأليف في أطراف الصحيحين: صحيح البخاري وصحيح مسلم، لكنه ليس معروفًا أيهما كان الأسبق، وهذا الجهد الذي قدم منهما هو الذي اتكأ عليه المزي فيما يتعلق بالصحيحين.

ثم تلاهما ابن عساكر، وحينما رأى أن خلفًا الواسطيَّ وأبا مسعود الدمشقي سبقاه للتأليف في أطراف الصحيحين ألف هو في أطراف السنن الأربع: سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وكذلك ابن طاهر المقدسي ألف في أطراف الكتب الستة.

المزي وكتابه تحفة الأشراف:

لكن المزي - رحمه الله - جاء فوجد جهد ابن عساكر وجهد خلف الواسطي وأبي مسعود الدمشقي، فضم هذا كله بعضه إلى بعض في هذا الكتاب الذي سماه [تحفة الأشراف]، وزاد عليه زيادات، ونقح، وصحح، فأصبح الكتاب بهذه الصورة المرضية.

والذي يظهر أن المزي لم يطلع على جهد ابن طاهر المقدسي؛ لأنه ما أشار إليه إطلاقًا، وإنما أشار إلى جهد العلماء الآخرين. وقد ضم المزي - رحمه الله - هذه الكتب بعضها إلى بعض، واستدرك عليها استدراكات، وزاد عليها زيادات.

وهذه الاستدراكات جاءت على ابن عساكر؛ لذلك نجده في ثنايا الكلام - حينما يأتي باستدراك - يجعل قبله حرف الكاف، وهذا معناه - في كتاب تحفة الأشراف - أنه من الاستدراكات التي استدركها المزي على ابن عساكر.

وأحيانًا يزيد زيادات فيجعل قبلها الزاي «ز»، فإذا وُجد حرف الزاي فمعناه أن هذا من الزيادات التي زادها المزي على ابن عساكر.



ففكرة الكتاب تقوم على ترتيب الأحاديث بحسب الأطراف، وقصده في هذا جمع أسانيد الحديث الواحد سواء من الكتاب الواحد أو من الكتب الستة بأجمعها في موضع واحد، وهذه مسألة غاية في الأهمية بالنسبة للمحدثين؛ لأن الإسناد هو الذي يتوصل من خلاله إلى الحكم على المتن بالصحة من عدمها، وهو الذي يمكن من خلاله أن تتكشف علل الأحاديث.

ولذلك ذهب بعض المحدثين إلى تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخاري، وهذا لا يعني أن صحيح مسلم أصح، وكذلك لا يعني أن صحيح البخاري أقل منزلة، ولكن قالوا: إن سياقات مسلم للأحاديث أجود من سياقات البخاري، والسبب في ذلك أنه يجمع الحديث الواحد بجميع طرقه في موضع واحد، بخلاف البخاري الذي يُقَطِّع الحديث في أماكن شتى.

وقالوا: هذا أجود من حيث الصناعة الحديثية، ويقصدون بالأجود صنيع مسلم لأنه يكشف الحديث أمامك، فإذا ساق جميع طرقه يتبين لنا أن هذه الطريق التي فيها راوٍ فيه مقال وتجبرها الطريقة الأخرى فيزيل عنا ما يمكن أن يختلج في نفوسنا من إمكانية وجود ضعف في هذا الحديث، أو ربما كان الحديث في بعض طرقه علة فتزول هذه العلة بوجود تلك الطرق، أو تلك الطرق تكشف هذه العلة . . . إلخ. فوجود الأسانيد في موضع واحد مهم من هذه الحيثية.

كيف رتب المزي هذا الكتاب؟

رتب المزي كتابه على مسانيد الصحابة بحيث جعل أحاديث أبي هريرة - مثلاً - في موضع واحد، وأحاديث عائشة في موضع واحد، وكذا بقية الرواة.

ثم ترتيب هذه الأحاديث - أيضًا - بحسب الرواة عن الصحابي، فإذا كان الصحابي من المكثرين من الحديث رتب الأحاديث عنه بحسب الرواة عنه، فمثلاً



عدد أحاديث أبي هريرة في «تحفة الأشراف» حوالي ثلاثة آلاف وستمائة حديث؛ يعني أن مجموع روايات أبي هريرة في الكتب الستة ثلاثة آلاف وستمائة حديث تقريبًا.

فلو جاء أحد ليستخدم كتاب «تحفة الأشراف» ليعثر على حديث ما لأبي هريرة كحديث: «**كلمتان خفيفتان على اللسان...**»[1]؛ ليتعرف على أسانيده في الكتب الستة ربما أتعبه هذا وصرفه عن البحث في هذا الكتاب؛ لأنه لا يعرف هل هذا الحديث في أول مسند أبي هريرة؟ أم في وسطه؟ أم في آخره؟ فسيكون مضطرًا لتتبع الأحاديث من ألفها إلى يائها، وهذا يأخذ الجهد الكثير والوقت الطويل.

لكن أنت بمجرد تقديمك خدمة إسنادية تظفر بخدمات متعددة، فإذا أمكنك تحديد الراوي عن أبي هريرة، كأن يكون هناك حديث مروي عن أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب، فأنت في هذه الحال بدلاً من أن تبحث في ثلاثة آلاف وستمائة حديث، تستطيع أن تبحث مثلاً في خمسمائة حديث، فاختصرت على نفسك الطريق وضيقت دائرة البحث.

هذا إذا فرضنا أن أحاديث سعيد بن المسيب التي يرويها عن أبي هريرة في الكتب الستة خمسمائة حديث، عندها ستترك الروايات الباقية عن أبي هريرة، كروايات سليمان بن يسار، أو سلمان الأغر، أو روايات أبي سلمة بن عبد الرحمن، أو غيرها من الروايات، وستنظر في مرويات سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فقط.

(١) أخرجه البخاري [٦٤٠٦]، ومسلم [٢٦٩٤]، والترمذي [٣٤٦٧]، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» [٨٣٠]، وابن ماجه [٣٨٠٦]، من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ وبقيته: «... **ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن؛ سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**».

ثم هذه الخمسمائة حديث التي لسعيد بن المسيب مما يرويه عن أبي هريرة ينبغي أن نعرف أنها ليست جميع أحاديث سعيد بن المسيب؛ لأن سعيد بن المسيب يروي عن عدد من الصحابة، ولكن هذه أحاديثه عن أبي هريرة فقط.

وإذا كان من الصعب على الباحث أن يبحث في خمسمائة حديث، فيستطيع أن يقدم خدمة إسنادية ليظفر بخدمات أخرى، فإنه إذا استطاع أن يحدد الراوي عن سعيد بن المسيب فبإمكانه أن يضيق دائرة البحث مرة أخرى، فبدلاً من أن يبحث في خمسمائة حديث يستطيع أن يبحث ـ مثلاً ـ في مائتي حديث، وإذا فرضنا مثلاً أن الراوي عن سعيد بن المسيب هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، فلا تبحث في ثلاثة آلاف وستمائة حديث، ولا تبحث في خمسمائة حديث، وإنما يمكنك أن تبحث في نطاق مائتي حديث فقط، وهي الأحاديث التي يرويها الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

وليست هي أحاديث الزهري كلها؛ لأن للزهري شيوخًا متعددين، ولكن هذه ـ فقط ـ أحاديث الزهري التي يرويها عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

وقد يكون عدد مائتي حديث كثيراً أيضًا علينا، فإذا استطعنا أن نحدد الراوي عن الزهري استطعنا أن نضيق دائرة البحث أكثر وأكثر، فلو فرضنا أن الراوي عن الزهري هو سفيان بن عيينة، فإننا يمكن أن نضيق دائرة البحث إلى عشرين أو ثلاثين أو قُلْ خمسين حديثًا.

فبدلاً من أن تبحث في ثلاثة آلاف وستمائة حديث، أو خمسمائة حديث، أو مائتي حديث تبحث في هذا العدد المعقول.

وهذه الدرجة هي الدرجة الرابعة، فالصحابي أبو هريرة، والتابعي سعيد بن المسيب، والراوي عنه الزهري، والراوي عن الزهري هو سفيان بن عيينة، فهو



الدرجة الرابعة، وهذا آخر ما يرتب إليه المزي، فهو لا يرتب أكثر من أربع درجات؛ لأنه بعد ذلك تكثر الأسانيد ولا يصبح في الترتيب فائدة بل ربما فوت عليك مقاصد عظيمة، فربما كان الحديث مرويًا عن سفيان بن عيينة من طرق متعددة، فتخرجه أنت من بعض الطرق، ولا تدري أن هذا الحديث مرويٌ من سفيان بن عيينة من طرق أخرى تفوتك، فلا فائدة في الترتيب بعد ذلك.

لكن جعل المزي في مثل هذه الحال نوعًا من الترتيب يتلخص في الآتي:

إذا كانت أحاديث سفيان بن عيينة التي يرويها عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - مثلاً - خمسين حديثًا، فهذه الخمسون حديثًا سيكون بعضها مخرجًا في الكتب الستة، وبعضها مخرجاً في خمسة من الكتب الستة، وبعضها مخرجًا في أربعة، وبعضها مخرجًا في ثلاثة، وبعضها مخرجًا في اثنين، وبعضها مخرجًا في واحد من الكتب الستة.

فتجد المزي يقدم الأكثر فالأكثر، فإذا كان هناك حديث يرويه الستة كلهم يقدمه على حديث يرويه الخمسة، وإذا كان هناك حديث يرويه الخمسة من هؤلاء الستة يقدمه على حديث يرويه الأربعة وهكذا.

ولذلك فإنك تجد دائمًا في آخر مسند الراوي الأدنى الذي هو - مثلاً - سفيان ابن عيينة في الآخر لا يأتيك العزو إلا إلى واحد من أصحاب الكتب الستة.

ولكن إذا كان العدد متحدًا، ولكن اختلف العزو فأيها يقدم؟

بمعنى لو كان هناك عدة أحاديث يرويها خمسة من أصحاب الكتب الستة، لكن بعضها - مثلاً - يرويه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، وبعضها يرويه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، فأي الحديثين



يقدم؟

يقدم ما يرويه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه على ما يرويه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه؛ لأن البخاري مقدم على مسلم.

كذلك لو كان هناك حديث يرويه ـ مثلاً ـ مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وحديث يرويه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، فإنه يقدم الحديث الذي يرويه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه على الحديث الذي يرويه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.

فهو يقدم ما حقه التقدم من أصحاب الكتب الستة في حال الاتحاد، وأصحاب الكتب الستة مرتبون هكذا: البخاري ثم مسلم ثم أبو داود ثم الترمذي ثم النسائي ثم ابن ماجه، هذا ترتيبهم.

كيف رتّب المزي أصحاب المسانيد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم؟

الجواب: رتب على حروف المعجم.

كيف قسم المزي الكتاب ؟

قسم المزي ـ رحمه الله ـ تحفة الأشراف إلى قسمين: قسم المسانيد، وقسم المراسيل.

قسم المسانيد:

المقصود به الأحاديث التي يرويها الصحابة، فإذا كان الراوي صحابيًا أو صحابية فهذا يكون في قسم المسانيد.



قسم المراسيل :

إذا كان الراوي من دون الصحابة أي من التابعين أو من بعدهم يجعله المزي في قسم المراسيل .

والمراسيل ليست خاصة بالتابعين كما قد يتبادر للذهن ، بل قد يدخل فيها أقوال العلماء في الرجال ، مثل ما جاء في مقدمة صحيح مسلم ، أو في علل الترمذي من نقل لأقوال العلماء في الكلام في الرواة جرحًا وتعديلاً ، مثل كلام عبد الله بن المبارك في عباد بن كثير ـ مثلاً ـ في مقدمة صحيح مسلم ، تجده يورده في اسم عبد الله بن المبارك .

أو مقولة لأحد هؤلاء الأئمة ، إما من قِبَل الحث على فضيلة ما أو نحو ذلك ، مثل ما أورده مسلم في آخر كتاب الصلاة ـ تقريبًا ـ حينما أورد طرق حديث واحد ، وأسهب في ذكرها ، وتعب في تخريجها ، أورد بسنده بعد ذلك عن يحيى ابن أبي كثير أنه قال : «لا يستطاع العلم براحة الجسد»[١] .

فلما تعب مسلم في تخريج هذه الطرق ، ووجد أنه أخرجها ، وجد لذلك حلاوة ، وقال : «العلم لا يستطاع براحة الجسد ، لابد للعلم من تعب» ، فأورد هذه المقولة عن يحيى بن أبي كثير ، فهذه مقولة لإمام من الأئمة ، يمكن أن تكون كالحكمة أو كالمثل أو غير ذلك .

إذن المراسيل قد تكون مراسيل فعلاً ؛ كحديث يرويه تابعي عن النبي ﷺ ، فهذا هو المرسل الاصطلاحي .

ويمكن أن يكون مقولة لإمام من الأئمة ، سواء كان الإمام أحمد ؛ أو يحيى بن

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه [٦١٢ ، ١٧٥] من قول يحيى بن أبي كثير ـ رحمه الله تعالى ـ .

معين، أو عبد الله بن المبارك، أو سفيان الثوري، أو يحيى بن أبي كثير، أو غيرهم من الأئمة، أي مقولة سواء في الرجال أو حكمة أو قول، فكل ذلك يجعله المزي في قسم المراسيل.

ويرتب المزي هذه المقولات بحسب القائل، فإذا كان الحديث يرويه تابعي عن النبي ﷺ جعله في اسم التابعي، ولنفرض - مثلاً - الحسن البصري، فيجعله في حرف الحاء، وإذا كان القول قول يحيى بن أبي كثير - مثلاً - يجعله في حرف الياء، فيحيى بن أبي كثير يقول: «لا يستطاع العلم براحة الجسد» فتذهب إلى حرف الياء، فتجد أن قول يحيى بن أبي كثير هذا موجود في ذلك الموضع، وهكذا.

أما قسم المسانيد فهو الأكثر أحاديث وفائدة من القسم الآخر.

ونجد المزي يقسم قسم المسانيد إلى قسمين: قسم يتعلق بالرجال، وقسم يتعلق بالنساء، فقدم قسم الرجال، ثم رتبه ترتيبًا معينًا - سيأتي الحديث عنه -، ثم جاء بعد ذلك بقسم النساء، فرتبه نفس الترتيب أيضًا.

ثم جاء بعد ذلك إلى قسم المراسيل فرتبه أيضًا على الرجال والنساء، ورتب الرجال ترتيبًا معينًا، والنساء ترتيبًا مثله.

هذا الترتيب المعين هو أنه جاء إلى قسم الرجال فابتدأ بمن عرف منهم - رضي الله تعالى عنهم - باسمه، مثل: عمر بن الخطاب؛ فأورده في حرف الغين؛ لأنه رتب الصحابة على الحروف، وأورد عبد الله بن عباس في حرف العين، ولكن أيهما يقدم؟ يقدم عبد الله بن عباس على عمر بن الخطاب؛ لأن العين بعدها باء فتكون مقدمة على العين التي بعدها ميم، فهذا بالنسبة لمن عرف باسمه من الصحابة.



ثم جاء بعد ذلك بمن عرف بكنيته، وهو في الأعم الأغلب يورد في هذا القسم أحد اثنين: إما صحابي اسمه غير معروف، وإنما عرف بكنيته، أو صحابي اشتهر بكنيته، وعُرف اسمه، ولكن حصل اختلافٌ في اسمه، مثل أبي هريرة، فقد اختلف في اسمه على نحو ثلاثين قولاً؛ لذلك من الصعب أن يجعل المزي هذا الصحابي - مثلاً - في عبد الرحمن بن صخر الدوسي؛ لأن بعض الناس قد يذهب لاسم آخر، وهكذا، ولذلك هو يجعل الصحابي في المكان الذي اشتهر به والذي لا يمكن أن يقع فيه اللبس.

وبعض الصحابة قد يكون معروفًا أو مشهورًا بكنيته، واسمه أيضًا معروف ومحدد؛ مثل أبي ذر جندب بن جنادة في حرف الجيم - مثلاً -، وقد يجعله في الكنى، بناءً على أن الكنية اشتهر بها جدًا إلى حد أنها طغت على الاسم، ولكن في الأعم الأغلب أن الصحابي إذا كان اسمه معروفًا ومحددًا لا اختلاف فيه فإنه يحيلك على اسمه فيما قبل ذلك، بحيث إذا ذهبت إلى قسم الكنى ونظرت في حرف الذال «أبو ذر» وجدته يقول: أبو ذر جندب بن جنادة، أي ارجع إلى حرف الجيم، فإنك لن تجد أحاديثه هاهنا، ولكن تجدها في حرف الجيم.

هذا بالنسبة لقسم الكنى.

ثم جاء بعد قسم الكنى بقسم المبهمين؛ وهم الصحابة الذين لا يعرف لهم اسم، وإنما يأتي الحديث هكذا: يقول أحد التابعين: حدثني رجل من الصحابة، أورجل من أصحاب النبي ﷺ، أو رجل قد صحب النبي ﷺ، أورجل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا، فمجرد قوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا يدل على أنه صحابي.

المهم أنه متى كان الراوي صحابيًا، واسمه غير معروف، يأتي به في قسم المبهمين، ويرتب هؤلاء المبهمين بحسب أسماء الراوين عنهم من التابعين، فإذا



كان الراوي عن مبهم - مثلاً - سعيد بن جبير يجعل أحاديثه في حرف السين، وإذا كان الراوي عنه هو محمد بن سيرين يجعله في حرف الميم، وإذا كان الراوي عنه الحسن البصري يجعله في حرف الحاء وهكذا.

وصنع المزي في النساء كما صنع في الرجال تمامًا؛ أي ابتدأ بصواحب الأسماء، ثم صواحب الكنى، ثم المبهمات.

وهكذا في قسم المراسيل أيضًا؛ يقدم من الرجال من عُرف باسمه، ثم من عُرف بكنيته، ثم المبهمين، والنساء كذلك.

ثم نجد أنه في قسم الرجال حينما يأتي لمن عرف باسمه مثلاً يرتب أحاديثه إما على أسماء الرواة عنه إذا كان مكثرًا، أو بحسب المخرجين إن كان مقلاً، أي لو كان عدد أحاديث الصحابي عشرة أحاديث، فالمزي يعتبر العشرة أحاديث قليلة لا تحتاج إلى من يرتبها بحسب التابعين الذين رووا عنه؛ لذلك يرتب هذه العشرة أحاديث بحسب المخرجين لها، أي ما يرويه الستة كلهم يقدمه على ما يرويه خمسة، وما يرويه خمسة يقدمه على ما يرويه أربعة، وما يرويه أربعة يقدمه على ما يرويه ثلاثة وهكذا، وإذا تساووا يقدم ما حقه التقديم: البخاري ثم مسلم ثم أبو داود ثم الترمذي ثم النسائي ثم ابن ماجه.

هذا إذا كان الصحابي مقلاً من الحديث.

أما إذا كان الصحابي مكثراً من الحديث كأن يكون عدد أحاديثه عشرين حديثًا فما فوق؛ فإن المزي يعتبره مكثراً من الحديث، ففي هذه الحال يرتب أحاديثه بحسب الرواة عنه من التابعين.

فإذا كان الصحابي يروي عنه عدد من التابعين مثل الحسن البصري، محمد ابن سيرين، سعيد بن جبير، يحيى بن أبي كثير - مثلاً - نجد أن المزي يأتي إلى



هؤلاء فيرتبهم بحسب الحروف في رواية ذلك الصحابي، كأنه يعتبر الصحابي الواحد مثل التحفة تمامًا، فخذ - مثلاً - أبا هريرة، فإنه يقسم الروايات عنه مثل هذا التقسيم، أي الرجال، ثم النساء، ثم قسم الرجال هكذا: من عرف باسمه، ثم من عرف بكنيته، ثم المبهمين، ثم النساء كذلك.

فإذا جاءنا راو عن أبي هريرة اسمه أبو سلمة بن عبد الرحمن؛ يضعه المزي في الكنى في حرف السين، وإذا جاء الراوي - مثلاً - عن أبي هريرة حفصة بنت سيرين يضعه في حرف الخاء من قسم النساء، وكل قسم مرتب بحسب الحروف، فالأسماء مُرتبة من ألف إلى ياء، والكنى مرتبة كذلك بحسب الحروف، كذلك أيضًا المبهمون عن أبي هريرة إذا كان هناك راوٍ لم يعرف باسمه وهو يروي عن أبي هريرة فهذا يكون في الآخر قبل قسم النساء، وهكذا يتسلسل التقسيم.

وما يمكن أن تقوله عن أبي هريرة يمكن أن تقوله عن أي راوٍ عن أبي هريرة - مثلاً -، إذا جئت لأبي صالح ذكوان السمان تجد أن عدد أحاديثه عن أبي هريرة حوالي خمسمائة حديث، وهذه كثيرة، فتجد أن الرواة عن أبي صالح ذكوان السمان قسموا أيضًا نفس التقسيم، فكأنك نزلت أبا صالح ذكوان السمان بمنزلة أبي هريرة أو بمنزلة تحفة الأشراف؛ فأصل التقسيم هو هو، ولكنه يتسلسل بحسب القلة والكثرة.

هذا عندنا مسند أبي هريرة لو تصورناه بالصورة السابقة نجد الرواة عن أبي هريرة كالآتي: هناك راوٍ يقال له إبراهيم بن إسماعيل، هذا يضعه المزي في حرف الألف، ومن الرواة عن أبي هريرة دينار أبو عبد الله يضعه في حرف الدال، ومن الرواة عن أبي هريرة ذكوان أبو صالح السمان، عدد أحاديث ذكوان عن أبي هريرة خمسمائة وثمانية وثمانون حديثًا، وهذه أحاديث كثيرة.

فأنت إذا أردت أن تبحث في أحاديث أبي هريرة وعددها ثلاثة آلاف وستمائة تجدها كثيرة، فتذهب إلى أبي صالح السمان تجد عدد أحاديثه خمسمائة وثمانية وثمانين حديثًا، هذه تعتبر كثيرة، فأنت تريد من يضيق لك دائرة البحث لتعثر على الحديث الذي تريده، فتنظر للرواة عن ذكوان السمان فتجدهم رُتبوا أيضًا بنفس الترتيب، فتجد إبراهيم بن أبي ميمونة يروي عن ذكوان عن أبي هريرة، ثم يأتي بعد ذلك بكير، حبيب، حكيم، دويد، رجاء، زيد، مسلمة.

إلى أن جاءنا سليمان الأعمش الذي يروي عن ذكوان أبي صالح عن أبي هريرة فنجد أحاديث سليمان الأعمش التي يرويها عن ذكوان مائتين وأربعة وعشرين حديثًا، وهذه تعتبر كثيرة، وهذا يأخذ منك وقتًا طويلاً للبحث؛ لذلك رتب المزي الرواة عن سليمان الأعمش عن ذكوان عن أبي هريرة، بحسب الحروف، فتجد بعد ذلك إبراهيم بن طهمان، إبراهيم يروي عن سليمان عن ذكوان عن أبي هريرة، وأسباط بن محمد، إسماعيل بن زكريا، جابر بن نوح، وهذا الراوي من الدرجة الرابعة.

والدرجة الرابعة هي آخر درجة يمكن أن يرتب عليها المزي، وما بعد ذلك حتى لو كان عدد الأحاديث كثيراً لا يرتبه المزي، مثل أحاديث أبي معاوية الضرير، فعدد أحاديثه اثنان وخمسون حديثًا، وهو يرويها عن سليمان الأعمش، وسليمان يرويها عن ذكوان أبي صالح، وأبو صالح ذكوان يرويها عن أبي هريرة.

يعتبر عدد اثنين وخمسين حديثًا كثيراً بحاجة إلى ترتيب، فهل رتبها المزي بحسب الرواة عنه؟ لا، ولكن رتبها هكذا: نجد أن أحاديث أبي معاوية التي يرويها عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أول حديث فيها هو حديث النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: «**صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته**



في بيته وصلاته في سوقه، بضعًا وعشرين درجة»[1].

هذا الحديث رمز له المزي بـ(خ، م، د، ت، ق)، أي أخرجه كلٌّ من (خ) البخاري، (م) مسلم، (د) أبو داود، (ت) الترمذي، (ق) ابن ماجه القزويني.

الحديث الذي يليه رمز له بـ(م، د، ت، س، ق)، أي أن هذا الحديث يرويه خمسة، والذي قبله يرويه خمسة كذلك، لكن الأول أخرجه (خ، م، د، ت، ق)، وهذا (م، د، ت، س، ق)، وقد قدم الحديث الأول على الثاني؛ لأجل البخاري، وهكذا في الأحاديث الباقية.

الحديث الذي يليه: «**مَن توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت...**» إلى آخر الحديث[2] أخرجه (م، د، ت، ق)، نجده: أخره عن الحديث السابق (م، د، ت، س، ق)؛ لأن عدد المخرجين أكثر، ذاك خمسة وهذا أربعة من المخرجين، فهذه فكرة الترتيب بالنسبة لهؤلاء الصحابة والرواة عنهم ثم الرواة عن الرواة عنهم.

فهذه الخطوط العريضة يمكن أن يكتفي بها طالب العلم، ومن خلال تعامله مع التحفة سيتضح له بجلاء ما بعد ذلك من ترتيب أدق.

مثال تفصيلي لما سبق

فإذا جاءنا حديثٌ الراوي له أبو ذر ـ رضي الله تعالى عنه ـ نجد المزي جاء به في الكنى؛ لأنه اشتهر بالكنية أكثر من اشتهاره بالاسم، ونجد مُسند أبي ذر في المجلد التاسع.

(١) أخرجه البخاري [٦٤٧]، ومسلم [٦٤٩]، وأبو داود [٥٥٩]، والترمذي [٦٠٣]، وابن ماجه [٧٧٤، ٧٨٦، ٧٨٧]، ومالك [١/ ٣٣]، وغيرهم، من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

(٢) أخرجه مسلم [٨٥٧]، وأبو داود [١٠٥٠]، والترمذي [٤٩٨]، وابن ماجه [١٠٩٠]، من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.



ونلاحظ أن التحفة كلها ثلاثة عشر مجلدًا، المجلد التاسع انتهى فيه إلى أصحاب الأسماء، ثم جاء بعده أصحاب الكنى، فأصحاب الأسماء أخذوا تسع مجلدات ونصف المجلد تقريبًا.

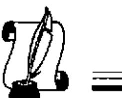
ودائمًا يعيننا ما هو موجود على الغلاف، فدائمًا الغلاف يكون موجودًا عليه الأسماء التي تضمنها ذلك المجلد، فمثلاً التاسع مكتوب على غلافه: ناجية أبو هريرة، يعني أول اسم موجود على هذا المجلد: ناجية، يعني حرف النون، وآخر اسم: اسم أبي هريرة، أي الكنى وحرف الهاء من الكنى، معنى ذلك أن ما بين حرف النون من الأسماء وحرف الهاء من الكنى كله موجود في التاسع، وعلى ذلك اسم يزيد يكون موجودًا في هذا المجلد، لأنه بعد حرف النون وقبل الكنى.

كذلك نجد أن أبا ذر يكون موجودًا في المجلد التاسع؛ لأن الذال قبل الهاء، فمادام المجلد ينتهي بأبي هريرة وهو بحرف الهاء، فالذال مقدم على حرف الهاء، فهو قطعًا موجود في هذا المجلد، وهكذا كل المجلدات الأخرى بهذه الصفة.

إذا جئنا لهذا المجلد - مثلاً - نجد أن المحقق - جزاه الله خيرًا - جعل في الأول فهرسًا للصحابة الموجودين في هذا المجلد ثم الرواة عنهم، وهكذا.

وهذا الفهرس تستطيع من خلاله أن تعمد إلى حديثك بسرعة مثل الصقر المنقض على فريسته، هذا إذا كنت عارفًا بالترتيب جيدًا، فبسرعة تستطيع أن تصل لحديثك، وإذا لم تستخدم الفهرس يمكنك أن تسير على نفس الترتيب في التحفة، يمكن أن تبحث هكذا، وتحصل على حديثك باستحضارك لطريقة المزي في الترتيب.

الآن عندنا حديث أبي ذر، ونحن نريد أن نعرف هذا الكلام الذي ذكره المزي في التحفة ما المراد به؟ وهذا هو الثمرة التي نجنيها إذا وصلنا للصحابي، نبدأ الآن



نتظر في هذا الكلام. والرقم المكتوب هو رقم الحديث في التحفة، ونلاحظ أن أرقام أحاديث التحفة مرتبة ترتيبًا تسلسليًا، وهذا من صنيع المحقق، فرقم هذا الحديث أحد عشر ألفًا وتسعمائة وتسعة وثلاثون (١١٩٣٩) في تحفة الأشراف.

في البداية قبل ذكره للحديث نجد المزي يضع التخريج الإجمالي لهذا الحديث: (م، د، ت، س، ق)، أي أن الذين أخرجوا هذا الحديث خمسة: مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

ثم بعده يردفه بلفظ حديث أبي ذر وهو لا يذكر لفظ: «قال رسول الله ﷺ» اختصارًا؛ حتى لا يطول الكتاب، ولنعرف أن المزي ـ رحمه الله ـ اعتمد الاختصار إلى حد كبير جدًا في هذا الكتاب، فكلما أمكنه الاختصار بشكل يؤدي الغرض اختصر.

والحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره مثل آخرة الرحل، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود**» الحديث[1]، أي حينما ذكر كلمة «الحديث» معنى ذلك أن للحديث بقية، ولو لم يذكر لفظة «الحديث» معنى ذلك أن الحديث تم، وفيه: الكلب الأسود شيطان، يعني في آخر الحديث عندما سُئِل النبي ﷺ عن ذلك.

ثم يبدأ بعد ذلك في التخريج التفصيلي، وقد أعطاك التخريج الإجمالي قبل

(١) أخرجه مسلم [٥١٠]، وابن أبي شيبة [١/ ٢٧٦]، وأحمد [٥/ ١٥١]، وغيرهم من حديث عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ.

ذلك بإشارات سريعة إن أردت التخريج الإجمالي، أما إن أردت التخريج التفصيلي لتعثر على الحديث في موضعه في نفس هذه الكتب فهذا هو التخريج التفصيلي.

قال: (م في الصلاة) يعني مسلماً في كتاب الصلاة، بعد ذلك لا يضع المزي اسم الباب، وإنما يكتفي باسم الكتاب، لكن المحقق - جزاه الله خيراً - أضاف هذه الخدمات التي بين الأقواس، وكلما أضاف شيئًا جعله بين قوسين؛ ليميز كلامه عن كلام المزي، فالكلام الموجود بين القوسين فيه تحديد للباب وليس هذا فقط؛ بل للحديث بالذات بحيث لا تتقدم ولا تتأخر، وإنما تعمد إلى حديثك مباشرة.

إذن هذا الحديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة من صحيحه في الباب رقم خمسين من كتاب الصلاة، وهو الحديث الثاني في الباب رقم خمسين من كتاب الصلاة.

ثم يبين لك - أيضًا - سنده كاملاً بطريقة يعرفها أهل الاصطلاح، فقال: مسلم في الصلاة - في هذا الموضع - عن شيخه شيبان بن فروخ، أول رجل يذكر هو شيخ مسلم، عن سليمان بن المغيرة، ثم وقف ولم يكمل الإسناد اختصاراً؛ لأنه سيربطك به بعد ذلك كما سنبين إن شاء الله تعالى. ثم إذا جاءك هذا الخط فمعنى ذلك أنه يقول لك: تابع واصل، حتى الآن لم ينته الكلام بعد.

ثم قال: وأخرجه مسلم أيضًا، ولم يذكر اسم الكتاب، فمعنى ذلك أنه في نفس الكتاب ذاته، يعني في كتاب الصلاة، في الباب ذاته الذي هو رقم خمسين، لكنه الحديث الأول عن شيخيه أبي بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب.



لكن لماذا لم يذكر المزي - رحمه الله - هذا العزو قبل هذا؟ له في ذلك مقصد يتبين من خلال ترتيبه للطرق، فترتيبه للطرق يفرض عليه أن يقدم ما حقه التأخير، ويؤخر ما حقه التقديم، فهذا الحديث أخرجه مسلم في هذا الموضع عن أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب، وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب كلاهما شيخ لمسلم، (كلاهما) أي الضمير يعود إلى زهير وأبي بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن إسماعيل ابن عُلية، وإسماعيل يرويه عن يونس بن عبيد، ويونس بن عبيد أمسك معه مثل ما مسكت مع سليمان بن المغيرة، والظاهر في هذا الموضع أن المحقق ما كتب الخط، ولابد أن يكون فيه خط؛ لأن الكلام ما يزال متصلاً.

والحديث أخرجه مسلم أيضًا في كتاب الصلاة في الباب رقم خمسين، ورقم الحديث الثاني، ولكن كيف يمكن أن يكون الثاني وقد تقدم معنا الثاني؟ يكون الحديث هذا الثاني حيث إن الثاني مروي من طريقين، أي رواه مسلم من طريقين في نفس الموضع، في هذا الموضع رواه مسلم عن شيخه محمد بن المثنى وشيخه الآخر محمد بن البشار، وكلاهما يرويان عن شيخهما غندر، وغندر يرويه عن شعبة في هذا الموضع.

كان الأولى هنا أيضًا أن يوضع الخط لأن الكلام ما يزال متصلاً، فأمسك الآن أول واحد سليمان بن المغيرة، الثاني يونس بن عبيد، والثالث شعبة، أمسك هؤلاء وسيأتي الكلام عنهم إن شاء الله.

وأخرجه مسلم في نفس الموضع عن شيخه إسحاق بن إبراهيم، وشيخه إسحاق بن إبراهيم يرويه عن شيخه وهب بن جرير، ووهب بن جرير يرويه عن أبيه جرير بن حازم، هذا أيضًا يُمسك في هذا الموضع وما يزال الكلام متصلاً.



وكذلك أيضًا أخرجه مسلم في نفس الموضع عن شيخه إسحاق، وشيخه إسحاق يرويه عن شيخه معتمر بن سليمان، ومعتمر بن سليمان يرويه عن سلم ابن أبي الذيال، وسلم هذا أيضًا نحتاجه، ولا يزال أيضًا الكلام متصلاً معنا.

وكذلك أيضًا رواه مسلم في نفس الموضع عن شيخه يوسف بن حماد المعنى، وكلمة المعنى سوف نبينها إن شاء الله، ويوسف يرويه عن زياد بن عبد الله البكائي، وزياد يرويه عن شيخه عاصم الأحول، وهاهنا الضمير يعود إلى هؤلاء الذين أشرنا عليهم؛ فإن المزي يحاول الاختصار بطريقة يعرفها أهل هذا الشأن، بحيث لا يكون مضطرًا لذكر كل إسناد بالكامل، وإنما يسوقهم بمساق واحد من هاهنا في الراوي الذي يشتركون فيه، فأول واحد الذي هو سليمان بن المغيرة، والثاني يونس بن عبيد، والثالث شعبة، والرابع جرير بن حازم، والخامس سلم ابن أبي الذيال، والسادس عاصم الأحول، كل هؤلاء الستة تمامًا يمكن أن نتصورهم مثل الأنهر التي تصب في مصب واحد، وحميد بن هلال هذا هو ملتقى هذه الأنهر، فكلهم يروون عن شيخ واحد الذي هو حميد بن هلال.

وحميد بن هلال يرويه عن راو اسمه عبد الله بن الصامت، وعبد الله بن الصامت هو الذي يرويه عن أبي ذر؛ لأن في كلام قبل هذا يدلل على أن هذا الحديث من رواية حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر.

ثم يبدأ المزي يذكر الأحاديث التي يرويها حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر، من جملتها هذا الحديث بهذه الصورة.

الآن مادمنا عرفنا أن كل هذه الأسانيد تصب في حميد بن هلال، وحميد يرويه عن عبد الله بن الصامت، وعبد الله بن الصامت يرويه عن أبي ذر،



فهذا معنى هذا الكلام الذي يقول فيه المزي: (به)، أي بالحديث سندًا ومتنًا، سندًا: يعني حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت، عبد الله بن أبي ذر، وأبو ذر عن النبي ﷺ أنه قال هذا الكلام، فهذا المقصود بهذه اللفظة الصغيرة، فهي تعني معنى كبيرًا لا حاجة لذكره؛ لأن أهل هذا الشأن يعرفون ما المراد بـ: (به).

وهو بذلك يكون قد انتهى من تخريج الحديث من صحيح مسلم، وابتدأ في تخريجه من سنن أبي داود، وسنرى - أيضًا - كيف يختصر المزي.

قال: (د) وهذا لسنن أبي داود، وسنغض الطرف عن كلام المحقق؛ لأن ما بين القوسين من صنيع المحقق تسهيلاً لنا، لكن لو فرضنا أننا نرجع للتحفة نفسها نعرف أن المراد بالضمير هاهنا (فيه) في أقرب مذكور من الكتب الذي هو كتاب الصلاة، إذًا أبو داود أخرجه في كتاب الصلاة، الباب رقم ١١١، وهو الحديث الأول من هذا الباب، ورواه عن حفص بن عمر، وهذا هو شيخ أبي داود، وحفص بن عمر يرويه عن شعبة به، وحينما يقول: به، ويذكر راو لابد أن تنظر في هذا الراوي هل سبق معك أم لا، فإذا كان سبق معك قبل هذا فهذا هو المطلوب، وهنا شعبة موجود، إذاً شعبة يرويه عن حميد بن هلال.

لكن لو فرضنا أن شعبة غير موجود سابقًا هل يمكن أن يكتفي المزي بهذا الكلام.

لا؛ لأن المزي - رحمه الله - يريد التوضيح، فلو لم يكن شعبة موجودًا قبل هذا لقال: عن شعبة عن حميد بن هلال به، فلابد أن يبين الراوي الذي يروي عنه شعبة، فلا يسكت عن الراوي إلا لأن الاسم سبق أن ورد معنا قبل ذلك؛ فهذا معنى به: يعني عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر بنفس المتن المذكور أمامنا.



والمقصود بـ (١١١) أن أبا داود أخرجه في الباب السابق نفسه والحديث السابق عن عبد السلام بن مطهر، وهذا هو شيخ أبي داود، ومحمد بن كثير العبدي وهو شيخ أبي داود أيضًا، يعني الحديث يرويه أبو داود عن شيخين وهما عبد السلام ومحمد بن كثير العبدي؛ ولذلك قال كلاهما، والضمير يعود في كلاهما على محمد بن كثير وعبد السلام بن مطهر؛ فكلاهما يروي الحديث عن سليمان بن المغيرة به، وسليمان بن المغيرة يرويه عن حميد بن هلال كما سبق معنا.

بعد ذلك قال: (ت) الترمذي: (فيه) يعني في كتاب الصلاة نفسه.

الحقيقة أن المحقق اصطلح - جزاه الله خيرًا - على مصطلح معين فهو ينظر للباب، فإذا كان الباب فيه أكثر من حديث: حديثان أو ثلاثة أو أكثر يعطيك النقطتين وبعدها رقم الحديث، أما إذا لم يكن في الباب إلا حديث واحد فلا يذكر إلا رقم الباب؛ لأن الباب ما فيه إلا حديث واحد، فهنا الرقم (١٣٧) هو رقم الباب.

والترمذي يرويه عن شيخه أحمد بن منيع، وأحمد بن منيع يرويه عن شيخه هشيم، وهشيم يرويه عن يونس بن عبيد ومنصور بن زاذان، كلاهما عن حميد ابن هلال بمعناه.

ولكن يونس بن عبيد سبق معنا، فلماذا لم يصنع المزي هاهنا مثل ما صنع هناك، أي لم يقل: (به)؛ الجواب: لأنه قرن به منصور بن زاذان، وهذا أول موضع يرد معنا فيه، فلما قرن به منصور بن زاذان أصبح من الضرورة أن يربط بينهما؛ لذلك قال: كلاهما عن حميد بن هلال بمعناه.



والمقصود بقوله: (بمعناه): أن حميد بن هلال يرويه عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر عن النبي ﷺ، لكن ليس بهذا اللفظ بعينه، وإنما فيه اختلاف في اللفظ، ولكن المعنى واحد؛ ولذلك قال: بمعناه.

وهو لا يريد أن يذكر اللفظ؛ لأن الكتاب ليس كتاب متون، وإنما كتاب أسانيد؛ ولذلك سمي كتاب الأطراف.

إذًا هو يعبر بهذه اللفظة لأن المتن لا يهمه كثيرًا، وإن كان قد يدلل على بعض الفروق أحيانًا، لكن هذا التعبير أحيانًا يكون بهذا الاختصار، فكلمة بمعناه تغنيه عن ذكر المتن كاملاً.

وتختلف كلمة (بمعناه) عن كلمة (بمثله)، فكلمة (بمثله) تعني بمثله سواء، وأما إن قال بمعناه فاللفظ مختلف والمعنى واحد.

ثم قال: (حسن صحيح)، إذًا هنا نقل حكم الترمذي على هذا الحديث، وقال - يعني الترمذي -: هذا الحديث حسن صحيح.

ثم ذكر بعد ذلك (س) يعني النسائي، (فيه) يعني في كتاب الصلاة نفسه.

ومعنى (١٧٤ : ١) أنه الباب رقم: ١٧٤، والحديث الأول من هذا الباب، عن شيخه عمرو بن علي، وعمرو بن علي يرويه عن شيخه يزيد بن زريع، ويزيد ابن زريع عن يونس نحوه، ويونس هو يونس بن عبيد، ويونس يرويه عن حميد ابن هلال، وحميد عن عبد الله بن الصامت، وعبد الله عن أبي ذر - رضي الله عنه - نحوه.

الآن وجدنا لفظة (نحوه) تختلف عن لفظة (بمعناه)، وتختلف عن لفظة



بمثله، (فمثله) يعني اللفظ سواء، (نحوه) يعني أن هناك اختلافًا يسيرًا والمعنى واحد، وهذا الاختلاف اليسير جعله يقول نحوه، لكن لما كان الاختلاف في اللفظ كبيرًا والمعنى واحد قال (بمعناه)، فهذا هو المراد بهذه التعبيرات.

ثم ذكر (ق) يعني ابن ماجه القزويني، (فيه) يعني في كتاب الصلاة، الباب (٧٧)، الحديث السادس من هذا الباب، عن شيخه بندار، وبندار هو محمد بن بشار، لكنه جاء هنا باللقب عن بندار عن غندر به، وغندر قد سبق معنا، (به) إذًا عن غندر عن شعبة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر. فحينما يأتي بـ (به) ننظر الراوي فإن ذُكر تكمل ما بعد ذلك.

(وفي الصيد) معنى هذا الكلام أن ابن ماجه أخرجه في كتاب الصيد، في الباب الرابع، الحديث الثاني، عن شيخه عمرو بن عبد الله، وعمرو يرويه عن وكيع، ووكيع يرويه عن سليمان بن المغيرة ببعضه: سألت عن الكلب. سليمان ابن المغيرة يرويه عن حميد بن هلال، لكنه ما أورد الحديث كاملاً، لأن هذا الحديث يتبع كتاب الصلاة، وهذا في كتاب الصيد، إذن سيسأل عن الشيء الذي يتعلق بالكلب، قال: سألت عن الكلب، فقال: «**الكلب الأسود شيطان**»، فجاء به في كتاب الصيد لهذا المعنى فقط.

هذا هو الزبدة التي نريدها من تحفة الأشراف، فنحن وجدنا جميع أسانيد هذا الحديث في الكتب الستة مجموعة في هذا الموضع، لكن حينما قال: أبو داود أو مسلم عن يوسف بن حماد المعنى عن زياد بن عبد الله البكائي، حينما تأتينا لفظة (المعنى) وهي مقرونة برواية أخرى، فمعنى ذلك أنه يقول: إن رواية هذا الراوي معناها نفس معنى الرواة الآخرين الذين قرنت حديثه بحديثهم، لكن حينما قرنت هؤلاء الرواة كلهم مع بعض يصعب أن أقول لك: هذا اللفظ هو لفظ



فلان، وأما لفظ فلان فقال فيه كذا وكذا وكذا، ولكن قد أقول لك هذا لفظ فلان فقط، ولكن لفظ فلان الذي هو يوسف بن حماد جاء بالمعنى، أي ليس بنفس اللفظ تمامًا الذي أوردته، هذا معنى كلمة المعنى.

هناك أيضًا تنبيه آخر وهو أن محمد بن كثير العبدي وُضِع بين قوسين، وهذا من صنيع المحقق، وقد جاء به المحقق من الحافظ ابن حجر؛ لأن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ جاء لكتاب تحفة الأشراف، فوجد هناك جهودًا سابقة سبقته لهذا الكتاب، فهناك مغلطاي، وهو أحد المعتنين بالحديث، ولكنه حنفي المذهب، هذا الرجل غرس الله في قلبه محبة تتبع كتب الأئمة والتعقب عليها وسد الفراغات الموجودة فيها، ومن جملة ذلك كتاب تحفة الأشراف للمزي، فجاء لهذا الكتاب وتعقب المزي على بعض الأشياء وسدد بعض النواقص التي فيه في مؤلف مستقل، لكن معظم هذه النواقص أو جلها من كتاب السنن الكبرى للنسائي.

والسنن الكبرى للنسائي كان يعاني منها العلماء السابقون؛ ولذلك المزي ـ نفسه ـ كان يستدرك على ابن عساكر أشياء فاتت ابن عساكر من السنن الكبرى للنسائي؛ لأن السنن الكبرى ما كانت مكتملة عند ابن عساكر، ولا اكتملت تمامًا عند المزي عندما ألف تحفة الأشراف، لكن المزي بعد أن انتهى من التحفة وفرغ منها وجد بعض الروايات لسنن النسائي الكبرى، فحينما طالع في تلك الروايات وجد فيها أحاديث زائدة وطرقًا زائدة كان الأولى أن يدخلها في الكتاب، لكن إدخالها في كتاب مرتب ترتيبًا دقيقًا يترتب عليه إعادة نسخ الكتاب مرة أخرى حتى يلحقها في مواضعها، فاحتار ماذا يصنع، فجعل ذلك في كتاب مستقل سماه (لَحْق الأطراف)، فاستدرك فيه على نفسه أشياء فاتته.



ولم يطلع مغلطاي على لحق الأطراف ولكنه كان عند ابن كثير؛ لأن ابن كثير كان زوج ابنة شيخه المزي، فأخذ نسخة شيخه فعلقها على هامش نسخته من تحفة الأشراف، فالحديث الذي في هذا الموضع يعلق الاستدراكات التي عليه بجانبه.

جاء بعد ذلك الحافظ العراقي فكان يدرس لتلاميذه من تحفة الأشراف، وينبه على بعض الاستدراكات والأشياء التي يستدركها على المزي، وهذا على صفة التعليقات.

ثم جاء بعده ابنه ولي الدين أبو زرعة، فنظر إلى جهد والده بالإضافة إلى استدراكات استدركها هو، فألف كتاب (الإطراف بأوهام الأطراف)، وهو جزء صغير مطبوع.

جاء بعد ذلك الحافظ ابن حجر، فحينما شرع في شرح صحيح البخاري كان محتاجًا أشد الحاجة لكتاب تحفة الأشراف؛ لأن البخاري يقطع الحديث في مواضع، وحينما يقطع البخاري الحديث في مواضع متعددة، فليس أمام ابن حجر إلا أحد طريقين: إما أن يَجْرِد الكتاب جَرْدًا في كل حديث من الأحاديث، فيبدأ يقرأ الكتاب من أوله إلى آخره لعله يقتنص تلك المواضع، وهذا فيه مشقة بالغة؛ لأنه بذلك سيكرر قراءة الكتاب مرات متعددة وهذا مستحيل.

وإما أن يستخدم تحفة الأشراف، إلا أن يكون حافظًا للكتاب، والذي يظهر أنه لم يكن حافظًا للبخاري، لكن باستخدامه لتحفة الأشراف كان كأنه حافظ للكتاب حفظًا مثل حفظه للفاتحة؛ فلذلك كان هذا الكتاب الساعد الأيمن له في شرحه، وكان ابن حجر - رحمه الله - حين يشتغل بالشرح يقيد بعض الأشياء التي فاتت المزي مما يستدركه، إما من صحيح البخاري أو من خلال الكتب الأخرى التي تضمنتها تحفة الأشراف، فجمع هذه الاستدراكات التي عنده، بالإضافة إلى



استدراكات شيخه ولي الدين أبي زرعة ابن العراقي، بالإضافة إلى استدراكات شيخه العراقي؛ لأن العراقي وابنه كلاهما شيخ ابن حجر، بالإضافة لما وجده من لحق الأطراف للمزي، بالإضافة لما وجده عن مغلطاي، وكل هذا الجهد جمعه في كتاب سماه (النكت الظراف على تحفة الأشراف).

وكتاب النكت الظراف يعتبر أحسن كتاب أُلِّف في استدراكات ما فات المزي؛ لذلك جعل المحقق - جزاه الله خيراً - النكت الظراف في أسفل تحفة الأشراف، فالحديث الذي يورده المزي ويكون لابن حجر عليه بعض الاستدراكات يجعله في أسفله، ويقوم هو أيضًا نفس المحقق باستلال هذه الاستدراكات فيضعها في الأصل الذي هو تحفة الأشراف.

إذًا هذه الزيادة؛ زيادة أن مسلمًا أخرج هذا الحديث في هذا الموضع عن شيخه عبد السلام بن مطهر وعن محمد بن كثير العبدي أيضًا، ومحمد بن كثير العبدي هذا الراوي الذي هو شيخ مسلم فات المزي ذكره، فاستدركه ابن حجر، وقام المحقق بوضع هذا الاستدراك بين قوسين في موضعه؛ ليجعل الكلام تامًا وكاملاً.

رسم شجرة الإسناد لهذا الحديث يمكن أن تعين في تصور الطرق التي ذكرها المزي، فالحديث كما عرفنا يرويه أبو ذر رضي الله عنه، وعن أبي ذر يرويه عبد الله ابن الصامت، وعن عبد الله يرويه حميد بن هلال، الذي قلنا إنه مثل ملتقى الأنهر، فهذا يسمى مخرج الحديث دائمًا.

فإذا قالوا مخرج الحديث فهو الراوي الذي تدور عليه الأسانيد، ويقال أحيانًا أصل الحديث.

هذا الراوي الذي رووا الحديث عنه سبعة أولهم: سليمان بن المغيرة، والثاني: يونس بن عبيد، والثالث: شعبة، والرابع: جرير بن حازم، والخامس: سلم بن أبي الذيال، والسادس: عاصم الأحول، والسابع: منصور بن زاذان.

فلو جئنا لسليمان بن المغيرة نجد الراوي عنه هو شيبان بن فروخ، وهذا عند مسلم، ويونس بن عبيد الراوي عنه في الموضع الأول إسماعيل ابن عُلية ثم هشيم ابن بشير وأيضًا يزيد بن زريع، كما أن لسليمان بن المغيرة أيضًا فيه طريقًا أخرى عنه أو طرقًا بالمعنى الأصح.

خلاصة ما سبق:

وبعد، فقد عرفنا من خلال الخلاصة الطريقة العامة التي رتب المزي -رحمه الله- كتابه (تحفة الأشراف) بناءً عليها؛ وهي ترتيب الأحاديث التي فيه على مسانيد الصحابة، لكن ليس ترتيبًا عشوائيًا وإنما ترتيبًا دقيقًا بناءً على الأسانيد، فترتيبه كله ترتيب إسنادي، فيميز الصحابة عن غيرهم، فالصحابة جعلهم في قسم وغيرهم من التابعين ومن بعدهم جعلهم في قسم آخر.

وفي كل قسم -كقسم الصحابة مثلاً- ينظر إلى الراوي، فإما أن يكون رجلاً أو امرأة، فالرجال جعلهم في الأول، والنساء جعلهم في الآخر، وينظر إلى كلا الطرفين؛ إلى الرجال وإلى النساء نظرة واحدة بحسب الاسم والكُنية، ثم ما لم يُسمْ.

فأصحاب الأسماء يأتي بهم في البداية ويرتبهم على حروف المعجم ترتيبًا دقيقًا جدًا؛ الحرف الأول والثاني والثالث فما بعده، بل والاسم الأول والثاني والثالث وهكذا، وكذلك يصنع في الكُنى، كل ما بعد (أبو) أو بعد (أم) يرتبه على حروف المعجم أيضًا.



وبالنسبة لمن لم يُسم - وهم المبهمون أو المبهمات - يرتبهم بحسب الرواة عنهم، فالراوي عن المُبهم يُجعل اسمه بحسب منزلته من حروف المُعجم، فإذا كان الراوي عن المبهم مثلاً (سعيد) جعل في حرف السين بعده عين بعدها ياء، وإذا كان الراوي عنه اسمه (الحسن) جعله في حرف الحاء بعده حرف السين وهكذا.

أحيانًا يكون الراوي عن المبهم مبهمًا آخر، فلا يختلف الأمر يرتب بحسب الراوي عن المُبهم الثاني، لكنه يجعل هؤلاء في قسم آخر، بمعنى أنه يأتي بمبهمين مثلاً، فيرتب الرواة عنهم بحسب الحروف؛ الألف حتى ينتهي إلى الياء، ثم يأتي بأصحاب الكُنى، ثم إذا فرغ من أصحاب الكُنى أتى بعد ذلك بالمبهمين عن المبهمين، ثم يأتي بالنساء بعد ذلك. ويرتب الأحاديث التي لهذا المبهم عن المبهم بحسب الراوي عن المُبهم الثاني، وهكذا يصنع في قسم النساء أيضًا.

وفي المراسيل كلما وجد إسنادًا بهذه الطريقة رتبه بهذاالشكل.

فطالب العلم إذا أراد أن يُخرج حديثًا من الأحاديث أنصحه بأن يرسم للحديث شجرة أسانيد بهذه الصورة حتى يستطيع ترتيب الطرق وترتيب مُخرجيها بناءً على ما هو مرسوم أمامه، وهذا الرسم يعين طالب العلم إذا كان في الحديث اختلاف.

والاختلاف علة من العلل، تدعو طالب العلم إلى أن ينظر في هذا الاختلاف، فإما أن يُرجح وإما أن يُوفق، وإما أن يعتبر الحديث مضطربًا فيتوقف.

ملاحظة على البحث في تحفة الأشراف (النسخة المحققة) :

يقوم المزي أحيانًا - وبالذات في مثل صحيح البخاري - باعتبار بعض الكتب

الكبيرة مجزأة إلى كتب، مثل كتاب الصلاة؛ حيث اعتبره المزي عدة كتب.

فكتاب الصلاة جعله أولاً، ثم تلاه بكتاب الجمعة، ثم كتاب العيدين، ثم كتاب الاستسقاء، ثم كتاب التهجد، ثم كتاب الوتر وهكذا، وهذه الكتب في الأصل (صحيح البخاري) عبارة عن أبواب كتاب الصلاة.

أما محقق تحفة الأشراف فاعتبر كل هذه الكتب داخلة في كتاب الصلاة، لذلك عدد أبواب كتاب الصلاة سيكون عند المزي أقل من عدد أبواب كتاب الصلاة عند محقق تحفة الأشراف.

فلقد بلغ عدد أبواب كتاب الصلاة في صحيح البخاري عند المحقق خمسمائة وسبعة وأربعون بابًا، وهذا العدد الكبير من الأبواب جعل صنيع المزي يبدو أنه أجود.

فإذا كان هناك حديث في باب الجمعة كتاب الصلاة من صحيح البخاري نجد أن المزي خرجه كالآتي (خ في الجمعة) أي رواه البخاري في كتاب الجمعة، وبعد ذلك تجد محقق تحفة الأشراف يكتب بين قوسين (الصلاة ٣٠٠) أي الحديث رقم ثلاثمائة من كتاب الصلاة في صحيح البخاري.

وباستخدام الكشاف الذي وضعه المحقق في نهاية الكتاب نستطيع الوصول للحديث بسهولة من كتاب الصلاة، لهذا ربما وجدنا أحيانًا أن المزي يقول عن الحديث: (خ في الجمعة)، ويعطيك المحقق بين قوسين (الصلاة / ٣١٥) مثلاً أي الباب رقم ثلاثمائة وخمسة عشر وتجد فارقًا بين تسمية المزي وتسمية المحقق.

فالحاصل أن المزي يسمي الكتاب كتاب الجمعة، والمحقق يُسميه كتاب



الصلاة، وهذه التسمية لا تؤثر وذلك بعد معرفة السبب، وأن المزي جزأ كتاب الصلاة إلى كتب فهذا الحديث يوجد في كتاب الجمعة الذي هو في حقيقته باب من أبواب كتاب الصلاة.

مثال لما سبق:

نضرب لذلك مثالاً حتى يتضح الأمر، ابتدأ المزي كتاب الصلاة بباب كيف بدأت الصلاة في الإسراء، ثم أخذ يسرد الأبواب حتى وصل إلى الباب التاسع والثمانين.

بعد الباب التاسع والثمانين قال: أبواب سترة المصلي، فجعل المزي أبواب سترة المُصلي كتابًا مستقلاً، لذلك عدد أبواب كتاب الصلاة عند المزي ينتهي بالباب تسعة وثمانين بدلاً من خمسمائة وسبعة وأربعين، ثم يبتدئ بعد ذلك بترقيم جديد يبدأ من واحد وذلك في الكتاب الذي يلي الصلاة عند المزي، وهو سترة المصلي.

بينما إذا نظرت إلى المحقق، فإذا بك - إذا وجدت المزي قال: سترة المصلي - تجد المحقق واضعًا بين قوسين (الصلاة / ٩٠)، وبالرجوع إلى الباب رقم تسعين عنده في الكشاف تجده يقول: باب سترة الإمام سترة لمن خلفه، وهكذا.

فمثلاً يأتي بعد ذلك كتاب مواقيت الصلاة وفضلها، وهذا يُعتبر كتابًا مستقلاً عند المزي، بينما هو عند المحقق يُعتبر داخلاً في كتاب الصلاة، إلى آخر أبواب الصلاة.

لذلك نحن ننظر إلى العزو الموجود أمامنا، فإذا عزا المزي إلى كتاب، وجدنا المحقق بين قوسين أعطانا الرقم فقط ولم يذكر تسمية تخالف تسمية المزي، ففي



هذه الحال يكون الكتاب الذي ذكره المزي هو نفس الكتاب الذي ذكره المحقق لا فرق، وعند ذلك لا يحدث إشكال. الإشكال يحدث فقط إذا اختلف عزو المزي وعزو المحقق، كما ذكرنا.

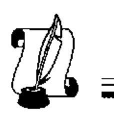
ويمكننا الوصول إلى الرقم الذي ذكره المحقق عن طريق جمع رقم الباب في الكتاب الجديد عند المزي إلى آخر رقم من أبواب الكتاب السابق له، فنصل إلى رقم الباب الذي ذكره المحقق وهو الموجود في صحيح البخاري.

فمثلاً الباب رقم واحد من أبواب سترة المصلي نعتبره رقم تسعين من أبواب كتاب الصلاة، ورقم اثنين نعتبره واحداً وتسعين، ونستمر هكذا حتى نصل إلى رقم الباب الذي ذكره المحقق بين قوسين.

إذا اتحدت التسمية عند المزي والتسمية عند المحقق، فقال المزي ـ مثلاً ـ: وأخرجه الترمذي في الطهارة، وأعطانا المحقق رقم الباب فقط ولم يعطنا تسمية تخالف تسمية المزي؛ إذن تسمية المزي وتسمية المُحقق متحدة (الطهارة ـ الطهارة) لا يوجد فرق، ولكن الرقم الذي بين قوسين رقم الباب.

إذا فتحت سنن الترمذي ولم تجد هذا الرقم أو لم تجد الحديث تحت الرقم الذي دلك عليه المُحقق في النسخة التي فتحتها، ففي هذه الحالة وفي الحالة السابقة تلجأ إلى كتاب الكشاف.

والكشاف فهرس كتب وأبواب جميع كتب تحفة الأشراف بالتسمية، فأنت محتاج إذاً إلى التسمية الحقيقية للباب؛ لأنه كما رأينا من خلال المثال الذي سبق من قبل هو يُسمي الكتاب ويعطينا رقم الباب ولا يعطينا تسمية الباب، لو أعطانا تسمية الباب لكان جيداً وما كنا محتاجين لهذا الكتاب الذي هو الكشاف، ولكن



لو سُميت الأبواب لأصبحت تحفة الأشراف التي في ثلاثة عشر مجلدًا ما يكفيها عشرون مجلدًا وسيكبر حجمها؛ لأن التسمية هذه أحيانًا يمكن أن تأخذ سطرين، وفي كل موضع يُسمي - يعني الحديث الذي خرجناه من قبل - يمكن أن ترد التسمية فيما يقارب على الأقل ستة أو سبعة أسطر، ففي كل حديث يُزاد هذا العدد، ومن ثم سيكبر حجم الكتاب بلا شك، إذًا هو اكتفى بالرقم دون التسمية اختصاراً، هذا بالنسبة للمحقق.

وأما بالنسبة للمزي فلم يورد تسمية ولا رقمًا أصلاً وإنما أعطاك اسم الكتاب، والله يُعينك بعد ذلك، فنبحث في الكتاب نفسه، وربما كان الكتاب عدد أبوابه كثيرة؛ فيضطرك إلى أن تبذل مزيدًا من الوقت للحصول على الحديث في ذلك الكتاب.

كتاب الكشاف عن أحاديث تحفة الأشراف، أو عن أبواب ومراجع تحفة الأشراف نجد في بدايته في أول صفحة تواجهك بعد العنوان أعطاك تسميات الكتب فقال: فهرس صحيح البخاري، فهرس صحيح مسلم، فهرس سنن أبي داود، فهرس كتاب المراسيل لأبي داود، فهرس جامع الترمذي، وهكذا حتى آخر الكتب التي تضمنها، ثم بجانب التسمية يُعطيك رقم الصفحة بدلاً من أن تتقدم وتتأخر لهذا يُعينك، فتصل بداية فهرس الكتاب بسرعة قصوى.

فمثلاً إذا أردت فهرس جامع الترمذي، قال: مائتان وسبعة وعشرون، فتفتح سريعًا على مائتين وسبعة وعشرين، تجد بداية فهرس الترمذي في صفحة مائتين وسبعة وعشرين.

ويمكن أن لا تلجأ للصفحة الأولى، وإنما تُقلب بيدك، لكن ممكن يأخذ منك هذا وقتًا أطول مما لو استعنت بالصفحة الأولى إذا جئت للكتاب نفسه وليكن مثلاً

كتاب الترمذي .

أما كتاب البخاري : فبداية فهرس صحيح البخاري سنجد في أول صفحة تمامًا بعد العنوان - عنوان صحيح البخاري - تسمية للكُتب ودلالة على رقم الصفحة في هذا الكشاف فمثلاً كتاب التهجد في صفحة واحد وعشرين ، فتفتح صفحة واحد وعشرين تجد فعلاً كتاب التهجد ، لكنه اعتبره بابًا من أبواب كتاب الصلاة ، وهذا لا يهم فأنت حينما يعطيك المحقق رقم الباب واختلف هذا الترقيم مع نسختك التي هي فتح الباري ، افرض أنه أعطاك رقم أربعمائة وثمانية وثمانين ، وقال لك : كتاب الصلاة أربعمائة وثمانية وثمانين ، ولم يكن في نسختك رقم هذا الباب أو كونك تحسب ما بعد رقم تسعة وثمانين ، تبدأ تحسب إلى أربعمائة وثمانية وثمانين ، هذا يأخذ منك وقتًا طويلاً .

لكن حينما تفتح على هذا الكشاف يقول لك أن الباب أربعمائة وثمانية وثمانين هو باب قيام النبي ﷺ بالليل ونومه ، فأنت في هذه الحالة عرفت تسمية الباب ، ومادمت عرفت تسمية الباب فيقينًا المزي قال لك : التهجد ، والمحقق قال لك : الصلاة ، وأعطاك رقم الباب عرفت أن الباب يتعلق بقيام النبي ﷺ ، وأنت من خلال فهرس فتح الباري أو أي طبعة من طبعات صحيح البخاري تأخذ الفهرس وتنظر في كتاب التهجد باب قيام النبي ﷺ ؛ تعرف أن هذا الباب هو الباب الذي فيه حديثك ، وهكذا كل حديث يمكن أن يرد معنا .

هناك إضافات أضافها المحقق - جزاه الله خيرًا - على هذا الكتاب ، وتعتبر في الحقيقة مُعينة لطالب العلم ، من ذلك - مثلاً - تجده في الفهرس وفي ثنايا الكتاب يضع بجانب اسم التابعي الذي يروي عن الصحابي مباشرة نجمة ، ويضع بجانب اسم الراوي عن التابعي نجمتين ويضع بجانب الراوي عنه الذي يعتبر الراوي



الرابع ثلاث نجمات، وهكذا؛ ليقول لك انتبه، فهذا جاء في الدرجة الرابعة، وهذا جاء في الدرجة الثالثة، وهذا جاء في الدرجة الثانية، فهذا تابعي، وهذا تابع تابعي، وهذا من تبع الأتباع.

هناك أيضًا إضافات وضعها في الكشاف، مثل أنه بجانب كل باب يذكر لك في هذا الباب كم عدد الأحاديث ـ فمثلاً تجده في باب قيام النبي ﷺ يذكر أن فيه مثلاً ثلاثة أحاديث وهكذا، كل هذه أحيانًا تكون مفيدة نوعًا ما، وربما تجاوزها طالب العلم فلم يلتفت إليها.

هذا ما يتعلق بتحفة الأشراف، ولا شك أن الكلام مختصر والتطبيق العملي حقيقة يساعد في فهم هذا الكلام النظري، لكن ـ كما قلت سابقًا ـ هذا الكلام النظري بإمكان طالب العلم أن يذهب إلى مكتبته ويبدأ يُخرج؛ لكي يستعين بهذا الكلام، وإذا أشكل عليه أمر يمكن أن يسأل عنه طالب علم آخر.

* * *

رابعا: الكلام عن كتابي: الجامع الكبير والجامع الصغير للسيوطي

بالنسبة للجامع الكبير للسيوطي فقد أراده السيوطي - رحمه الله - أن يكون موسوعة حديثية تضم شتات السنة المتفرقة في عدة كتب، فعمد إلى نحو من اثنين وتسعين كتابًا من كتب السنة وجمع أحاديثها في كتابه الذي أسماه: جمع الجوامع أو الجامع الكبير، ونظر إلى هذه الأحاديث وإذا بها يمكن أن تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول:

أحاديث قولية صرفة، أي كل الأحاديث من لفظ النبي ﷺ لا يُخالطه سواه.

والقسم الثاني:

أحاديث لا يكون اللفظ فيه كله للنبي ﷺ كالقصة والمحاورة وغير ذلك، أو أن يكون اللفظ كله من كلام الصحابي، أو يكون مُرسلاً من مراسيل التابعي.

فقسم الكتاب إلى قسمين، وسمى القسم الأول قسم الأحاديث القولية، والقسم الثاني قسم الأحاديث الفعلية.

ثم جاء إلى القسم الأول وهو قسم الأحاديث القولية، ورتبها على حروف المعجم، فالحديث الذي يبتدئ بألف يضعه في حرف الألف، والذي يبتدأ بحرف الباء يضعه في حرف الباء، وهكذا حتى آخر حروفه.



وبعد أن فرغ من قسم الأحاديث القولية جاء بالقسم الثاني من الكتاب، وهو قسم الأحاديث الفعلية، وكأن السيوطي رأى صعوبة في ترتيب تلك الأحاديث على حروف المعجم، أو رأى أنها لا تنضبط في ترتيبها على حروف المُعجم؛ لكون الحديث الفعلي يختلف مطلعه في كثير من الأحيان بين الكتب وبين توقعات الناس أيضًا، وأما الحديث القولي فيكاد يكون منضبطًا.

وحينما رأى السيوطي هذا رتب هذه الأحاديث الفعلية على مسانيد الصحابة، فيأتي لأحاديث أبي بكر فيسردها في موضع واحد، وأحاديث عمر، وأحاديث أبي هريرة، وأحاديث عائشة، وهكذا.

وفي ترتيبه للصحابة ابتدأ بالعشرة المبشرين بالجنة بحسب أفضليتهم المعروفة فيبدأ بالخلفاء الراشدين ثم باقي العشرة، فلما فرغ منهم رتب باقي الصحابة على حروف المُعجم ترتيبًا دقيقًا، فعبد الله بن مسعود يضعه في حرف العين، وأبو هريرة يضعه في الكُنى، وعائشة يضعها في النساء.

وقدّم الأسماء ثم الكُنى ثم المبهمين.

ثم النساء المعروفات بأسمائهن ثم بكناهن ثم المبهمات من النساء.

وفي كل مسند يورد الأحاديث وفي كثير من الأحيان تكون منثورة غير مرتبة، لكن هذا في الصحابي الذي أحاديثه قليلة.

أما إذا كانت عدد أحاديث الصحابي كثيرة فإن السيوطي يحاول محاولة في جعل هذه الأحاديث مرتبة على الموضوعات، فالأحاديث التي تتعلق بالطهارة يقدمها مثل ما صنع في مسند عائشة، فهو قد قدم الأحاديث المتعلقة بالطهارة، ثم



بعده الأحاديث المتعلقة بالصلاة، لكن هذا ليس دقيقًا فقد نجد في ثنايا الأحاديث التي في الطهارة حديثًا لا يتعلق بالطهارة، وقد نجد حديثًا يتعلق بالطهارة جاء في موضع آخر، فعلى كل حال هو حاول التقريب، وتلك هي فكرة الجامع الكبير.

وقد تضمن الجامع الكبير عدة أحاديث تبلغ حوالي ستة وأربعين ألف حديث، وهذا مقدار كبير جدًا بل تزيد على الستة وأربعين ألفًا، لكنها لا تصل إلى السبعة وأربعين ألفًا، هذه الستة وأربعين ألفًا أحاديث كثيرة، وبعضها فيه تكرار إما بسبب اختلاف الصحابي أو اختلاف اللفظ، وغير ذلك.

وهذه الأحاديث الستة وأربعون ألفًا فيها الصحيح وفيها الحسن وفيها الضعيف وفيها الموضوع.

الجامع الصغير للسيوطي:

عمد السيوطي إلى كتاب الجامع الكبير، واختصره في كتاب سماه (الجامع الصغير) وهدف من اختصاره إلى تجنب الموضوع بالدرجة الأولى - على حد زعمه -، وإلى تجنب التكرار بالدرجة الثانية، وإلى تجنب المُطولات بالدرجة الثالثة، فيحاول أن يأخذ من المتون أو جزها؛ لذلك جاء كتابه هذا في أقل من ربع الكتاب الأصلي، فأصبح عدد أحاديث الجامع الصغير عشرة آلاف وواحدًا وثلاثين حديثًا.

وقد رتبها السيوطي على حروف المعجم، لكن ترتيبه لها على حروف المُعجم كان أدق من ترتيبه في قسم الأقوال من الجامع الكبير؛ لأن قسم الأقوال في الجامع الكبير يحصل فيه أحيانًا بعض الخلل في الترتيب في ما بعد الحرف الأول، فقد يُقدم حديثًا حقه التأخير ويؤخر حديثًا حقه التقديم، أما في الجامع الصغير فالترتيب فيه أجود.



وقد سلك في الجامع الصغير مسلكًا يختلف عن مسلكه في الجامع الكبير بسبب أن الجامع الصغير فيه بعض الأحاديث الفعلية؛ لذلك هو يأتي لكل حرف فيقسمه إلى قسمين: المُحلى (بأل)، والمُجرد من (أل).

فإذا جاء حرف الألف - مثلاً - جعله على قسمين: المجرد من (أل)، أي الأحاديث التي تبتدئ بحرف الألف ليس فيه أل التي هي للتعريف، فيبتدئ مثلاً بحديث «**إنما الأعمال بالنيات**»[١] . . .

فلما فرغ قال بعد ذلك: فصل في المحلى بأل من هذا الحرف، ثم جاء بالأحاديث المُحلاة (بأل) وما بعد (أل) يكون حرف الألف مثل «**الإيمان يمان والحكمة يمانية**»[٢]، فإذا فرغ من المُحلى بأل من هذا الحرف ابتدأ بالحرف الذي يليه، وهو حرف الباء، وابتدأ بالحديث المجرد من أل ثم بعد ذلك يعقد فصلاً في المحلى بأل من حرف الباء، وهكذا استمر حتى آخر الكتاب.

وهذا صنيعه في كل الحروف إلا في حرفين اثنين: حرف الكاف وحرف النون، فإنه أضاف على هذين الحرفين فصلاً ثالثًا، ففي حرف الكاف أضاف فصلاً في الشمائل المحمدية، وفي حرف النون أضاف فصلاً في النواهي.

في حرف الكاف جاء بالأحاديث التي تبتدئ بحرف الكاف المجردة من أل، ثم لما فرغ منها جاء بالأحاديث التي تبتدئ بحرف الكاف ولكنها مُحلاة بأل، ثم بعد ذلك عقد فصلاً - أو بابًا - في الشمائل المحمدية، ثم جاء بالأحاديث التي جاءت في وصف النبي ﷺ خلْقَةً أو خُلقًا.

فهذه الأحاديث التي في الشمائل المحمدية جاء بها من قسم الأفعال في

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري [٤/ ٢١٧]، ومسلم [٥٢]، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

الجامع الكبير؛ لأنها من لفظ الصحابي لا من لفظ النبي - عليه الصلاة والسلام - مثل حديث: (**كان النبي ﷺ أبيض مشربًا بحمرة**)[1]، فهذا وصف خلقة للنبي - عليه الصلاة والسلام -، وكذلك (**كان خُلقه القرآن**)[2]؛ فهذا وصف لخُلق النبي ﷺ. فكل الأحاديث التي تبتدأ بـ(كان)، وهي تصف خلق النبي ﷺ وخلقه يُوردها في هذا الفصل، ويُرتبها بما بعد كان بحسب الحروف الأبجدية في حرف النون.

كذلك - أيضًا - جاء بالنواهي من الأفعال من الجامع الكبير، وهذه النواهي هي الأحاديث التي تبتدئ بنهي كنهي النبي ﷺ عن كذا، إذًا هي ليست من لفظ النبي ﷺ، وإنما من لفظ الصحابي؛ لذلك نحن نعتبر أن جميع أحاديث الجامع الصغير كلها من قول النبي عليه الصلاة والسلام؛ بمعنى أنها أخذت من قسم الأحاديث القولية من الجامع الكبير عدا الفصل الذي عُقد للشمائل والفصل الذي عقد للنواهي، فإن هذين الفصلين أخذهما السيوطي من قسم الأفعال، وهما ليسا من قول النبي ﷺ وإنما من لفظ الصحابة، رضي الله تعالى عن جميع صحابة النبي ﷺ.

تنبيهات تتعلق بكتاب الجامع الصغير

هناك بعض التنبيهات التي تتعلق بهذا الكتاب مثل حديث «**إنما الأعمال بالنيات**» فلم يجعله في موضعه من حرف الألف، أي ألف بعدها نون، وإنما

---

(١) **صحيح**: أخرجه أحمد [١/ ٩٦، ١١٦، ١٢٧، ١٣٤]، وابن حبان [٢١١٧]، من حديث علي ابن أبي طالب - رضي الله عنه -. وانظر: «السلسلة الصحيحة» للشيخ الألباني برقم [٢٠٥٣].

(٢) أخرجه مسلم [٧٤٦/ ١٣٩]، وأحمد [٦/ ٥٤، ٩١، ١١١، ١٦٣، ١٨٨، ٢١٦]، وأبو داود [١٣٤٢]، والنسائي برقم [١٦٠١]، وغيرهم، من حديث عائشة - رضي الله عنها -.



جعله أول الأحاديث التي من حرف الألف، فيُعتبر أول حديث من هذا الكتاب.

وقد صنع السيوطي هذا الصنيع؛ لأنه تأسى ببعض الأئمة كالبخاري حينما افتتح كتابه الصحيح بهذا الحديث، وذلك لحث طالب العلم على إخلاص النية في طلبه للعلم، فهذا العلم عبادة من العبادات، ونحن نعلم أن العبادة لابد فيها من شرطين هما: الإخلاص والمُتابعة، فهو يدلك على أحد شرطي قبول العمل، وهو الإخلاص.

فيقول لك: يا طالب العلم أنت في عبادة من العبادات فأخلص نيتك لله ـ جلّ وعلا ـ، فكأنه يُذكرك بهذا الحديث ما يريد أن يعظك به وينصحك به، وربما استغنى بعضهم بهذا الحديث عن خطبة المقدمة كما صنع البخاري فلم يفتتح كتابه بخطبة كما صنع مسلم، وإنما ابتدأ مباشرة بهذا الحديث.

من التنبيهات أيضًا ما يتعلق باللام ألف (لا) مثل: «**لا آكل متكئًا**»[1].

فاللام ألف هذه اختلف فيها اللغويون هل هي حرف مستقل من حروف الهجاء أم داخلة في حرف اللام، فهي لام بعدها حرف آخر هو حرف الألف، وقد جرى السيوطي على مجرى من يعتبر اللام ألف هذه حرفًا مستقلاً، فوضعها قبل الياء، وبعد الواو، لذلك إذا جاءك حديث من الأحاديث أوله اللام ألف لا تذهب إلى حرف اللام، وإنما اذهب إلى ما بعد الواو، فهناك عقد بابًا مستقلاً لهذا الحرف.

(١) أخرجه البخاري [٥٣٩٨ـ٥٣٩٩]، وأبو داود [٣٧٦٩]، والترمذي في «سننه» [١٨٣٠]، وفي «الشمائل» [١٣٣ـ١٣٤]، وابن ماجه [٣٢٦٢]، وأحمد [٤/ ٣٠٨، ٣٠٩]، والحميدي [٨٩١]، والدارمي [٢/ ١٠٦]، والطبراني في «الكبير» [ج ٢٢ برقم ٢٥٤، ٣٤٠، ٣٥٠]، والبيهقي في «سننه» [٧/ ٤٩]، وفي «الآداب» برقم [٦٧١]، والبغوي في «شرح السنة» برقم [٢٨٣٨]، وغيرهم من حديث أبي جُحَيْفَةَ ـ رضي الله عنه ـ.



لكن الذي أورده في هذا الباب هي الأحاديث التي تبتدئ بلا الناهية أو بلا النافية، فلا النافية مثل: «**لا آكل متكئًا**»[١]، أما لا الناهية، فمثل «**لا تشرب في آنية الذهب**[٢] **والفضة**»، فاللا الناهية واللا النافية هي التي يجعلها في هذا الموضع، أما ما سوى ذلك فيجعلها لامًا أصلية مثل: «**لأن يأخذ أحدكم أحبله فيحتطب**»[٣]، هذه يعتبرها في حرف اللام، أو «**لأن يهدي الله بك رجلاً واحدًا خيرٌ لك من حمرٌ النعم**»[٤].

إذن اللام التي يجعلها السيوطي حرفًا مستقلاً هي محصورة فقط في الناهية والنافية، وهذا بالنسبة للتنبيهات المهمة على هذا الكتاب.

* * *

(١) سبق تخريجه آنفًا ص (١٤٧).

(٢) أخرجه البخاري [٥٨٣٦]، وغيره، من حديث حذيفة -رضي الله عنه-.

(٣) أخرجه البخاري [١٤٧١]، وابن ماجه [١٨٣٦]، من حديث الزبير بن العوام -رضي الله عنه-.

(٤) أخرجه البخاري [٢٩٤٢، ٣٠٠٩، ٣٧٠١، ٤٢١٠]، ومسلم [٢٤٠٦/ ٣٤]، وأبو داود [٣٦٦١]، وأحمد [٥/ ٣٣٣]، وغيرهم، من حديث سهل بن سعد -رضي الله عنه-.

خامسا: الكلام على كتاب كنز العمال

كنز العمال من الكتب التي تندرج تحت الطريقة الْمَتْنِيَّة عن طريق معرفة موضوع الحديث، وأصل هذا الكتاب للشيخ حُسام الدين الهندي، وهو من طبقة تلاميذ السيوطي، لكن لا نعرف أتتلمذ على يد السيوطي أم لا؟ فقد نظر إلى كتاب جمع الجوامع للسيوطي فوجده كتابًا جيدًا، ولكن هذا الكتاب يتعب طالب العلم في العثور على الحديث، فبالنسبة للأحاديث الفعلية الأمر فيها ظاهر أن التعب فيها موجود؛ فقد لا يتذكر المخرج اسم الصحابي ولو تذكره وعثر على الحديث في مسنده في قسم الأفعال من الجامع الكبير - للزم عليه أن يتتبع أحاديثه، فهذا يأخذ منه وقتًا، وبالذات إذا كان الصحابي من الْمُكْثِرين من الحديث كأبي هريرة وعائشة.

وأما التعب الذي يلحق طالب العلم بالنسبة لقسم الأقوال فيتمثل في أنه قد لا يكون مستحضرًا لأول لفظ الحديث، ثم لو استحضر اللفظ ربما كان ذلك اللفظ مخالفًا للفظ الذي أورده السيوطي فتختلف مطالع الأحاديث أحيانًا، فمثلاً: قد يكون أول الحديث: «أيها الناس»، ويورده السيوطي بلفظ: «يا أيها الناس»، فبدلاً من أن يبحث في حرف الألف يذهب يبحث في حرف الياء.

لهذا رأى حسام الدين الهندي أن أفضل طريقة أن تُرتب هذه المَعْلَمَة الحديثية الكبيرة على موضوعات فقهية؛ حيث إن الموضوع الفقهي بإمكان أي إنسان أن يستحضر دائمًا موضوع حديثه فيعمد لنفس الباب.

ثم نظر نظرة أخرى فوجد أن طالب العلم أحيانًا إذا أراد أن يُخرج هذا الحديث لعلاقته بموضوع من الموضوعات التي تهمه، فإنه سيعثر على هذا الحديث فقط، يعني إذا كان حديثًا يتعلق بالطهارة أو بالصلاة مثل حديث: «**لا يقبل الله صلاة بغير طهور**»[١].

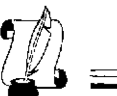
فأنت حينما تأتي بهذا الموضع في حرف «لا» ستجد هذا الحديث فقط في هذا الموضع، ولن تجد حديثًا يتعلق بهذا الموضوع لا قبله ولا بعده؛ لأن الأحاديث رتبت على الحروف، والأحاديث التي على الحروف تفتقد للترتيب الموضوعي، فوجد أنه إذا رتب أحاديث هذا الكتاب على الموضوعات فسيجد طالب العلم الحديث الذي يريده بالإضافة إلى أنه سيجد الأحاديث الأخرى كلها محصورة وموجودة في موضع واحد، وهذا يهمه في بحثه.

لذلك قام حسام الدين الهندي فرتب أحاديث هذا الكتاب على الأبواب الفقهية، لكنه جعل ذلك على مراحل، فأول مرحلة قال: أنا أخشى أن يُدركني الأجل أو يعرض لي عارض يصرفني، وأحاديث الجامع الكبير كثيرة جدًا (ستة وأربعون ألف حديث) كلها تحتاج إلى الترتيب الموضوعي، وسيأخذ وقتًا طويلاً، فليبتدئ إذًا بالأقصر فالأقصر، فابتدأ بأحاديث الجامع الصغير وهي من أحاديث الجامع الكبير فرتبها على الأبواب، وحينما فرغ من هذا العمل اعتبر هذا كتابًا مستقلاً سماه «منهج العمال في سنن الأقوال».

ثم لما فرغ منه وجد أن هناك أحاديث بقيت في قسم الأحاديث القولية في الجامع الكبير، لأن السيوطي حينما اختصر هذا الكتاب تجنب الموضوع،

---

(١) صحيح، وقد سبق تخريجه.



فالأحاديث الموضوعة باقية في نظر السيوطي، وتجنب أيضًا الأحاديث الطويلة، فالأحاديث الطويلة باقية في قسم الأقوال، وتجنب أيضًا الأحاديث المكررة، فالمكررات موجودة أيضًا.

فذهب حسام الدين الهندي إلى ما بقي من الأحاديث من الأقوال في الجامع الكبير، فأخذها، ورتبها أيضًا على نفس الترتيب الموضوعي، وحينما فرغ من هذا العمل سماه «الإكمال في منهج العمال» فهو إكمال للقسم السابق، فلما فرغ وانتهى رأى أن من الأفضل أن يُضم هذا الكتاب إلى هذا الكتاب، فضم الكتابين بعضهما إلى بعض في كتاب واحد سماه «غاية العمال في سنن الأقوال».

ثم بعد ذلك رأى أن أمامه فسحة لترتيب قسم الأفعال من الجامع الكبير، فرتب قسم الأفعال على الأبواب الفقهية في كتاب سماه «مستدرك الأقوال بسنن الأفعال»، فلما فرغ منه ـ وهو كتاب مستقل ـ رأى أن الفرصة سانحة لضم هذا الكتاب إلى الكتاب السابق وهو غاية العمال، فجمع بين الغاية وبين المستدرك في كتاب واحد سماه «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال».

هذه هي الفكرة، وهناك تفصيل آخر لا أطيل عليكم بذكره لكن ليس هناك عمل يخلو من المحاذير.

فحسام الدين الهندي عمله هذا يعتبر عملاً بديعًا جدًا ولكن المشكلة بعض الأخطاء التي ارتكبها.

مآخذ على كتاب كنز العمال:

من هذه الأخطاء أنه رتب الكتب الفقهية على حروف المعجم ولم يرتبها الترتيب المعهود عند الفقهاء وعند بقية العلماء، فنحن نعلم أنهم يفتتحون الكتب

بالطهارة ثم الصلاة ثم الزكاة وغيرها، وهكذا المفروض أن يُرتب كتابه بهذه الصورة، وقد تأثر هو بابن الأثير في جامع الأصول، حيث إن ابن الأثير قد رتب الكتب الفقهية في جامع الأصول على حروف المعجم، فالصلاة يضعها في حرف الصاد، والطهارة يضعها في حرف الطاء، والزكاة يضعها في حرف الزاي، فقد يُقدم ما حقه التأخير ويؤخر ما حقه التقديم ونحو ذلك.

والمشكلة هنا تكمن في أن طالب العلم يتعب أحيانًا فلا يعرف أن هذا الحرف موجود في الكتاب الفلاني، فكنز العمال طبع في ستة عشر مجلداً، والمجلد الواحد كبير الحجم، فلا أدري هل حرف الصاد في المجلد الثامن أو التاسع وهكذا، فأحتاج أن أُقلب كل مجلد حتى أعثر على الحرف الذي أريده.

كما أنني في بعض الأحيان قد أظن أن الكتاب في حرف وهو في حرف آخر، مثل لو جاءني حديث يتعلق بأذكار الصباح والمساء مثلاً، فأذهب إلى كتاب الأذكار في حرف الألف وعندما أبحث لا أجد كتابًا بعنوان الأذكار؛ والسبب أنه جعله في حرف الذال تحت تسمية (باب الذكر)، فهذا يُتعب طالب العلم، بالإضافة إلى أن التسمية أحيانًا قد تختلف، فقد يُسمي - مثلاً - كتاب الطب كتاب المرضى وهكذا، ولذا فالترتيب الموضوعي هو الأفضل، وهذا يعتبر مأخذًا من المآخذ التي على كتاب كنز العمال.

المأخذ الآخر أنه لم يجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد في مكان واحد، وإنما فصّل بينها فيورد في البداية الأحاديث التي تتعلق بالموضوع من كتاب الجامع الصغير، ثم إذا فرغ منها ابتدأ في الأحاديث من كتاب الإكمال، ثم إذا فرغ جاء بباقي أبواب الكتاب نفسه، ثم بعد ذلك جاء بالأحاديث من قسم الأفعال.

بمعنى أننا لو نظرنا إلى كتاب الصلاة - مثلاً - نجد أن كتاب الصلاة موزع على



أبواب، فنفرض أن هناك (باب صفة الصلاة)، فيأتي بالأحاديث التي من الجامع الصغير في صفة الصلاة فيضعها في موضع واحد، فإذا فرغ منها جاء بالأحاديث التي تتعلق بصفة الصلاة من كتاب الإكمال، فإذا فرغ منها جاء بباقي أبواب كتاب الصلاة المتفرقة والمتعددة، فإذا فرغ من كتاب الصلاة كله من قسم الأقوال جاء بعد ذلك بكتاب الصلاة من قسم الأفعال ورتبه بنفس الترتيب، فجاء بصفة الصلاة من قسم الأفعال، فتجد أن هناك تباعدًا بين قسم الأفعال وبين قسم الأقوال، وهذا التباعد يُشتت طالب العلم ويجعله محتارًا أين يجد الحديث ويأخذ عليه وقتًا؛ فلو أنه جمع بينها لكان أحسن.

وقد أدرك حسام الدين الهندي هذا الخطأ فاجتنبه في كتاب اختصره من هذا الكتاب، وهو كتاب مختصر كنز العمال، اجتنب هذا الصنيع، لكن المنتخب ليست فائدته كفائدة كنز العمال، ففائدة كنز العمال في الحقيقة فائدة جيدة، فهو لا يكاد يغادر حديثًا موجودًا في كتب السنة إلا وتجده موجودًا فيه، وبالأخص بعد الفهرس الذي خرج لهذا الكتاب، فقد خرج له فهرس في مجلدين كبيرين، فأصبح الآن بإمكاننا أن نُخرج بواسطة أول حرف، وبواسطة موضوع الحديث.

وأنا أنصح طالب العلم باقتناء كتاب كنزل العمال؛ لأنه يرشده إلى أي حديث يريد أن يخرجه في الأعم الأغلب، سواء بنفس اللفظ الذي أمامه أو بألفاظ أخرى متعددة.

* * *



كتب أخرى تتعلق بالتخريج

من الكتب التي تتعلق أيضًا بالتخريج عن طريق معرفة أول لفظ من ألفاظ الحديث وهي الطريقة التي ترتب فيها الأحاديث على حروف المعجم ـ: كتب الأحاديث المشتهرة. والمقصود بالمشتهرة أي المشتهرة على ألسنة الناس.

وهناك عدد من العلماء اهتموا بهذا الموضوع، فألفوا كتبًا تجمع الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة الناس فيخرجونها ويحكمون عليها؛ ليبينوا للناس الحكم على هذه الأحاديث، فإما أن يكون الحديث صحيحًا أوحسنًا أو ضعيفًا أو موضوعًا أو لا أصل له، أي ليس له إسناد عن النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

ومن أهم الكتب التي ألفت في هذا: كتاب (المقاصد الحسنة)[1] للسخاوي، وكتاب (كشف الخفا ومُزيل الألباس فيمن اشتهر من الحديث على ألسنة الناس) لإسماعيل بن محمد العجلوني.

فهذان الكتابان مرتبان على حروف المُعجم، لكن قد يكون في بعض الأحيان هناك نوع من عدم الدقة في الترتيب، فيكون الترتيب بحسب الحرف الأول وبالذات في كتاب كشف الخفا، فإنه لم يراع الدقة المتناهية في ترتيب الأحاديث على حروف المعجم.

(١) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: «والمشهور في الباب كتاب الحافظ السخاوي «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»، وهو عمدة كل من جاء بعده وألَّف فيه، ولا نظير له في التحقيق والتدقيق، وكيف لا! وهو تلميذ الحافظ المؤلف (أي ابن حجر) رحمهما الله تعالى» اهـ.

انظر: النكت على نزهة النظر للشيخ علي بن حسن الحلبي ص (٦٤).



الخاتمة

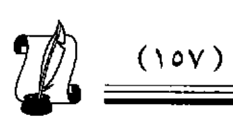
كان بالإمكان أن أسهب في التعريف بهذين الكتابين الآخرين ومنهج مؤلفيها فيهما، وما يتعلق أيضًا «بالجامع الكبير»، و«كنز العمال»، لكن فيما مضى إن شاء الله كفاية.

وأسأل الله جلّ وعلا أن يرزقني وإياكم العلم النافع والعمل الصالح وأوصيكم ونفسي بتقوى الله عز وجل، وبالاجتهاد في أن يكون هذا العلم حجة لنا لا حجة علينا.

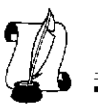
وعلى طالب العلم أن يحرص على العمل بالعلم، وعلى تزكية النفس، وعلى تقوى الله جل وعلا، وعلى الصلاح ومراعاة الأمور التي تنجيه من عذاب الله جل وعلا، فهذه هي ثمرة العلم.

أما إذا كان طالب العلم إنما يركز على العلم فقط مجردًا عن العمل به، فهذا علمه وبالٌ عليه، نسأل الله جلّ وعلا أن يجنبنا هذا السبيل. وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

* * *



الفهرس





* * *